

أثر تعدد المصالح الوطنية على فاعلية السياسة الخارجية الموحدة دراسة تحليلية للتحديات
والطموحات في مجلس التعاون الخليجي

إعداد الطالب/

ياسر محمد صالح الكريديس

الرقم الجامعي/

251000454

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي

2025

هَذَا مِنْ فِصْلَةٍ

إهداء

إلى من غرس فيَّ القيم، وسقاني من معين الحكمة،

إلى من كان دعاؤهم سرَّ توفيقِي، وسندًا لي في كل مراحل حياتي،

إلى والديَّ الكريمين، أهدي ثمرة جهدي وعملي، عرفانًا وتقديرًا.

وإلى من ساندني وشجّعني في مسيرتي العلمية،

إلى إخوتي وأصدقائي وزملائي،

لكم جميعًا أهدي هذا العمل المتواضع، امتنانًا لكل دعمٍ صادق.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبِعونه وتوفيقه أنجزت هذا العمل المتواضع.

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لمُشرفي الكريم الأستاذ الدكتور د. الفیصل عبد الحمید، د. فايز جراد، الذي كان لدعمها العلمي، وتوجيهاتهم السديدة، وملاحظاتهم القيمة، الأثر الأكبر في إنجاز هذه الرسالة. لقد كان مثلاً يُحتذى به في العلم والأخلاق والتفاني.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الكرام على وقتهم وجهدهم وملاحظاتهم البناءة التي أثرت هذا العمل.

ولا يفوتني أن أعبر عن تقديري العميق لكل من ساندني ووقف إلى جانبي خلال فترة إعداد

الرسالة، من أسرتي وأصدقائي وزملائي، وخاصة والديّ العزيزين، الذين كان لدعائهما

ودعمهما المعنوي والمادي بالغ الأثر في وصولي إلى هذه المرحلة.

لكم جميعاً، كل الشكر والتقدير والامتنان.

فهرس المحتويات

إهداء	3
شكر وتقدير	4
قائمة الجداول	7
فهرس الأشكال	9
المستخلص	11
الفصل الأول	12
المقدمة	13
مشكلة الدراسة	14
أهمية الدراسة	15
أهداف الدراسة	16
تساؤلات الدراسة	17
فرضيات الدراسة	17
النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث	18
الفصل الثاني	22
الدراسات السابقة	22
المقدمة	23
المتغير التابع والمستقل	24
الدراسات السابقة	25
الإطار النظري للدراسة	31
الفصل الثالث	33
منهجية الدراسة	33
المقدمة	34
المنهجية وطرق البحث	35
أدوات الدراسة	35
مجتمع البحث	36

36.....	خطوات جمع البيانات
39.....	حدود البحث
40.....	الفصل الرابع
40.....	نتائج الدراسة
41.....	المقدمة
42.....	تحليل البيانات
71.....	المناقشة
73.....	الخاتمة
75.....	التوصيات
77.....	المراجع
81.....	الملاحق
82.....	Abstract

قائمة الجداول

- جدول 1 : الوصف الاحصائي لبيانات التجربة..... 43
- جدول 2 : الوصف الاحصائي لعمر المشاركين في التجربة..... 44
- جدول 3 : الوصف الاحصائي لجنس المشاركين في التجربة..... 45
- جدول 4 : الوصف الاحصائي للدرجة العلمية للمشاركين في التجربة..... 46
- جدول 5 : الوصف الاحصائي لأعتقد أن هناك حاجة واضحة لسياسة خارجية موحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي..... 47
- جدول 6 : الوصف الاحصائي للتعدد في المصالح الوطنية يمثل عقبة أمام توحيد السياسة الخارجية..... 48
- جدول 7 : الوصف الاحصائي لوجود سياسة خارجية موحدة يسهم في تعزيز موقف دول مجلس التعاون في المحافل الدولية..... 49
- جدول 8 : الوصف الاحصائي للتعاون بين دول الخليج يعزز القدرة على مواجهة التحديات الإقليمية المشتركة..... 50
- جدول 9 : الوصف الاحصائي للتباين في السياسات الداخلية للدول الأعضاء يعوق تنفيذ استراتيجية خليجية موحدة..... 51
- جدول 10 : الوصف الاحصائي للسياسة الخارجية الموحدة تساعد على تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة..... 52
- جدول 11 : الوصف الاحصائي لوجود آليات فعالة للتنسيق بين الدول الأعضاء يسهم في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الموحدة..... 53
- جدول 12 : الوصف الاحصائي لتعدد المصالح الوطنية يؤدي أحياناً إلى تباطؤ اتخاذ القرارات في المجلس..... 55
- جدول 13 : الوصف الاحصائي للسياسة الخارجية الموحدة تسهم في حماية المصالح الاقتصادية لدول المجلس..... 56
- جدول 14 : الوصف الاحصائي لاختلاف أولويات الأمن القومي بين الدول الأعضاء يمثل تحدياً أمام توحيد السياسة الخارجية..... 57
- جدول 15 : الوصف الاحصائي للسياسة الخارجية الموحدة تدعم القدرة على التعامل مع الأزمات الإقليمية بفعالية أكبر..... 58
- جدول 16 : الوصف الاحصائي لتنسيق المواقف بين دول الخليج يعزز قوة التفاوض مع القوى العالمية..... 59
- جدول 17 : الوصف الاحصائي للسياسة الخارجية الموحدة تساعد في تعزيز الهوية الخليجية المشتركة..... 60
- جدول 18 : الوصف الاحصائي لوجود إرادة سياسية مشتركة بين الدول الأعضاء ضروري لتطبيق سياسة خارجية موحدة..... 61
- جدول 19 : الوصف الاحصائي للتحديات الثقافية والاجتماعية بين الدول الأعضاء تؤثر على فاعلية السياسة الخارجية الموحدة..... 62

جدول 20 : الوصف الاحصائي لتطبيق سياسة خارجية موحدة يسهم في تحسين صورة دول المجلس على المستوى الدولي.....	63
جدول 21 : الوصف الاحصائي لأرى أن توحيد السياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي أمر ممكن، ولكنه يحتاج إلى تجاوز المصالح الوطنية المتعددة.....	64
جدول 22 : إحصائيات الموثوقية.....	65
جدول 23 : اختبار كاي سكوير لدور السياسة الخارجية الموحدة في تعزيز موقف الدول لمجلس التعاون الخليجي.....	67
جدول 24 : اختبار كاي سكوير لدور السياسة الخارجية الموحدة في مواجهة التحديات لمجلس التعاون الخليجي.....	68
جدول 25 : اختبار كاي سكوير لدور السياسة الخارجية الموحدة في التعامل مع الأزمات لمجلس التعاون الخليجي.....	69
جدول 26 : تحليل التباين الأحادي.....	70
جدول 27 : ملخص نموذج عامل بايز.....	70

فهرس الأشكال

- رسم توضيحي 1: الإطار النظري للدراسة. 31
- رسم توضيحي 2: التمثيل البياني لعمر المشاركين في التجربة. 44
- رسم توضيحي 3: التمثيل البياني لجنس المشاركين في التجربة. 45
- رسم توضيحي 4: التمثيل البياني للدرجة العلمية للمشاركين في التجربة. 46
- رسم توضيحي 5: التمثيل البياني لأعتقد أن هناك حاجة واضحة لسياسة خارجية موحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي. 47
- رسم توضيحي 6: التمثيل البياني للتعدد في المصالح الوطنية يمثل عقبة أمام توحيد السياسة الخارجية. 48
- رسم توضيحي 7: التمثيل البياني لوجود سياسة خارجية موحدة يسهم في تعزيز موقف دول مجلس التعاون في المحافل الدولية. 49
- رسم توضيحي 8: التمثيل البياني للتعاون بين دول الخليج يعزز القدرة على مواجهة التحديات الإقليمية المشتركة. 50
- رسم توضيحي 9: التمثيل البياني للتباين في السياسات الداخلية للدول الأعضاء يعوق تنفيذ استراتيجية خليجية موحدة. 52
- رسم توضيحي 10: التمثيل البياني للسياسة الخارجية الموحدة تساعد على تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة. 53
- رسم توضيحي 11: التمثيل البياني لوجود آليات فعالة للتنسيق بين الدول الأعضاء يسهم في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الموحدة. 54
- رسم توضيحي 12: التمثيل البياني لتعدد المصالح الوطنية يؤدي أحياناً إلى تباطؤ اتخاذ القرارات في المجلس. 55
- رسم توضيحي 13: التمثيل البياني للسياسة الخارجية الموحدة تسهم في حماية المصالح الاقتصادية لدول المجلس. 56
- رسم توضيحي 14: التمثيل البياني لاختلاف أولويات الأمن القومي بين الدول الأعضاء يمثل تحدياً أمام توحيد السياسة الخارجية. 57
- رسم توضيحي 15: التمثيل البياني للسياسة الخارجية الموحدة تدعم القدرة على التعامل مع الأزمات الإقليمية بفعالية أكبر. 58
- رسم توضيحي 16: التمثيل البياني لتنسيق المواقف بين دول الخليج يعزز قوة التفاوض مع القوى العالمية. 59
- رسم توضيحي 17: التمثيل البياني للسياسة الخارجية الموحدة تساعد في تعزيز الهوية الخليجية المشتركة. 60
- رسم توضيحي 18: التمثيل البياني لوجود إرادة سياسية مشتركة بين الدول الأعضاء ضروري لتطبيق سياسة خارجية موحدة. 61
- رسم توضيحي 19: التمثيل البياني للتحديات الثقافية والاجتماعية بين الدول الأعضاء تؤثر على فاعلية السياسة الخارجية الموحدة. 62

- رسم توضيحي 20 : التمثيل البياني لتطبيق سياسة خارجية موحدة يسهم في تحسين صورة دول المجلس على المستوى الدولي 63
- رسم توضيحي 21 : التمثيل البياني لأرى أن توحيد السياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي أمر ممكن، ولكنه يحتاج إلى تجاوز المصالح الوطنية المتعددة 64
- رسم توضيحي 22 : متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة 66
- رسم توضيحي 23: المقاييس المتماثلة في تحليل الجداول المتقاطعة لدور السياسة الخارجية الموحدة في تعزيز موقف الدول لمجلس التعاون الخليجي 67
- رسم توضيحي 24: المقاييس المتماثلة في تحليل الجداول المتقاطعة لدور السياسة الخارجية الموحدة في مواجهة التحديات لمجلس التعاون الخليجي 68
- رسم توضيحي 25: المقاييس المتماثلة في تحليل الجداول المتقاطعة لدور السياسة الخارجية الموحدة في التعامل مع الأزمات لمجلس التعاون الخليجي 69

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تعدد المصالح الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي على فاعلية السياسة الخارجية الموحدة، وذلك من خلال الكشف عن أبرز التحديات التي تواجه مسار التكامل السياسي، وتحديد الطموحات المشتركة التي يمكن أن تعزز من فرص تشكيل سياسة خارجية أكثر انسجامًا. اعتمدت الدراسة المنهجية الكمية باستخدام استبانة مُحكمة جُمعت من عَيّنة مكوّنة من (210) أفراد من المختصين والمهتمين بالشأن الخليجي. وقد توصلت النتائج إلى أن تباين الأولويات الوطنية يشكل أحد أبرز العوامل المعيقة لفاعلية السياسة الخارجية الموحدة، في حين أظهرت النتائج وجود توافق نسبي حول أهمية تعزيز آليات التنسيق السياسي والأمني بين دول المجلس. كما بينت الدراسة أن الطموحات الاقتصادية والأمنية المشتركة تمثل أساسًا يمكن البناء عليه لتطوير سياسات أكثر اتساقًا على المستوى الخارجي. وأوصت الدراسة بضرورة وضع إطار مؤسسي أكثر فاعلية للتنسيق السياسي، وتعزيز قنوات صنع القرار المشترك، وتطوير آليات دبلوماسية موحدة تعكس المصالح الاستراتيجية الجماعية لدول المجلس.

الكلمات المفتاحية: مجلس التعاون الخليجي، السياسة الخارجية الموحدة، المصالح الوطنية، التكامل السياسي،

التنسيق الإقليمي، التحديات الاستراتيجية، الطموحات المشتركة.

الفصل الأول

المقدمة

مجلس التعاون الخليجي، الذي تأسس في مايو 1981، هو جهدٌ كبيرٌ لتحقيق التكامل الإقليمي في منطقة الخليج. يضم المجلس ست دول أعضاء هي: المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وقطر، والبحرين، وسلطنة عُمان. أنشئ المجلس في البداية لتعزيز التعاون الاقتصادي والأمني والسياسي. على مدى العقود الأربعة الماضية، حقق المجلس تقدمًا ملحوظًا في التكامل الاقتصادي، بما في ذلك بناء أسواق مشتركة ومشاريع تنمية منسقة، بالإضافة إلى التعاون الأمني من خلال التدريبات العسكرية المشتركة وعمليات مكافحة الإرهاب. ورغم هذه المكاسب، فشل المجلس في تحويل وحدته إلى سياسة خارجية متماسكة وناجحة تمثل المصالح الجماعية لأعضائه (Baabood، 2023).

ينبع التطلع إلى سياسة خارجية متماسكة لمجلس التعاون الخليجي من هدف تعزيز النفوذ الجيوسياسي للمنطقة، وتحسين الأمن الجماعي، وإظهار موقف منسق في الدبلوماسية الدولية. ومن شأن سياسة خارجية موحدة أن تُمكن مجلس التعاون الخليجي من العمل كلاعب واحد في الشؤون الإقليمية والعالمية، مما يسمح له بالتعامل بفعالية مع الأزمات، والتفاعل مع الدول الأخرى، والحفاظ على المصالح المشتركة. يُعد هذا الأمر بالغ الأهمية، لا سيما بالنظر إلى الموقع الاستراتيجي لمنطقة الخليج، ومواردها النفطية الهائلة، وقربها من مناطق الصراع كاليمن والعراق والشرق الأوسط عمومًا. كما أن اتباع استراتيجية خارجية متماسكة قد يعزز مصداقية مجلس التعاون الخليجي في المحافل الدولية، ويساعد على تحقيق استقرار طويل الأمد في منطقة تتسم عادةً بالاضطرابات (Papageorgiou، 2024).

ومع ذلك، يواجه مجلس التعاون الخليجي تحديات كبيرة في تحقيق هذا الهدف. ومن أبرز هذه التحديات اختلاف المصالح الوطنية للدول الأعضاء، والتي تشكلها أنظمة سياسية وهياكل اقتصادية مختلفة، وتنافسات تاريخية، وأجندات سياسية خارجية. على سبيل المثال، بينما اتبعت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة عادةً سياسات إقليمية حازمة، لطالما أولت عُمان الأولوية للحياد والدبلوماسية، بينما اختارت قطر مسارًا مستقلًا في السياسة الخارجية يتعارض أحيانًا مع جيرانها. وقد برزت هذه التناقضات بشكل خاص خلال أحداث مثل الأزمة الدبلوماسية القطرية 2017-2021، عندما أظهر الحصار الذي فرضته بعض دول مجلس التعاون الخليجي قصور الأنظمة المؤسسية لتنسيق السياسات. علاوة على ذلك، تُعقد الضغوط الخارجية من القوى الإقليمية، والعمالة العالميين، والتهديدات العابرة للحدود الوطنية السعي نحو العمل الموحد، مما يدفع الدول الأعضاء إلى التوفيق بين الأهداف الجماعية

ومتطلباتها الاستراتيجية الخاصة (Shahbaz)، The Growing Autonomy for GCC States' Foreign Policy and Structural Changes in the Balance of Power in the Region (2025).

إن فكرة سياسة خارجية موحدة لمجلس التعاون الخليجي ليست مجرد فكرة أكاديمية؛ بل لها تداعيات حقيقية على الأمن الإقليمي، والاستقرار الاقتصادي، والعلاقات الدولية. يُعدّ فهم العلاقة بين الأهداف الجماعية ومصالح الدول الفردية أمراً بالغ الأهمية لصانعي السياسات الذين يسعون إلى تعزيز فعالية مجلس التعاون الخليجي كفاعل إقليمي. يهدف هذا البحث إلى تحليل كلّ من الأهداف الكامنة وراء السياسة الخارجية الموحدة، والعوائق المؤسسية والسياسية والاستراتيجية التي تعيق تحقيقها. من خلال تقييم دراسات الحالة التاريخية، ودراسة الأطر المؤسسية، وتقييم مشاركة الأطراف الفاعلة الأجنبية. يسعى هذا البحث إلى تقديم رؤى حول كيفية تمكّن مجلس التعاون الخليجي من التوفيق بين النزاعات الوطنية وتحسين تأثيره الدبلوماسي الجماعي (AlFaisal، 2025).

على الرغم من أن مجلس التعاون الخليجي لا يزال يُمثل تجربة فريدة في التعاون الإقليمي، إلا أن قدرته على العمل كفاعل دبلوماسي متماسك لا تزال محدودة. ستضيف هذه الدراسة إلى المعرفة المتعلقة بالتعددية الإقليمية، وديناميكيات صنع السياسة الخارجية الجماعية، والمشاكل التي تواجهها مصالح الدول المختلفة داخل منطقة مترابطة بشكل وثيق، ولكنها متنوعة سياسياً.

مشكلة الدراسة

تكمّن المشكلة الرئيسية في هذه الدراسة في غياب سياسة خارجية موحدة فعّالة بين دول مجلس التعاون الخليجي، على الرغم من مرور أكثر من أربعة عقود على تأسيس المجلس، ووجود إرادة سياسية معلنة لتعزيز التكامل الإقليمي. تعود هذه المشكلة إلى تعارض وتفاوت المصالح الوطنية لكل دولة عضو، واختلاف أولوياتها في القضايا الخارجية، سواء من حيث الشراكات الاقتصادية، أو التوجهات الأمنية، أو العلاقات الثنائية مع الأطراف الإقليمية والدولية. هذا التباين يعكس غياب رؤية استراتيجية مشتركة وشاملة تمكّن المجلس من التحدث بصوت واحد على الساحة الدولية، مما يحدّ من قدرته على لعب دور جماعي مؤثر في محيطه الإقليمي والعالمي، ويفرض على كل دولة أن تعتمد على أدواتها الفردية في التعامل مع القضايا الخارجية، وهو ما يُفقد المجلس قوته التفاوضية ويضعف صورته ككيان متماسك (El-Kasem، 2025).

المشاكل المترتبة على المشكلة الرئيسية:

1. تراجع فاعلية مجلس التعاون كممثل جماعي ومؤثر في القضايا الإقليمية والدولية.
 2. ضعف التنسيق في مواجهة التحديات المشتركة مثل الأزمات الاقتصادية أو التهديدات الأمنية العابرة للحدود.
 3. ازدواجية السياسات الخارجية وتضارب المواقف بين الدول الأعضاء في المحافل الدولية، مما يؤثر على مصداقية المجلس.
 4. إضعاف القدرة على بناء تحالفات إقليمية ودولية مستقرة مبنية على موقف موحد.
 5. تقليص فرص التكامل السياسي والاقتصادي الشامل الذي يتطلب وحدة في الرؤية والتوجه.
- بناء على المشكلة الرئيسية للدراسة يكمن السؤال الرئيسي للدراسة فيما يلي: ما هي العوامل التي تعيق بلورة سياسة خارجية موحدة وفعالة لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل تعدد وتباين المصالح الوطنية، وكيف يمكن التغلب على هذه المعوقات لتحقيق طموح التكامل الإقليمي؟

أهمية الدراسة

• الأهمية الأكاديمية

تكتسب هذه الدراسة أهمية أكاديمية نظرًا لتركيزها على أحد أهم محاور العلاقات الدولية المعاصرة، ألا وهو وحدة السياسات الخارجية لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي. ونظرًا لتصاعد التحديات الإقليمية والعالمية، لا تزال هذه القضية محل نقاش وجدل علمي محتدم. يُثري البحث الأدبيات السياسية الخليجية والعربية من خلال تناوله التفاعلات بين دول مجلس التعاون الخليجي، وكيفية تأثرها بالمصالح الوطنية والانتماءات الدولية. ويساهم هذا إسهامًا نوعيًا في مجال الدراسات الخليجية، والحوكمة الإقليمية، والتكامل السياسي. كما يعتمد البحث على منهج تحليلي مقارنة لتوجهات السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، مما يوفر أساسًا علميًا لتحليل العلاقة بين أهداف التكامل والواقع الجيوسياسي. كما يُمهّد الطريق للأكاديميين لدراسة نماذج إقليمية قابلة للمقارنة.

• الأهمية العملية:

تنبع القيمة العملية للدراسة من تركيزها على العقبات الحقيقية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي في توحيد سياساتها الخارجية. يساعد هذا صناع القرار في المجلس والهيئات السياسية المعنية على فهم مواطن الخلل والأسباب

التي تُسهم في ضعف التنسيق الخارجي. كما يُقدم البحث توصيات عملية لتحسين آليات التنسيق السياسي وإنشاء هياكل مؤسسية لتعزيز سياسة خارجية خليجية مشتركة. تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في ضوء التحولات التي تشهدها المنطقة وجهود دول مجلس التعاون الخليجي لتبني خطط تنمية كبرى (مثل رؤية السعودية 2030). تُعدّ المواقف الخارجية الموحدة عنصراً أساسياً في أي مبادرة استراتيجية إقليمية ناجحة. كما يُمكن أن تُسهم استنتاجات الدراسة في تشكيل وجهة نظر خليجية موحدة بشأن القضايا الإقليمية، بما في ذلك أمن الخليج، والعلاقات مع إيران، والأهداف الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي:

- تحليل مدى إمكانية تحقيق سياسة خارجية موحدة وفعّالة بين دول مجلس التعاون الخليجي، في ظل التحديات التي يفرضها تعدد المصالح الوطنية واختلاف الأولويات بين الدول الأعضاء.

الأهداف الفرعية:

1. رصد وتحليل تطور السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيس المجلس وحتى الوقت الراهن، لتحديد محطات الاتفاق والاختلاف بين الدول الأعضاء.
2. تحديد العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في صياغة السياسة الخارجية لكل دولة عضو، ومدى انعكاسها على جهود توحيد الرؤية الخليجية في القضايا الإقليمية والدولية.
3. دراسة الأطر المؤسسية والقانونية القائمة في المجلس والمتعلقة بالتنسيق الخارجي، وتقييم فعاليتها في دعم العمل الجماعي.
4. استكشاف أوجه التعاون السياسي الناجحة بين الدول الخليجية في بعض الملفات الخارجية، بهدف الاستفادة منها كنماذج قابلة للتعميم والتطوير.
5. اقتراح مجموعة من السياسات والآليات التي يمكن أن تسهم في تقليص فجوة التباين بين المصالح الوطنية، وتعزيز فرص بناء سياسة خارجية موحدة تنسجم مع تطلعات المجلس وتحديات البيئة الإقليمية والدولية.

تساؤلات الدراسة

السؤال الرئيسي:

- ما مدى إمكانية تحقيق سياسة خارجية موحدة وفعّالة لمجلس التعاون الخليجي في ظل تعدد وتباين المصالح الوطنية بين الدول الأعضاء، وما أبرز المعوقات التي تحول دون ذلك؟

الأسئلة الفرعية:

1. كيف تطورت السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيس المجلس، وما أبرز نقاط الالتقاء والاختلاف في توجهاتها الخارجية؟
2. ما العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في صياغة السياسة الخارجية لكل دولة عضو في المجلس؟
3. إلى أي مدى تُسهم الأطر المؤسسية والتنظيمية لمجلس التعاون في دعم التنسيق والتكامل في مجال السياسة الخارجية؟
4. ما أبرز التجارب أو النماذج الناجحة للتعاون الخارجي بين دول المجلس، وكيف يمكن الاستفادة منها في بناء سياسة موحدة؟
5. ما هي أبرز الآليات والسياسات المقترحة التي يمكن أن تساعد في تقليص فجوة المصالح الوطنية وتعزيز فرص بناء سياسة خارجية خليجية موحدة؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعدد المصالح الوطنية واختلاف الأولويات بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين فاعلية السياسة الخارجية الموحدة للمجلس.

الفرضيات الفرعية:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تباين الرؤى الاستراتيجية والسياسات الخارجية للدول الأعضاء وبين قدرة المجلس على تبني مواقف موحدة تجاه القضايا الإقليمية والدولية.

2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الداخلية (مثل التفاوت في الإمكانيات الاقتصادية والاعتبارات السيادية) وبين ميل الدول الأعضاء إلى اتباع سياسة خارجية مستقلة.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التأثيرات الخارجية، بما في ذلك التحالفات الثنائية مع القوى الدولية، وبين تباين التوجهات في السياسة الخارجية بين دول المجلس.
4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضعف الآليات المؤسسية وعدم إلزامية قرارات المجلس وبين مستوى فاعلية التنسيق السياسي الخارجي بين الدول الأعضاء.
5. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعزيز التعاون التدريجي في ملفات محددة وبين إمكانية الوصول إلى سياسة خارجية موحدة قائمة على المصالح المشتركة.

النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث

- النظرية الواقعية:

تُعدّ الواقعية بمثابة منظور أساسي لتفسير سلوك الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وتؤكد أن الدول تعمل بشكل رئيسي لحماية سيادتها، والسعي لتحقيق مصالحها الوطنية، والاحتفاظ بالسلطة في ظل نظام دولي فوضوي. في سياق مجلس التعاون الخليجي، تُفسر الواقعية الصعوبات المستمرة في تحقيق تماسك شامل في السياسة الخارجية على الرغم من الأهداف المتفق عليها. تُعطي كل دولة عضو الأولوية لمتطلباتها الاستراتيجية والأمنية والاقتصادية، مما يؤدي إلى درجات متفاوتة من التعاون أو التنافس. لذلك، تُقدم الواقعية إطارًا لدراسة كيفية توجيه المصالح الوطنية لقرارات السياسة الخارجية وتقييد التكامل المؤسسي بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي (Bell، 2017).

- المؤسسة الليبرالية:

تُشدّد المؤسسة الليبرالية على أهمية المؤسسات في تسهيل التعاون بين الدول من خلال الاتفاقيات الرسمية، والمعايير المشتركة، والتواصل المنظم. في هذه الدراسة، تُستخدم لتقييم مجلس التعاون الخليجي كمنظمة إقليمية تهدف إلى مواءمة السياسات، وتقليل الصراعات، وبناء الهوية الجماعية. تصف الفكرة كيف يُمكن للترابط في التجارة والأمن

والثقافة أن يلهم التعاون، حتى في خضم المصالح المتعارضة. من خلال تبني المؤسسة الليبرالية، يوضح البحث كيف تُسهم الإجراءات المؤسسية، وتدابير بناء الثقة، والتكامل الاقتصادي في دعم الاستقرار والتهوض بأنشطة السياسة الخارجية التعاونية في جميع أنحاء منطقة الخليج (Antunes، 2018).

- النظرية البنائية:

تُركز البنائية على تأثير الهويات المشتركة، والأعراف الثقافية، والتفاعلات الاجتماعية في التأثير على سلوك الدولة. داخل دول مجلس التعاون الخليجي، تُنتج الأصول التاريخية والدينية واللغوية المتشابهة شعورًا بالهوية الإقليمية يُعزز الأهداف الجماعية. ومع ذلك، تُفسر البنائية أيضًا كيف يُمكن أن تؤدي السرديات الوطنية المختلفة، ورؤى القيادة، وتصورات التهديدات الإقليمية إلى سياسة خارجية مُجزأة. تُمكن هذه النظرية الدراسة من دراسة كيفية تأثير القضايا القائمة على الهوية، مثل القومية والتوافق الأيديولوجي، على عمليات صنع القرار والتنسيق الدبلوماسي. لذلك، تُقدم البنائية منظورًا اجتماعيًا وثقافيًا لتحليل الوحدة والتنوع بين دول مجلس التعاون الخليجي (2017، 2017).

- النظرية الوظيفية:

تقترح البنائية أن التعاون يبدأ في مجالات تقنية محدودة، ثم يتطور تدريجيًا إلى تكامل سياسي واقتصادي أوسع. في دول مجلس التعاون الخليجي، اتّبع التعاون المبكر في مجالات كالعسكرية، والتجارية، والنقل أفكارًا، وظيفية. يُساعد هذا المفهوم على تفسير استراتيجية المجلس في بناء الوحدة من خلال الجهود العملية بدلًا من الإجماع السياسي السريع. كما يُؤكد على أهمية المصالح الوظيفية المشتركة - كالأمن والاستقرار الاقتصادي - في تعزيز التعاون. وباستخدام هذا النهج، تكشف الدراسة كيف يُمكن للتعاون القطاعي أن يُشكّل أساسًا لمواءمة أشمل للسياسة الخارجية بين الدول الأعضاء (Kaddorah، 2021).

- نظرية توازن القوى:

تقترح نظرية توازن القوى أن تُنسّق الحكومات سياساتها لمنع أي طرف من الهيمنة على النظام الإقليمي. في سياق دول مجلس التعاون الخليجي، تُفسّر هذه النظرية كيفية تفاعل الدول الأعضاء مع القوى الإقليمية مثل إيران والجهات الفاعلة الأجنبية مثل الولايات المتحدة. تُعدّ تكتيكات التوازن، سواءً من خلال بناء التحالفات أو الوساطة الدبلوماسية، أساسيةً للاستراتيجية الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي. تُتيح هذه الطريقة النظرية للبحث تحليل كيفية تأثير

التهديدات الإقليمية والتحالفات المتغيرة على قدرة المجلس على العمل الجماعي. كما تُبيّن كيف يُقوّض الصراع الداخلي على النفوذ اتساق مبادرات السياسة الخارجية المُنسّقة (Zhao، 2025).

- نظرية مُركّب الأمن الإقليمي:

تؤكد هذه النظرية، التي وضعها باري بوزان، على أن الحكومات في منطقة مُحدّدة تواجه مشاكل أمنية مُترابطة لا يُمكن مُعالجتها بمعزل عن غيرها. في دول مجلس التعاون الخليجي، يُشكّل الترابط الأمني الإقليمي - النابع من القرب الجغرافي، والتهديدات المُتداخلة، ونقاط الضعف المُتشابهة - إمكانياتٍ وقيودًا على السياسة الخارجية المُوحّدة. تُقدّم هذه الفكرة إطارًا لدراسة كيفية تأثير أنظمة الدفاع الجماعي، والتدريبات العسكرية المُشتركة، ومبادرات إدارة الأزمات على التماسك. كما تُساعد على دراسة العلاقة بين الاستقرار الداخلي، وأمن الحدود، والتحالفات الخارجية، مُلقيةً الضوء على القيود الهيكلية على العمل الدبلوماسي المُوحّد لدول مجلس التعاون الخليجي (Fawcett، 2022).

- نظرية الوظيفية الجديدة:

تعتمد الوظيفية الجديدة على الوظيفية من خلال التركيز على "تأثير الامتداد"، عندما يتدفق التعاون في مجال ما تلقائيًا إلى مجال آخر، مما يتيح تكاملًا أكبر. بتطبيق هذه النظرية على مجلس التعاون الخليجي، تساعد على تفسير كيف يمكن للتعاون الاقتصادي - مثل الاتحاد الجمركي والتنسيق النقدي - أن يؤدي إلى تقارب سياسي ودبلوماسي. ومع ذلك، تُقر النظرية أيضًا بأن التكامل قد يتوقف عندما تضعف الإرادة السياسية أو عندما ترى الدول الأعضاء مزايا غير متكافئة. من خلال تطبيق الوظيفية الجديدة، تدرس الدراسة إمكانية تحقيق تناغم تدريجي للسياسات، وتحدد الظروف التي قد ينمو فيها التعاون القطاعي ليتحول إلى عمل موحد في السياسة الخارجية (Zreik، 2025).

- نظرية النظم:

تعتبر نظرية النظم مجلس التعاون الخليجي نظامًا فرعيًا ديناميكيًا ضمن النظام السياسي الدولي الأوسع. وتُبرز الترابط بين العناصر الداخلية - مثل الدول الأعضاء والمؤسسات والسياسات - والعوامل الخارجية مثل الأسواق العالمية وأطر الأمن الدولي. باستخدام نظرية النظم، يُقيّم البحث كيفية تأثير الصدمات الخارجية (مثل الحروب الإقليمية، وأزمات الطاقة، أو تغيرات القوة العالمية) على التماسك الداخلي واستجابة السياسات. يُقدّم هذا المنظور النظري فهماً شاملاً

لكيفية تفاعل العناصر الهيكلية والسياسية والبيئية لتشكيل قدرة مجلس التعاون الخليجي على اتخاذ القرارات
الجماعية وسعيه نحو سياسة خارجية موحدة (Erbaş، 2022).

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

يشكل هذا الفصل الأساس الفكري للدراسة، إذ يدمج وجهات النظر النظرية مع دراسة متعمقة للأبحاث السابقة لتوسيع فهم سعي مجلس التعاون الخليجي نحو سياسة خارجية موحدة. يُقدّم الإطار النظري منظورًا مفاهيميًا يُستكشف من خلاله ديناميكيات التعاون والصراع والسلوك المؤسسي بين الدول الأعضاء. ويوضح التفاعل بين المصالح الوطنية والهوية الإقليمية والعوامل النظامية التي تُحرّك عمليات صنع القرار في مجلس التعاون الخليجي. ومن خلال تأصيل الدراسة في نظريات العلاقات الدولية الراسخة، يُقدّم هذا الفصل تحليلًا منهجيًا لكلٍ من أهداف الوحدة والعوائق المتكررة التي تحول دون تحقيق تكامل شامل في السياسة الخارجية.

يُستهل الفصل بتناول الأطر النظرية المهمة التي تُشكّل أساس البحث، بما في ذلك الواقعية، والمؤسسية الليبرالية، والبنائية، ونظرية الأمن الإقليمي المركّب. تُفسّر هذه المفاهيم مجتمعةً كيف تؤثر القوة والتعاون والهوية والترابط الأمني الإقليمي على سلوك دول الخليج. يُتيح دمج أفكار مثل الوظيفية والوظيفية الجديدة فهمًا أعمق لكيفية تطور التعاون القطاعي التدريجي إلى تحالف سياسي أو دبلوماسي أوسع. ويُحلل كل نظرية من منظور الإطار المؤسسي لمجلس التعاون الخليجي، موضّحًا كيف تُترجم الافتراضات النظرية إلى نتائج عملية في البيئة الجيوسياسية الخليجية.

بعد المناقشة النظرية، ينتقل الفصل إلى مراجعة للأبحاث السابقة، الإقليمية والدولية، التي استكشفت تنسيق السياسة الخارجية، والتكامل الإقليمي، والتعاون بين الحكومات. تُجمّع الدراسة الدراسات الأكاديمية والسياساتية للكشف عن الاتجاهات والثغرات والخلافات المتعلقة بمكانة مجلس التعاون الخليجي كمنظمة إقليمية. كما تُراجع الدراسات التي تتناول مواضيع مثل الأمن الجماعي، والتكامل الاقتصادي، وردود الفعل تجاه القوى الأجنبية مراجعةً نقديةً لتأكيد أهميتها لهذه الدراسة. تُوفر هذه المراجعة منصةً لوضع البحث الحالي ضمن النقاش الأكاديمي الأوسع حول إقليمية الخليج والتعاون بين الدول.

يربط هذا الفصل بين التفكير النظري والبيانات التجريبية، موضّحًا كيف يُمكن للأطر الأكاديمية الراسخة أن تُلقي الضوء على الصعوبات الواقعية التي يواجهها مجلس التعاون الخليجي. يُسلّط هذا الفصل الضوء على أن هدف المجلس المتمثل في سياسة خارجية موحدة لا يمكن فهمه بمعزل عن الجوانب الأخرى، بل يجب دراسته من خلال التأثير المركّب للقضايا الهيكلية والمؤسسية والهوية. ومن خلال الجمع بين الأفكار النظرية والبيانات التجريبية السابقة، يُرسي هذا الفصل إطار النموذج التحليلي والفرضيات التي وُضعت في الأجزاء التالية من الدراسة.

المتغير التابع والمستقل

تبحث هذه الدراسة في الديناميكيات التي تُحرك السياسة الخارجية الموحدة لمجلس التعاون الخليجي، من خلال تحديد العوامل الرئيسية التي تُشكلها وتُعرفها. ويرتكز نموذج البحث على فئتين أساسيتين من المتغيرات - المتغيرات المستقلة والمتغير التابع - بهدف بناء علاقات ارتباط تحليلية وتقييم افتراضات الدراسة.

1. المتغيرات المستقلة:

تُشير هذه المتغيرات إلى العناصر الرئيسية التي تُسهم في أو تُعيق بناء سياسة خارجية موحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي. وتشمل هذه المتغيرات:

أ. اتساق المواقف الوطنية:

يُشير هذا المتغير إلى مدى تنسيق دول مجلس التعاون الخليجي لنهجها السياسي والدبلوماسي تجاه القضايا الإقليمية والدولية. ويُمثل هذا المتغير مدى الإجماع بين الدول في التعامل مع القضايا الخارجية وصياغة سياسات جماعية. ويُعزز هذا الاتساق الكبير من فرص تبني سياسة خارجية موحدة، بينما يُعيق الاختلاف التعاون.

ب. مواجهة المخاوف الإقليمية والعالمية:

يُقِيم هذا المتغير القدرة الجماعية لمجلس التعاون الخليجي على مواجهة المخاوف الأمنية والاقتصادية والسياسية في المنطقة. يُحلل هذا البحث كيف تُحقّق المخاطر المشتركة - مثل عدم الاستقرار الإقليمي، والتدخلات الأجنبية، والتقلبات الاقتصادية العالمية - الدول الأعضاء على تبني استراتيجية دبلوماسية تعاونية أو تُثنيها عن ذلك.

ج. إدارة الأزمات والاستجابة لها:

يُركز هذا المتغير على كيفية تعاون حكومات دول مجلس التعاون الخليجي في حل الأزمات الإقليمية، مثل الأعمال العدائية، والخلافات الدبلوماسية، والكوارث الإنسانية. تُشير الإدارة الجماعية الفعّالة للأزمات إلى نضج المؤسسات، وتُعزز شرعية السياسة الخارجية المتناسكة. في المقابل، تُشير ردود الفعل غير المتساوية إلى الانقسامات، وتُلحق الضرر بالتماسك الإقليمي.

2. المتغير التابع:

المتغير التابع في هذا البحث هو السياسة الخارجية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي. ويُظهر هذا البحث النتيجة متأثرة بالعوامل المستقلة - توافق الآراء الوطنية، والقدرة على معالجة القضايا، والفعالية في إدارة الأزمات. ويُقيّم هذا المتغير من خلال تحليل مدى التنسيق الدبلوماسي، والتمثيل المشترك في المحافل الدولية، واتساق خيارات السياسة الخارجية بين الدول الأعضاء. يُمثل هذا المتغير المحور الأساسي للبحث، إذ يُشير إلى نجاح أو قصور مؤسسات مجلس التعاون الخليجي في إرساء التماسك السياسي والاستراتيجي على المستويين الإقليمي والعالمي.

الدراسات السابقة

تتمتع منطقة الخليج بأهمية استراتيجية نظراً لموقعها الجغرافي الفريد وإمكانية الوصول البحري إلى طرق الشحن العالمية. بعد اكتشاف رواسبها النفطية، نمت الأهمية الجيوسياسية للمنطقة بطرق لم يسبق لها مثيل في العصر الحديث. كان من الواضح أن للثورات الجذرية في الشرق الأوسط تداعيات على المنطقة بشكل عام، ومنطقة الخليج بشكل خاص، بالإضافة إلى تعميق اختلال توازن القوى لصالح الأطراف على هامش هذه الاضطرابات. وقد مكّنت هذه التحولات الاستراتيجية مجتمعة دول مجلس التعاون الخليجي من تحقيق رؤاها الإقليمية وتحويل نفسها إلى قوى إقليمية. وكان مجلس التعاون الخليجي، باستثناء قطر، وخاصة المملكة العربية السعودية، مصدرًا للفرص. تجدر الإشارة إلى أن المستوى الأمني كان نتيجة لسياسة المحاور العربية أو العربية الإقليمية المتنامية، مما أدى إلى تصعيد النزاعات بين المحاور الإقليمية في ظل هيكل إقليمي شديد التعقيد. وقد اتسع نطاق قضية أمن منطقة الخليج خارج حدودها الجغرافية. كان تشكيل تحالف البحر الأحمر من أبرز التطورات الاستراتيجية، وهو ما يعكس حالة التوتر الراهنة في المنطقة واختلال التوازنات القائمة. وقد انعكس هذا التوجه في تشكيل تحالفات تتمحور حول تحديات إيران الإقليمية والأفريقية، وكذلك تحديات تركيا. وقد دفع هذا الوضع المملكة العربية السعودية، إلى جانب بعض دول مجلس التعاون الخليجي، إلى إعادة ترتيب أدوارها في ضوء ضرورة الحفاظ على كيان المجلس ووحدته في مواجهة التطورات الإقليمية، وفقًا للمعطيات النظرية للمجمع الأمني الإقليمي، وتوفير الحماية له، وإدارة المخاطر في مواجهة التهديدات، ومحاولة دفع التهديدات الأمنية خارج المنطقة، والحد من فعالية الجهات الإقليمية الناشئة الأخرى، مع محاولة إدارة تداعيات السياسة المحلية (حميد، 2019).

أصبح التكامل الاقتصادي سمةً بارزةً في العصر الحديث، إذ تسعى الحكومات إلى تعزيز وتوسيع قطاعاتها من خلال تشكيل تحالفات مع دول أو مجموعات دول أخرى تشترك في أهداف هذا الاتحاد. وقد ركز الباحثون اهتمامهم على التكتلات الاقتصادية، إيمانًا منهم بأن القرب الجغرافي لدول التكتل، والتقارب الاجتماعي والثقافي، والتشابه الاقتصادي، كلها عوامل تشجع على التكامل فيما بينها. وهناك أمثلة عديدة على هذه التكتلات، أبرزها وأكثرها نجاحًا تجربة الاتحاد الأوروبي، الذي كان رائدًا في مجال التكتلات الاقتصادية. وتسعى دول عديدة إلى اتباع النهج نفسه الذي اتبعه الاتحاد الأوروبي. ومن بين هذه الدول دول مجلس التعاون الخليجي، التي تتمتع بإمكانات تعاون إقليمي واسع ومنظم في ظل التخطيط السليم. وتُعد منطقة الخليج من أهم المناطق الحيوية في العالم نظرًا لثرواتها الطبيعية الهائلة وموقعها الاستراتيجي. ويتألف هذا المجلس من ست دول أعضاء: المملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت (أمال، 2020).

يبدأ الفصل بلمحة تاريخية موجزة عن مجلس التعاون الخليجي، ويصف كيف فشلت الدول الأعضاء الست (البحرين، الكويت، عُمان، قطر، المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة) مرارًا وتكرارًا في التوصل إلى اتفاق بشأن قضايا إقليمية رئيسية، مثل السياسات تجاه العراق وإيران واليمن؛ والتعاون الإقليمي في مجالي الأمن والدفاع؛ والتقدم نحو الاتحاد النقدي والعملية الموحدة. يبحث القسم الثاني في أسباب صعوبات توحيد السياسات الخارجية، مثل الطبيعة الشخصية للغاية لعملية صنع القرار في كل دولة على حدة، واستمرار الثنائية في مناهج صنع السياسات الوطنية، واستمرار عدم ثقة الدول الأعضاء الأصغر حجمًا في النوايا السعودية. كانت أمثلة التعاون التي حدثت تقنية في المقام الأول، متجاهلة المخاوف المتعلقة بالسيادة الوطنية أو تجميع الموارد؛ ومن الواضح أن السياسات الإقليمية والدولية لا تندرج ضمن هذه الفئة "الأمنة". ويختتم الفصل بمناقشة تأثير الاضطرابات الإقليمية التي أعقبت عام 2011 على آفاق التنسيق الإقليمي، مع ظهور دول مجلس التعاون الخليجي كجهات فاعلة إقليمية حازمة ومتدخلة، وإن كان ذلك بطرق مختلفة تمامًا، كما يتضح من المواجهة الدبلوماسية الحادة بين قطر وجيرانها (Ulrichsen, 2019).

يُظهر الأداء الضعيف لمجلس التعاون الخليجي على مدى الثلاثين عامًا الماضية أن الدول الأعضاء فيه لا تزال غير راغبة في الالتزام الجاد بإنشاء قوة دفاع مشتركة موثوقة قادرة على تسهيل تحقيق هدف الأمن الجماعي الذي أنشئ من أجله المجلس في البداية. تهدف هذه الأطروحة إلى تفسير سبب ضعف تقدم مجلس التعاون الخليجي في بناء آليات لضمان الأمن الجماعي لأعضائه من خلال منظور الواقعية الجديدة ونظرية النظام. تُفسر الواقعية الجديدة تعثر مجلس التعاون الخليجي في تحقيق الأمن الجماعي من خلال التنبؤ بفشله في حال وجود خيارات أمنية بديلة، لكنها لا

تُفسر سبب سعي دوله الأعضاء إلى خيارات أمنية أخرى. إن تطبيق نظرية النظام على حالة مجلس التعاون الخليجي سيبرز مبررات مجلس التعاون الخليجي لاستكشاف خيارات أمنية إضافية. تُجادل هذه الأطروحة بأن مجلس التعاون الخليجي فشل في توفير الأمن لأعضائه بسبب ضعف منهجي، كما تُفسره نظرية النظام، مما دفع دوله الأعضاء إلى البحث عن خيارات أمنية بديلة توفرها قوى خارجية من خلال اتفاقيات أمنية ثنائية، كما تنبأت الواقعية الجديدة (Almotairy, 2016).

يتناول بحث (Al-Barasneh, 2015) السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترتي ولاية إدارة جورج دبليو بوش، من عام 2001 إلى عام 2008. ويركز على توثيق وتقييم تعاملات الولايات المتحدة مع شبه الجزيرة العربية، وهي منطقة ذات أهمية جيوسياسية بالغة الأهمية نظرًا لاحتياطياتها النفطية الكبيرة المؤكدة، والتي تدعم الثراء الأمريكي والغربي. علاوة على ذلك، يتضمن البحث شرحًا وافيًا للمصالح والأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة في الخليج. وتهتم هذه الدراسة بشكل خاص بتحليل الروابط بين الشراكات الاستراتيجية الأمريكية مع حلفائها في مجلس التعاون الخليجي وأهداف الاستراتيجية الأمريكية الكبرى. ويضع هذا التوليف التحليلي إطارًا مناسبًا لفهم استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الخليج بشكل أفضل. وقد استندت العلاقات بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي الست (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت وعمان والبحرين) على النفط والأمن لأكثر من ستة عقود. في الوقت نفسه، شهدت علاقات الولايات المتحدة مع شركائها في الخليج العربي تحولاتٍ وأوقاتًا عصيبة في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، مما وضع علاقات الولايات المتحدة مع المملكة العربية السعودية، على وجه الخصوص، تحت ضغطٍ هائل. ونتيجةً لذلك، لاحظ العديد من الخبراء تغييرًا كبيرًا في استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الخليج. في المقابل، تُشير هذه الورقة إلى أن استراتيجية إدارة بوش تجاه شركاء أمريكا القدامى في منطقة الخليج كانت استراتيجية استمرارية لا تغيير، ولم تُبدِ انحرافًا كبيرًا عن السياسة السابقة. ومن المثير للاهتمام أن المصالح الاقتصادية والجيوسياسية الأمريكية في منطقة الخليج قد أدت إلى علاقة وثيقة بين الولايات المتحدة و"أصدقائها" في الخليج. لقد هيمن أمن الخليج على التفكير الاستراتيجي الأمريكي، ولا تزال حماية شبه الجزيرة العربية الأولوية الرئيسية للتدخل الأمني الأمريكي في المنطقة. تُمثل هذه الشراكة الأمنية جوهر العلاقات الأمريكية الخليجية الراسخة، ولم يكن من الممكن أن تتأثر أبدًا بأيديولوجية المحافظين الجدد بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

يُعدّ مجلس التعاون الخليجي، الذي يضم المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت وعمان وقطر والإمارات العربية المتحدة، أحد أكثر المنظمات دون الإقليمية مرونةً في العالم وأكثرها نجاحًا في العالم العربي. وقد مثّل منصةً لكثير من التعاون الأمني في هذه المنطقة المضطربة، بالإضافة إلى كونه الوسيط الرئيسي في النزاع الإقليمي بين الإمارات العربية المتحدة وإيران على جزيرتي أبو موسى وطنب الكبرى. ويطمح المجلس إلى تحسين التعاون الأمني بين دوله الأعضاء، ولكنه يمتلك أيضًا القدرة على زيادة التكامل الاقتصادي وتوفير شكل بديل من النفوذ في أسواق النفط العالمية. ومع ذلك، لا يُعرف الكثير عن آلية عمل المجلس الفعلية: كيف تُتخذ القرارات، مقارنةً بالطريقة التي تُنص عليها هذه العملية تقنيًا في ميثاقه، وما هو التأثير الحقيقي لمجلس التعاون الخليجي على دوله الأعضاء، وعلى الخليج، والعلاقات الدولية. تستند هذه المقالة إلى أحدث الأفكار النظرية، بالإضافة إلى معارفها الخاصة (Legrenzi, 2015).

تهدف دراسة (Handhali, 2019) الى معرفة مفهوم الهوية الوطنية وتأثيره على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، باستخدام منهجية بنائية، مع التركيز بشكل خاص على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان. وتسعى إلى توضيح كيفية تأثير عناصر الهوية الوطنية على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية في الوضع العُماني. وينبع استخدام الهوية الوطنية في هذه الدراسة من صعوبة فهم السياسة الخارجية العُمانية الحديثة، التي تتميز بنهج مستقل ونزيه، دون تحليل أهمية الهوية في تشكيل هذا النهج أولاً. إلى أي مدى تُشكل الهوية الوطنية ومكوناتها السياسة الخارجية العُمانية؟ وفي هذا السياق، اعتمدت الدراسة على أسلوب بحث نوعي يعتمد على المصادر الأولية والثانوية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن السياسة الخارجية العُمانية الحديثة تتأثر بشدة بالهوية الوطنية ومكوناتها، والتي تشمل (البعد التاريخي، والموقع الجغرافي، والإرث الثقافي والحضاري، والبعد الديني). وتختتم الدراسة بالقول إنه في حين أن عملية الخلافة في عُمان إشكالية وهناك عدم يقين بشأن ما إذا كانت عُمان ستحافظ على توجهها في السياسة الخارجية بعد حكم قابوس، فمن غير المرجح أن تغير عُمان سياستها الخارجية بشكل كبير، لأن مكونات هويتها الوطنية ستستمر في التأثير على تصرفات أي زعيم عُماني في المستقبل.

كشفت الأزمة التي اندلعت في 5 يونيو 2017، عندما انقلبت ثلاث دول أعضاء في مجلس التعاون الخليجي على دولة رابعة للمرة الثانية في ثلاث سنوات، عن أوجه القصور في المؤسسات التكاملية لمجلس التعاون الخليجي، والتي يبلغ عمرها 36 عامًا. في كل خطوة من خطوات الصراع مع قطر، كان مجلس التعاون الخليجي كمؤسسة غائبًا عن مناقشات السياسات وصياغتها. لم يتم استخدامه للتعبير عن مظالم المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة الأولية ضد قطر، ولا كآلية لنقل الشروط التي أرادتھا الدول الثلاث (بالإضافة إلى مصر) كأساس للتفاوض، ولا

كمكان لمحاولات لاحقة - وغير ناجحة - للتوسط في حل الأزمة. على الرغم من الآمال الكبيرة، انتهت قمة مجلس التعاون الخليجي التي استمرت يومين في الكويت في ديسمبر 2017 بشكل مثير وطمح عليها إعلان علاقة عمل شاملة بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ومع عودة مركز الثقل في السياسة الخليجية إلى محور متشدد يركز على الأمن ويميل إلى التدخل على المستوى الإقليمي ويمتد من الرياض إلى أبو ظبي، فسوف تكافح دول مجلس التعاون الخليجي لاستعادة أهميتها وعلاج الضرر الذي لحق بالثقة بسبب الأزمة (al-Ansari, 2018).

تلعب الصين والاتحاد الأوروبي حاليًا دور الدمية في المشهد الجيوسياسي المتغير لمنطقة الخليج، حيث تسارع الصين إلى ملء الفراغ الاقتصادي والعسكري والسياسي الذي خلفه رحيل الولايات المتحدة. تبحث هذه الدراسة في كيفية تأثير السياسة الخارجية الصينية القوية في قطاعي الطاقة والتجارة في الخليج أولاً على الأمن الإقليمي والمصالح الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، وكيف ينعكس ذلك في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي من عام 2003 إلى عام 2023. يستند تقييم السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي إلى مفهوم البراغماتية المبدئية، الذي ينص على أن أي منظمة أو جهة فاعلة تسعى جاهدة لتحقيق مصالحها الواقعية من خلال الترويج لها من خلال أفكار مثالية مثل المعايير والقيم. ثم يُفحص جوهر البراغماتية المبدئية للاتحاد الأوروبي باستخدام المصادر الأصلية، وخاصة البيان المشترك لعام 1989 بشأن الشراكة الاستراتيجية مع الخليج، الذي أسس أول علاقة متعددة الأطراف بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي. ويُستخدم البيان ويُقارن بمنشورات البرلمان الأوروبي الداخلية حول السياسة الخارجية الخليجية ومجلس التعاون الخليجي. تكشف هذه الوثائق، إلى جانب المصادر الثانوية الداعمة والدوريات الأكاديمية، أن الاتحاد الأوروبي يُعزز ويُعزز دور القطاع الخاص الأوروبي والخليجي في التجارة والطاقة، على عكس نهج القطاع العام الصيني، الذي لا يُسهم إلا في تحفيز الاقتصادات الريفية في دول الخليج ويدعم أنظمتها الفاسدة وغير المتكافئة. يُركز خطاب الاتحاد الأوروبي على الاستدامة والعلاقات بين الشعوب، لكنه يؤكد على رغبته في إدماج حقوق الإنسان، التي لا تُعتبرها دول الخليج مهمة لقطاعي التجارة والطاقة. وبالتالي، تظل الصين شريكًا مهمًا لدول مجلس التعاون الخليجي، ويجب على الاتحاد الأوروبي إيجاد طريقة لتجنب عزل الصين تمامًا مع الالتزام بشعار "تقليل المخاطر، لا فك الارتباط". ونتيجةً لذلك، تبنى الاتحاد الأوروبي سياسة خارجية مبدئية وعملية تُقرّ بالقوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية الصينية الصاعدة في دول مجلس التعاون الخليجي، مع السعي في الوقت نفسه إلى تحقيق ذلك من خلال تعزيز وحماية مصالحه السياسية والاقتصادية ضمن خطاب وممارسة

قائمين على القيم المعيارية التي تشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني - وهما طرفان لا تُشركهما الصين في تقدمها في الخليج (Hendriksen, 2024).

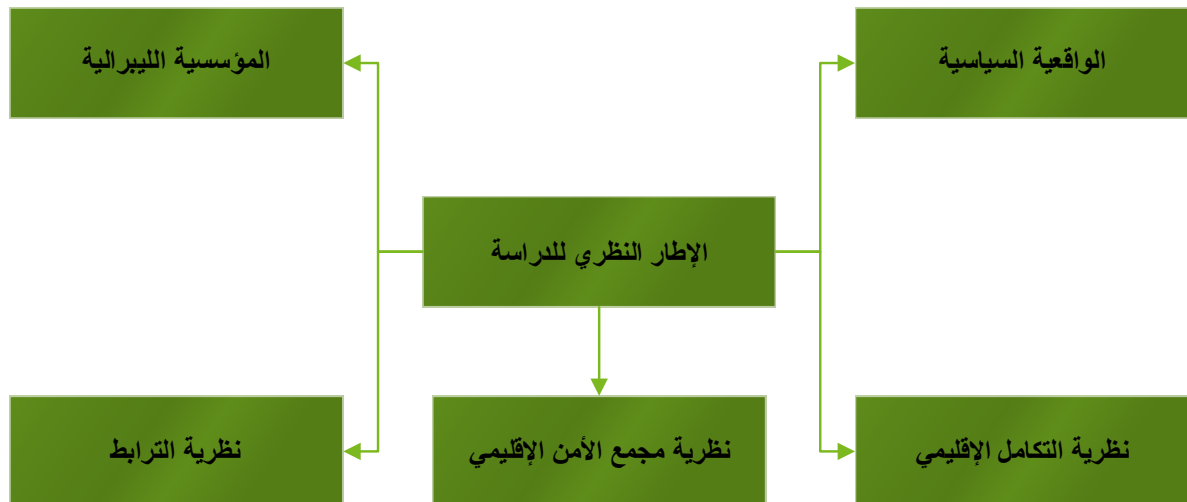
تدفع الجغرافيا واختلال بنية الدولة الإمارات العربية المتحدة وقطر إلى التعاون في مواجهة الخطر الذي يشكله جيرانهما على قوتين إقليميتين (طامحتين)، هما المملكة العربية السعودية وإيران. ومع ذلك، فقد استجابت الحكومتان الصغيرتان بشكل مختلف تمامًا لأسباب وآثار عدم الاستقرار في منطقة الخليج، مما أدى إلى استراتيجيات خارجية شديدة التنوع للتعامل مع قضايا علاقاتهما الدولية الجوهرية. ويُظهر انخراط الإمارات العربية المتحدة البارز في الحصار الدبلوماسي والاقتصادي المفروض على قطر في يونيو 2017، والذي أدى إلى تفكك مجلس التعاون الخليجي بحكم الأمر الواقع، اتساع نطاق علاقاتهما الدولية المتباينة. ومن خلال مراجعة الأدبيات النظرية حول الدول الصغيرة، نفهم مسارات السياسة الخارجية المتعارضة في نهاية المطاف لكل من الإمارات العربية المتحدة وقطر من حيث اختلاف الاهتمامات الأيديولوجية والاستراتيجية فيما نسميه "التغلب على الصغر" (Miller, 2020).

يتناول بحث (Al Thani, 2017) دراسة السياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي ودوله الأعضاء (وخاصة قطر) تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط من عام 1991 إلى عام 2005. وتهدف الدراسة إلى تحديد وتقييم عدد من العناصر الداخلية والخارجية التي أثرت على توجهات السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط بين مؤتمر مدريد عام 1991 وعام 2005. وقد تم اختيار هذه الحقبة بسبب التحولات الكبرى في أنماط التحالف بين الحكومات العربية البارزة بعد عام 2005. وعلاوة على ذلك، تدرس الدراسة مدى اتساق أو تناقض السياسة الخارجية لقطر مع سياسة دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، وكذلك أسباب كل من الاتساق وعدم الاتساق. وي طرح البحث ثلاثة أسئلة رئيسية. أولاً، ما هي المتغيرات الداخلية والخارجية التي يجب على حكومات مجلس التعاون الخليجي مراعاتها عند تطوير السياسات الخارجية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط، ولا سيما بين عامي 1991 و 2005؟ ثانياً، ما هو الإجماع العام للسياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط خلال نفس الفترة؟ أخيراً، إلى أي مدى تقاربت السياسة الخارجية القطرية مع نهج مجلس التعاون الخليجي تجاه عملية السلام، أو اختلفت عنه؟ للتحقيق في هذه المواضيع، استخدمت الدراسة أسلوب البحث النوعي واستراتيجية تحليل وثائق الأرشيف. وقد استُخدمت مجموعة متنوعة من المواد طوال الدراسة، بما في ذلك أوراق الأمم المتحدة، والبيانات الإعلامية، والتعليقات الرسمية لوزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي، والبيانات الختامية لقمم مجلس التعاون الخليجي، وخطابات أمير قطر، وتصريحات الدبلوماسيين والمسؤولين القطريين. أظهر تحليل البيانات،

أولاً، أن السياسات الخارجية لمجلس التعاون الخليجي وقطر قد تقاربت في دعمهما للحقوق الفلسطينية والجهود الأمريكية في عملية السلام. ثانياً، تباينت السياسات الخارجية لقطر ومجلس التعاون الخليجي حول قضيتين رئيسيتين: أولاً، رغبة قطر في تطبيع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع إسرائيل، وثانياً، المبادرات الأمريكية والقطرية لدفع أجندة الإصلاح السياسي (جاءت الديمقراطية أولاً، من بين أهداف أخرى) في المنطقة كسياسة محتملة لحل الصراع في الشرق الأوسط.

الإطار النظري للدراسة

تعتمد هذه الدراسة في تحليلها لموضوع السياسة الخارجية الموحدة لمجلس التعاون الخليجي على عدد من المنطلقات النظرية في العلاقات الدولية، التي تساعد في تفسير سلوك الدول الأعضاء داخل الإطار الإقليمي للمجلس، وتسلط الضوء على العوامل التي تُعزز أو تُعيق تنسيق السياسات الخارجية. تتنوع هذه الأطر بين النظريات الواقعية التي تُركّز على المصالح الوطنية وحسابات القوة، والنظريات الليبرالية التي تُعلي من شأن المؤسسات والتعاون، إضافة إلى نظريات تُعنى بالتكامل والترابط الإقليمي، وتفسير الديناميات الأمنية المشتركة. هذا التعدد النظري يُتيح مقارنة شاملة لفهم تعقيدات العلاقات البينية في الخليج، والبحث عن فرص عقلانية لبناء سياسة خارجية خليجية موحدة رغم التحديات القائمة.



رسم توضيحي 1: الإطار النظري للدراسة.

1. الواقعية السياسية

تُعدّ الواقعية من أكثر الأفكار قبولاً لوصف سلوك الدولة في العلاقات الدولية. فهي ترى الدولة كلاعب مهيمن في النظام الدولي، تسعى جاهدةً لتعزيز مصالحها الوطنية وحماية أمنها. ووفقاً لهذه الأطروحة، يُعزى غياب الوحدة في السياسة الخارجية الخليجية إلى تضارب المصالح الوطنية وتباين الحسابات الاستراتيجية بين الدول الأعضاء، على الرغم من وجود مؤسسة واحدة كمجلس التعاون الخليجي (ndisc, 2022).

2. المؤسسة الليبرالية

وفقاً لهذه الرؤية، تلعب المؤسسات الإقليمية والدولية (مثل مجلس التعاون الخليجي) دوراً أساسياً في تشجيع التعاون بين الدول وتقليل الصراعات. ووفقاً لهذه الرؤية، فإن تحسين فعالية الأطر المؤسسية داخل مجلس التعاون الخليجي وتفعيل آليات التنسيق السياسي من شأنه أن يساهم في تطوير سياسة خارجية متماسكة، رغم تضارب المصالح (Luomia, 2025).

3. نظرية التكامل الإقليمي

تفترض هذه الفكرة أن الدول ذات الخصائص المتقاربة (ثقافياً واقتصادياً وجغرافياً) تسعى إلى إنشاء تكتلات إقليمية لتحقيق منافع متبادلة. ومع ذلك، فإنها تعني ضمناً أن التكامل السياسي الناجح، بما في ذلك سياسة خارجية متماسكة، يتطلب إرادة سياسية جماعية وهيئات إدارية كفؤة، وهو أمر صعب في بيئة الخليج (Weiss, 2005).

4. نظرية الترابط

تزعم هذه الفكرة أن الحكومات أصبحت أكثر ترابطاً على عدة مستويات (اقتصادية وأمنية ومعلوماتية)، مما يقلل من احتمالية الصراع ويعزز آفاق التعاون. يوضح هذا الإطار النظري كيف يمكن لتوسيع المصالح المشتركة في الأمن والطاقة والتنمية أن يعزز تقارب السياسة الخارجية الخليجية (Shahbaz, The Growing Autonomy for GCC States' Foreign Policy and Structural Changes in the Balance of Power in the Region, 2025).

5. نظرية مجمع الأمن الإقليمي

تقترح هذه الفكرة أن الحكومات في منطقة معينة ترتبط بمصالح ومخاطر أمنية متشابكة، وهو ما ينطبق بوضوح على منطقة الخليج العربي. تساعد هذه الفكرة في تفسير سبب سعي حكومات الخليج إلى تنسيق خارجي منسق، لا سيما في مواجهة التهديدات المتكررة (مثل إيران أو مشاكل اليمن والعراق). **Invalid source specified.**

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

المقدمة

يصف هذا الفصل المنهجية المتبعة لتحقيق أهداف البحث المعنون "السياسة الخارجية الموحدة لمجلس التعاون الخليجي: الطموحات والمعوقات في ضوء المصالح الوطنية المتعددة". ويوضح استراتيجية الدراسة، ومنهجيتها، ومجتمعها، وأدواتها، وإجراءاتها لجمع البيانات وتحليلها. وتُشكل هذه التقنية الدعامه الهيكلية للدراسة، مما يضمن إجراء البحث بطريقة منهجية وموضوعية، ومنسجمة مع أسئلة البحث وفرضياته التي طُوّرت في الفصول السابقة.

يتبع البحث استراتيجية وصفية تحليلية، تدمج المنهجيات النوعية والكمية لتقديم معرفة شاملة بالظواهر قيد الدراسة. يركز الجانب الوصفي على تعريف وتصنيف جوانب السياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي وإجراءاتها المؤسسية، بينما يُقيّم الجانب التحليلي الروابط بين المصالح الوطنية، وتنسيق السياسات، وصنع القرار الجماعي. يتيح هذا النموذج متعدد الأساليب للباحث جمع كل من الاتجاهات القابلة للقياس الكمي والرؤى التفسيرية حول الأهداف والمعوقات التي تواجه مساعي تحقيق الوحدة الخليجية. تعتمد هذه التقنية أيضًا على التأسيس النظري، مُدمجةً وجهات نظر من الواقعية، والمؤسسية الليبرالية، والبنائية لدعم العملية التحليلية. تُوجّه هذه المناظير النظرية اختيار المتغيرات وتفسير النتائج، مما يُمكن البحث من دمج البيانات التجريبية مع أطر مفاهيمية أوسع في العلاقات الدولية.

تم الحصول على بيانات هذا البحث من مصادر أولية وثانوية. تشمل البيانات الأولية مقابلات شبه منظمة مع دبلوماسيين، وخبراء سياسات، وباحثين متخصصين في قضايا مجلس التعاون الخليجي، تُقدّم آراءً مباشرة حول الأداء المؤسسي والتفاعلات بين الدول. أما البيانات الثانوية، فُستقى من الوثائق الرسمية، وموثائق مجلس التعاون الخليجي، والبيانات الرسمية، والمنشورات الأكاديمية، والتقارير الإحصائية، مما يُوفر قاعدة أدلة واسعة ومتينة. سيتم فحص البيانات الكمية باستخدام برنامج SPSS للكشف عن الأنماط، والارتباطات، والصلات الإحصائية بين المتغيرات، بينما سيتم تقييم البيانات النوعية موضوعيًا باستخدام أساليب الترميز لاستخلاص المواضيع والرؤى المتكررة.

يواصل الفصل مناقشة العمليات الديموغرافية وعمليات العينة، ومعدات البحث، وطرق جمع البيانات، ومنهجيات التحليل بالتفصيل. كما يتناول الفصل أساليب الصلاحية والموثوقية لضمان الدقة العلمية. ومن خلال مناقشة كل إجراء منهجي بدقة، يُرسي هذا الفصل الشفافية وقابلية التكرار والمصادقية الأكاديمية، مُرسيًا بذلك إطارًا لتقييم نتائج الدراسة، ومستخلصًا استنتاجات ذات مغزى في الفصول التالية.

المنهجية وطرق البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأنسب لدراسة القضايا السياسية المعقدة. فهو يُمكن من وصف واقع السياسات الخارجية لحكومات مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك تحليل مدى تقاربها أو تباعدها، بالإضافة إلى دراسة التحديات والعوائق التي تعترض تطوير سياسة خارجية موحدة. كما يعتمد البحث على المنهج المقارن لدراسة التباينات بين السياسات الخارجية للدول الأعضاء، ومقارنة وجهات نظر دول الخليج تجاه القضايا الإقليمية والدولية الرئيسية، مع بيان درجة التوافق أو التباعد في توجهات السياسة الخارجية للمجلس.

مجتمع الدراسة وعينتها:

- مسؤولون من وزارات الخارجية الخليجية،
- أعضاء الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،
- محاضرون جامعيون في العلاقات الدولية،
- خبراء سياسيون متخصصون في أحداث الخليج.
- يتم اختيار العينة بعناية، مع مراعاة تنوع الخبرات والتجارب والموقع الجغرافي.

أدوات الدراسة

- تستند الدراسة إلى مراجعة الأدبيات السابقة، والتقارير الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، ومعاهد البحوث، والدراسات الأكاديمية، والمقالات والتقييمات السياسية المنشورة في المنشورات والمجلات المتخصصة.
- قد يستخدم البحث استبياناً موجهاً إلى عينة من المهنيين الخليجين أو الأفراد العاملين في المجالين السياسي والدبلوماسي لقياس آرائهم حول فعالية المجلس في توحيد السياسة الخارجية، والتحديات التي يواجهها، وإمكانيات التقدم.

- يمكن استخدام المقابلات شبه المنظمة مع المهنيين أو الدبلوماسيين أو الأكاديميين المتخصصين في العلاقات الخليجية والدولية لتكملة تحليل الدراسة، وذلك بهدف اكتساب معرفة أفضل بواقع الممارسة السياسية الخليجية.

مجتمع البحث

يتألف مجتمع البحث في هذه الدراسة من شبكة واسعة ومعقدة من الجهات الفاعلة والمنظمات والمهنيين المشاركين بشكل مباشر أو غير مباشر في صياغة السياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي أو تقييمها أو تنفيذها. ونظرًا لكون مجلس التعاون الخليجي منظمة إقليمية تضم ست دول ذات سيادة - المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وقطر، والبحرين، وسلطنة عُمان - فإن مجتمع البحث يمتد عبر عدة مستويات من النشاط الحكومي والمؤسسي والأكاديمي. ويُعد فهم هذه المجموعة أمرًا بالغ الأهمية لاكتساب منظور شامل للأهداف والتحديات التي تُشكل إرساء سياسة خارجية متماسكة.

على المستوى الحكومي، يتألف مجتمع البحث من مسؤولين وصانعي سياسات في وزارات الخارجية والدفاع والتعاون الإقليمي في كل دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي. ولهؤلاء الأشخاص دور مباشر في التعبير عن وجهات نظر الدول، والمشاركة في صنع القرار الجماعي على مستوى قمة مجلس التعاون الخليجي والمستوى الوزاري. وتُعدّ نتائجهم حيوية لفهم كيفية تحديد المصالح الوطنية والتفاعلات الخارجية لدرجة توافق السياسة الخارجية. ويساعد إدراج هذه المجموعة البحث على استيعاب المواقف الرسمية والأساس المؤسسي الذي يقوم عليه التعاون بين الحكومات. يضم مجتمع البحث أيضًا موظفين من الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، التي تُعدّ الذراع التنفيذي للمنظمة. وتؤدي الأمانة دورًا حيويًا في تعزيز تنسيق السياسات، وإصدار البيانات المشتركة، والإشراف على تنفيذ قرارات مجلس التعاون الخليجي. وتُتيح دراسة هيكلها الداخلي وإجراءاتها التشغيلية فهمًا أساسيًا لكيفية مساهمة العمليات المؤسسية في - أو إعاقة - إنشاء إطار عمل متماسك للسياسة الخارجية.

تُشكل مراكز الفكر والمعاهد البحثية الإقليمية عنصرًا أساسيًا في مجتمع البحث. تُقدّم منظمات مثل مركز الخليج للأبحاث، ومركز الإمارات للسياسات، ومركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية تحليلات مهنية، ومقترحات سياسية، وأبحاثًا حول إقليمية الخليج والعلاقات الدولية. وتغطي أعمالها عادةً وجهات نظر أكاديمية وسياسية، مما يُساعد على خلق حوار عام وسياسي حول التعاون الإقليمي والاستقلال الاستراتيجي. ويتيح إشراك هذه

المؤسسات للباحث دراسة كيفية تأثير المناقشات الفكرية والسياسية على قرارات السياسة الخارجية في جميع أنحاء المنطقة.

يضم مجتمع البحث أكاديميين وأساتذة وطلاب دراسات عليا متخصصين في العلاقات الدولية والتكامل الإقليمي ودراسات الشرق الأوسط. تُقدم دراساتهم النظرية والمقارنة أساسًا فكريًا لتحليل السياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي ضمن سياقات أوسع للإقليمية والدبلوماسية العالمية. إن إشراك هذه المجموعة من خلال مراجعة الأدبيات والمؤتمرات الأكاديمية والتواصل العلمي يزيد من العمق التحليلي للعمل ويضمن الدقة النظرية.

يُشكل الممارسون الدبلوماسيون ومحللو السياسة الخارجية الذين شاركوا أو شهدوا جهودًا متعلقة بمجلس التعاون الخليجي شريحة رئيسية أخرى من مجتمع الدراسة. تُقدم خبراتهم المهنية وآراؤهم العملية وجهة نظر واقعية تُكمل النتائج الأكاديمية والمؤسسية.

مجتمع البحث متعدد الطبقات والتخصصات، ويشمل جهات حكومية ومؤسسات إقليمية وعلماء أكاديميين ومتخصصين في السياسات. ومن خلال تضمين آراء متعددة من داخل منظومة مجلس التعاون الخليجي وخارجها، يضمن البحث معرفةً شاملةً بالعمليات والدوافع والمعوقات التي تؤثر على محاولات بناء سياسة خارجية موحدة. ويعزز هذا المجتمع البحثي المتنوع في نهاية المطاف صحة نتائج الدراسة، وتوصياتها، وعمقها، وتطبيقها.

خطوات جمع البيانات

رُتبت إجراءات جمع البيانات لهذا البحث حول السياسة الخارجية الموحدة لمجلس التعاون الخليجي بدقة متناهية لضمان دقتها وصلاحياتها وعمق المعرفة. ونظرًا لطبيعة السياسة الخارجية الحساسة والمعقدة، استُخدم مزيج من المنهجيات النوعية والكمية لاستيعاب كلٍّ من المكونات السياقية والتجريبية لموضوع الدراسة. صُمم النهج على عدة مراحل أساسية، تهدف كلٌّ منها إلى الحصول على بيانات مفيدة وموثوقة بشكل منهجي.

تضمنت المرحلة الأولى دراسة متأنية للمواد المتاحة، بما في ذلك الكتب العلمية، والمقالات الصحفية المحكمة، وأوراق المؤتمرات، والمنشورات الرسمية لمجلس التعاون الخليجي، ودراسات من مراكز أبحاث بارزة مثل مركز الخليج

للأبحاث ومركز كارنيغي للشرق الأوسط. يُساعد البحث في الأدبيات على تطوير إطار نظري وتحديد الثغرات في الفهم القائم حول صعوبات وأهداف وحدة السياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي.

تمثلت المرحلة الثانية في الحصول على بيانات ثانوية من مصادر رسمية وحكومية، شملت بيانات قمة مجلس التعاون الخليجي، وتعليقات وزارة الخارجية، وتقارير السياسات من كل دولة عضو. ضمنت هذه الخطوة أن يستند البحث إلى حقائق صحيحة وحديثة تعكس الموقف الرسمي لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه أهداف السياسة الخارجية الجماعية.

ركزت المرحلة الثالثة على جمع بيانات نوعية أولية من خلال مقابلات شبه منظمة ومناقشات مع خبراء. وشمل المشاركون محللين سياسيين إقليميين، وأكاديميين متخصصين في سياسات الشرق الأوسط، ودبلوماسيين متقاعدين ذوي خبرة مباشرة في تنسيق سياسات مجلس التعاون الخليجي. أُجريت المقابلات باستخدام أسئلة مُعدّة جيدًا تلي الأهداف الرئيسية للدراسة، مما مكّن المشاركين من تبادل وجهات نظر دقيقة بشأن القيود العملية لتكامل السياسة الخارجية.

تشمل المرحلة الرابعة الجانب الكمي للدراسة، حيث وُزعت استبيانات على عينة من خبراء السياسة والأكاديميين وطلاب الدراسات العليا في العلوم السياسية. سعت استطلاعات الرأي إلى دراسة المواقف تجاه جدوى ومعوقات ومزايا استراتيجية خارجية موحدة لمجلس التعاون الخليجي. جُمعت الردود وحللت إحصائيًا باستخدام برنامج SPSS للكشف عن الأنماط والارتباطات والاتجاهات التي تدعم أو تتعارض مع افتراضات الدراسة.

تضمنت المرحلة الخامسة ترتيب البيانات وإجراءات التحقق منها. تم ترميز جميع البيانات النوعية والكمية وتصنيفها وتدقيقها لضمان اتساقها وموثوقيتها. وقد عززت عملية تثليث مصادر البيانات المتعددة صحة النتائج، مما ضمن أن تُمثل الاستنتاجات المستخلصة معرفة متوازنة بالأهداف والمعوقات التي تُحدد سعي مجلس التعاون الخليجي نحو سياسة خارجية موحدة.

حدود البحث

- الحدود البشرية:

تشمل الموارد البشرية لهذه الدراسة مجموعة محدودة من المهنيين والخبراء في العلاقات الدولية وسياسة الخليج، بالإضافة إلى أساتذة ودبلوماسيين وباحثين متخصصين في أنشطة مجلس التعاون الخليجي. ويشمل ذلك مسؤولين من وزارات خارجية رئيسية، وأعضاء من الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، ومؤسسات بحثية خليجية.

- الحدود الزمنية:

يغطي هذا التحليل الفترة من عام 2017 إلى عام 2025، والتي شهدت تحولات إقليمية جوهريّة واتجاهات جديدة في السياسة الخليجية في ضوء رؤية 2030. كما شهدت أزمات متتالية، مثل أزمة الخليج (2017-2021)، وتحولات في العلاقات الخارجية مع إيران والولايات المتحدة، وتطور التكامل الإقليمي.

- الحدود المكانية:

تركز الدراسة على ست دول من دول مجلس التعاون الخليجي: المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، والبحرين، وسلطنة عمان، وقطر. تُمثل هذه الدول المكونات السياسية الأساسية للمجلس، وتوفر السياق الجغرافي للتحليل، وكذلك المنظمات الرسمية للمجلس، ولا سيما الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي..

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

المقدمة

يناقش هذا الفصل ويدرس نتائج البحث الذي أُجري حول السياسة الخارجية الموحدة لمجلس التعاون الخليجي، مع التركيز على كل من الأهداف المحفزة لجهود التكامل والعقبات التي تحول دون تنفيذها. يهدف هذا الفصل إلى تقديم عرض واضح ومنهجي للاستنتاجات الناتجة عن البيانات المجمعة، الكمية والنوعية على حد سواء، للإجابة على أسئلة البحث وتقييم الفرضيات التي تم طرحها سابقًا. من خلال هذه البيانات، يحاول البحث توضيح مدى تقاسم الدول الأعضاء لرؤية مشتركة للدبلوماسية الإقليمية وكيف تؤثر المصالح الوطنية على احتمالية تنفيذ سياسة خارجية موحدة.

تم إجراء تحليل البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) للمكون الكمي، بالإضافة إلى تحليل موضوعي للمقابلات النوعية. تتيح هذه الطريقة المزدوجة فهمًا شاملاً لقضية الدراسة من خلال دمج الأنماط القابلة للقياس مع الملاحظات المتعمقة. استُخدمت بيانات برنامج SPSS للتحقيق في الارتباطات والاتجاهات عبر عوامل مهمة، مثل تصورات الوحدة، والتوافق السياسي، والتنسيق المؤسسي، والترابط الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، قدمت النتائج النوعية سياقًا لهذه النتائج الرقمية، موضحةً الحساسيات السياسية، وديناميكيات القيادة، والعوامل الخارجية التي تؤثر على صنع القرار داخل إطار مجلس التعاون الخليجي.

ينقسم هذا الفصل إلى عدة أجزاء. يقدم القسم الأول بيانات وصفية، تلخص الخصائص الديموغرافية للمشاركين وردودهم العامة. ويتناول الجزء الثاني النتائج المرتبطة بفرضيات البحث، مسلطاً الضوء على الروابط بين أهداف الوحدة والقيود المفروضة من السيادة والمصالح الوطنية. ويقيم الجزء الثالث البيانات النوعية، مشددًا على الموضوعات التي نشأت من مقابلات الخبراء. وأخيرًا، يدمج نقاش مقارن كلا مجموعتي البيانات لبناء صورة متماسكة لجهود مجلس التعاون الخليجي المستمرة للتوفيق بين التعاون الإقليمي والأهداف الوطنية.

تحليل البيانات

- الوصف الإحصائي للبيانات

يوضح الجدول الوصف الإحصائي لبيانات الدراسة، حيث يبين عدد الحالات الصالحة لكل متغير ($N = 210$) وعدم وجود بيانات مفقودة. متوسط أعمار المشاركين بلغ 3.19، مع انحراف معياري 1.359، ما يشير إلى توزيع متنوع نسبيًا حول المتوسط. توزيع الجنس متوازن تقريبًا بين الذكور والإناث بمتوسط 1.53 وانحراف معياري 0.500، بينما تعكس الدرجات العلمية تفاوتًا في المستويات التعليمية بمتوسط 3.23 وانحراف معياري 1.311. بالنسبة للمتغيرات المتعلقة بتوحيد السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، تُظهر المتوسطات قيمًا تتراوح بين 3.07 و3.38، ما يشير إلى اتجاه إيجابي لدى المشاركين تجاه الحاجة لسياسة خارجية موحدة، تأثير التعدد في المصالح الوطنية، تعزيز التعاون، مواجهة التحديات الإقليمية، حماية المصالح الاقتصادية، وتعزيز الهوية الخليجية المشتركة، مع انحرافات معيارية معتدلة تشير إلى تباين معتدل في الإجابات. قيم *skewness* السالبة تشير إلى ميل طفيف نحو التقييمات الأعلى في أغلب المتغيرات.

Statistics							
Kurtosis	Skewness	Std. Deviation	Median	Std. Error of Mean	Mean	N	
						Valid	
-1.100	-0.249	1.359	3.00	0.094	3.19	210	العمر
-2.001	-0.135	0.500	2.00	0.035	1.53	210	الجنس
-0.995	-0.250	1.311	3.00	0.090	3.23	210	الدرجة العلمية
-1.367	-0.227	1.467	3.00	0.101	3.32	210	أعتقد أن هناك حاجة واضحة لسياسة خارجية موحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي
-1.226	-0.212	1.407	3.00	0.097	3.27	210	التعدد في المصالح الوطنية يمثل عقبة أمام توحيد السياسة الخارجية
-1.445	-0.075	1.503	3.00	0.104	3.15	210	وجود سياسة خارجية موحدة يسهم في تعزيز موقف دول مجلس التعاون في المحافل الدولية
-1.459	-0.175	1.549	3.00	0.107	3.20	210	التعاون بين دول الخليج يعزز القدرة على مواجهة التحديات الإقليمية المشتركة

-0.910	-0.416	1.322	4.00	0.091	3.38	210	التباين في السياسات الداخلية للدول الأعضاء يعوق تنفيذ استراتيجية خليجية موحدة
-1.221	-0.303	1.446	3.00	0.100	3.27	210	السياسة الخارجية الموحدة تساعد على تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة
-1.488	-0.057	1.531	3.00	0.106	3.07	210	وجود آليات فعّالة للتنسيق بين الدول الأعضاء يساهم في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الموحدة
-1.525	-0.201	1.585	3.00	0.109	3.20	210	تعدد المصالح الوطنية يؤدي أحياناً إلى تباطؤ اتخاذ القرارات في المجلس
-1.083	-0.303	1.371	3.00	0.095	3.34	210	السياسة الخارجية الموحدة تساهم في حماية المصالح الاقتصادية لدول المجلس
-1.371	-0.223	1.478	3.00	0.102	3.21	210	اختلاف أولويات الأمن القومي بين الدول الأعضاء يمثل تحدياً أمام توحيد السياسة الخارجية
-1.275	-0.265	1.465	3.00	0.101	3.22	210	السياسة الخارجية الموحدة تدعم القدرة على التعامل مع الأزمات الإقليمية بفعالية أكبر
-1.373	-0.280	1.490	3.50	0.103	3.35	210	تنسيق المواقف بين دول الخليج يعزز قوة التفاوض مع القوى العالمية
-1.121	-0.324	1.363	4.00	0.094	3.36	210	السياسة الخارجية الموحدة تساعد في تعزيز الهوية الخليجية المشتركة
-1.178	-0.160	1.344	3.00	0.093	3.27	210	وجود إرادة سياسية مشتركة بين الدول الأعضاء ضروري لتطبيق سياسة خارجية موحدة
-1.246	-0.269	1.444	3.00	0.100	3.30	210	التحديات الثقافية والاجتماعية بين الدول الأعضاء تؤثر على فاعلية السياسة الخارجية الموحدة
-1.578	-0.144	1.616	3.00	0.112	3.17	210	تطبيق سياسة خارجية موحدة يساهم في تحسين صورة دول المجلس على المستوى الدولي.
-1.232	-0.262	1.400	3.00	0.097	3.27	210	أرى أن توحيد السياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي أمر ممكن، ولكنه يحتاج إلى تجاوز المصالح الوطنية المتعددة

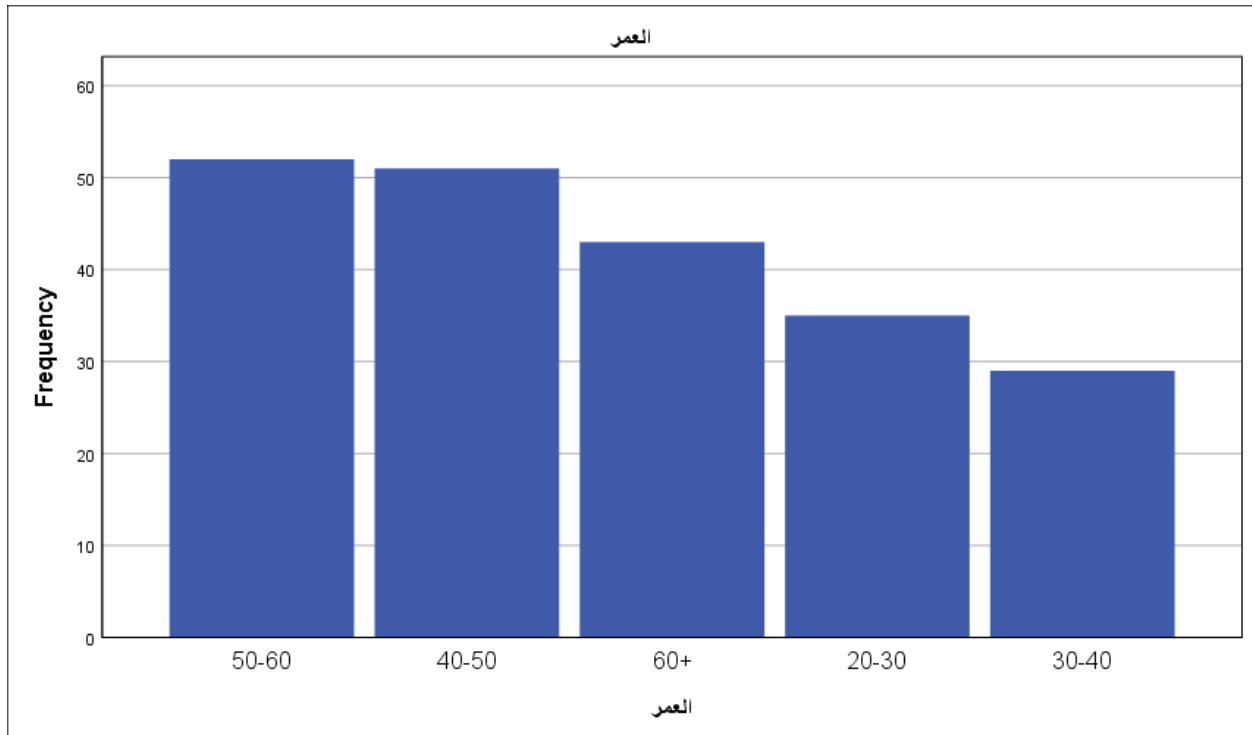
جدول 1 : الوصف الاحصائي لبيانات التجربة.

1. عمر المشاركين في التجربة

يوضح الجدول توزيع أعمار المشاركين في التجربة، حيث شملت الفئات العمرية المختلفة نسبة متنوعة من العينة (N = 210). جاءت أكبر فئة عمرية بين 50-60 عامًا بنسبة 24.8%، تليها فئة 40-50 عامًا بنسبة 24.3%. أما المشاركون الذين تزيد أعمارهم عن 60 عامًا فمثلوا 20.5% من العينة، في حين شكلت فئة 30-20 عامًا نسبة 16.7%، وفئة 40-30 عامًا نسبة 13.8%. يعكس هذا التوزيع تنوع المشاركين في الأعمار، مما يتيح تمثيلًا جيدًا لمختلف الفئات العمرية في الدراسة ويساهم في فهم اختلافات وجهات النظر والتقييمات المتعلقة بالمتغيرات المدروسة.

عمر المشاركين في التجربة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	50-60	52	24.8	24.8	24.8
	40-50	51	24.3	24.3	49.0
	60+	43	20.5	20.5	69.5
	20-30	35	16.7	16.7	86.2
	30-40	29	13.8	13.8	100.0
	Total	210	100.0	100.0	

جدول 2 : الوصف الاحصائي لعمر المشاركين في التجربة.



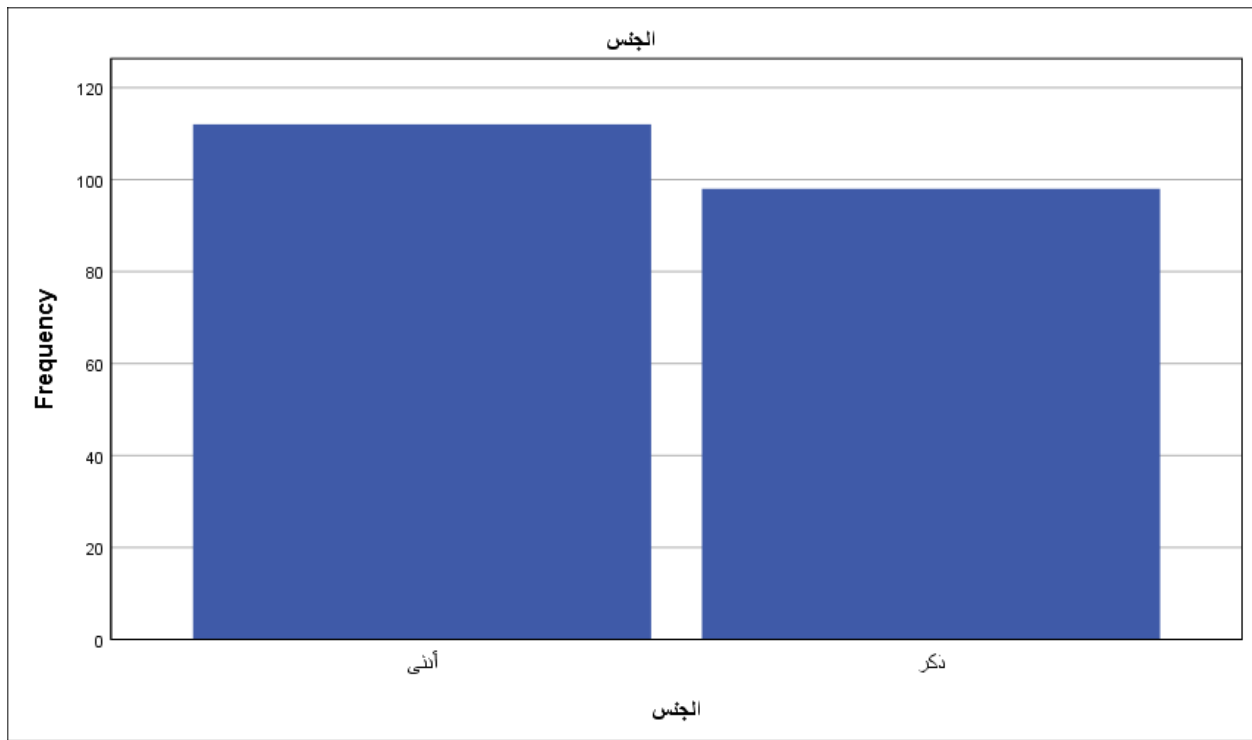
رسم توضيحي 2: التمثيل البياني لعمر المشاركين في التجربة.

2. جنس المشاركين في التجربة

يوضح الجدول توزيع المشاركين في التجربة من حيث الجنس، حيث بلغ إجمالي العينة 210 مشاركًا. شكلت الإناث 53.3% من العينة مقابل 46.7% للذكور، مما يشير إلى تمثيل متوازن نسبيًا بين الجنسين. هذا التوازن يضمن أن نتائج الدراسة تعكس آراء كلا الجنسين بشكل متساوٍ نسبيًا، ويقلل من التحيز المرتبط بالجنس في تفسير المتغيرات المدروسة. كما يتيح هذا التوزيع تقديم استنتاجات أكثر دقة وشمولية حول تأثير المتغيرات على العينة ككل، مع مراعاة الفروقات المحتملة بين الجنسين في الاستجابات والتقييمات.

جنس المشاركين في التجربة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أنثى	112	53.3	53.3	53.3
	ذكر	98	46.7	46.7	100.0
	Total	210	100.0	100.0	

جدول 3 : الوصف الاحصائي لجنس المشاركين في التجربة.



رسم توضيحي 3 : التمثيل البياني لجنس المشاركين في التجربة.

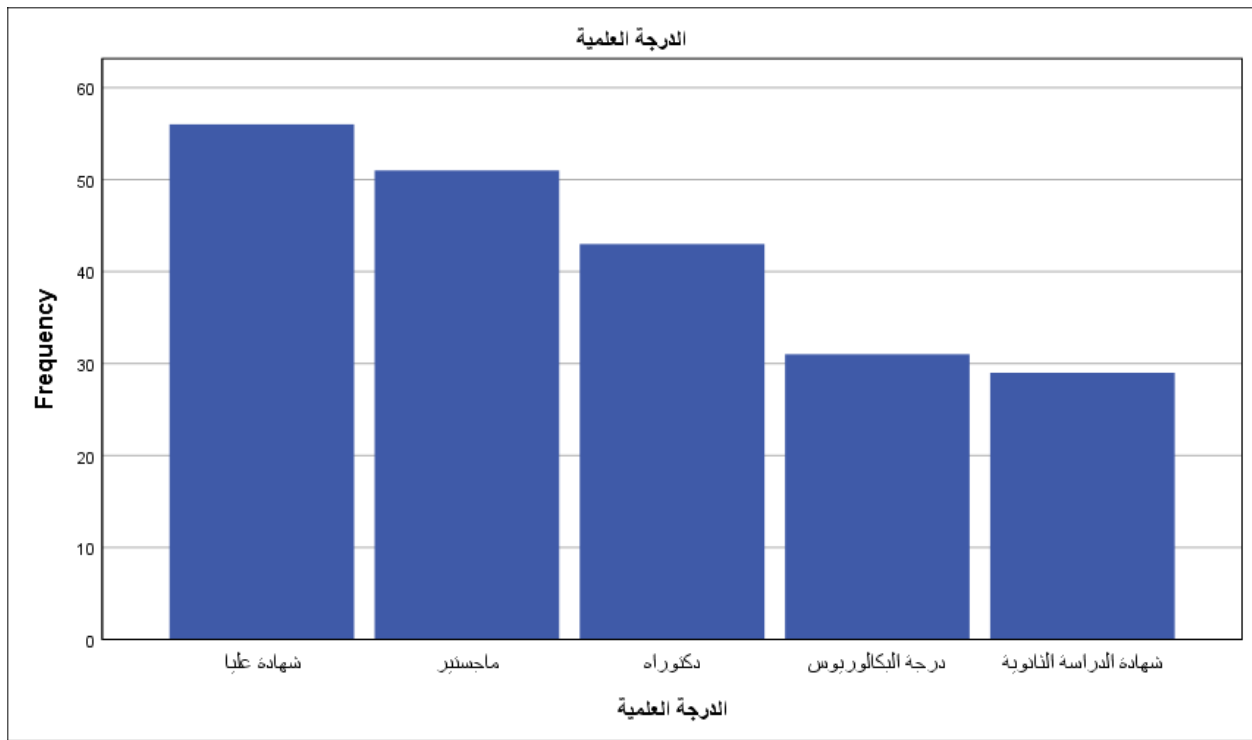
3. الدرجة العلمية للمشاركين في التجربة

يوضح الجدول توزيع المشاركين حسب الدرجة العلمية، حيث بلغ إجمالي العينة 210 مشاركًا. كانت أغلب المشاركين حاصلين على شهادة عليا بنسبة 26.7%، تلتها درجة الماجستير بنسبة 24.3%، ثم الدكتوراه بنسبة 20.5%. أما حاملو

درجة البكالوريوس فشكّلوا 14.8%، في حين مثلت شهادة الدراسة الثانوية 13.8% من العينة. يعكس هذا التوزيع تنوعًا في الخلفيات التعليمية للمشاركين، ما يتيح فهمًا أشمل لمستوى المعرفة والخبرة لديهم، ويسهم في تعزيز موثوقية النتائج وتطبيقها على مختلف المستويات التعليمية ضمن المجتمع المستهدف بالدراسة.

الدرجة العلمية للمشاركين في التجربة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	شهادة عليا	56	26.7	26.7	26.7
	ماجستير	51	24.3	24.3	51.0
	دكتوراه	43	20.5	20.5	71.4
	درجة البكالوريوس	31	14.8	14.8	86.2
	شهادة الدراسة الثانوية	29	13.8	13.8	100.0
	Total	210	100.0	100.0	

جدول 4 : الوصف الاحصائي للدرجة العلمية للمشاركين في التجربة.



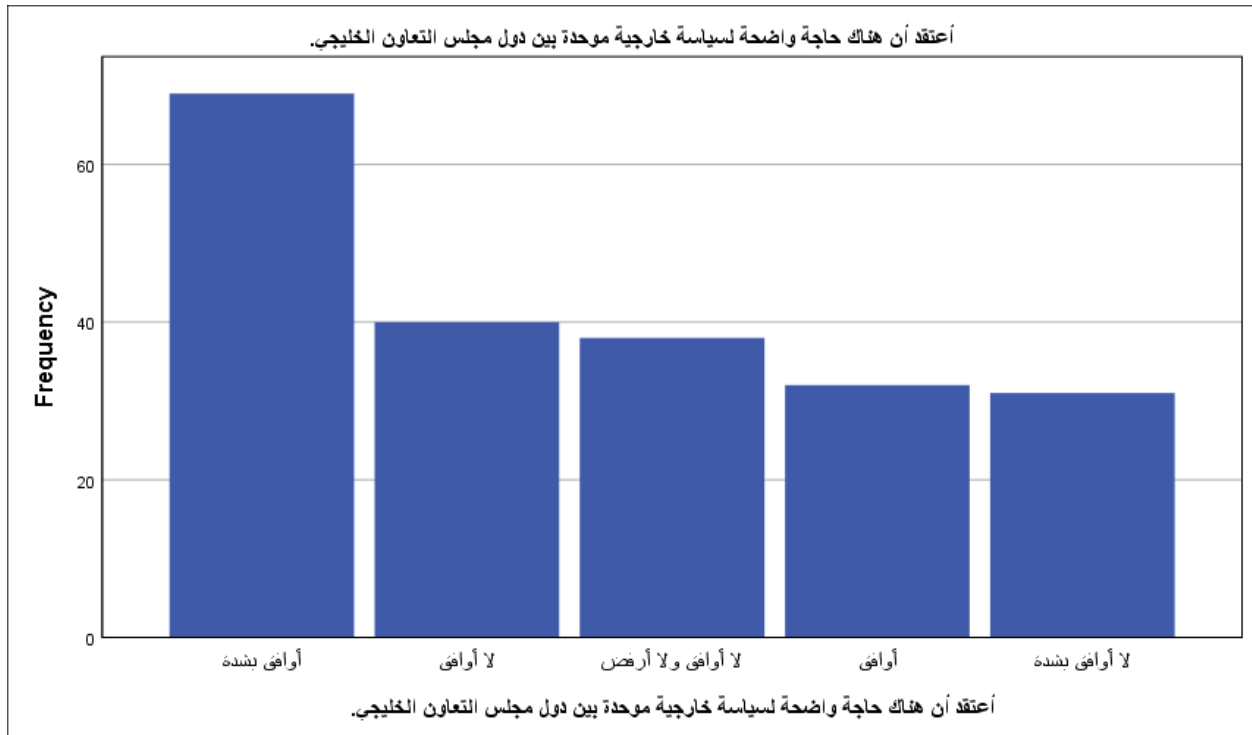
رسم توضيحي 4 : التمثيل البياني للدرجة العلمية للمشاركين في التجربة.

4. أعتقد أن هناك حاجة واضحة لسياسة خارجية موحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي

يوضح الجدول أن المشاركين يعبرون عن دعم واضح لوجود سياسة خارجية موحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي. فقد أشار 32.9% إلى أنهم يوافقون بشدة على هذه الحاجة، بينما أعرب 15.2% عن موافقتهم، ما يوضح إجماعاً نسبياً على أهمية توحيد السياسة الخارجية. في المقابل، كانت هناك نسبة من المشاركين لا يوافقون بشدة أو لا يوافقون، بلغت مجتمعة 33.8%، بينما اختار 18.1% عدم الموافقة أو الرفض. تشير هذه النتائج إلى توجه إيجابي عام نحو ضرورة سياسة خارجية موحدة، مع وجود بعض التباين في الآراء يعكس الاختلافات في وجهات النظر بين الأفراد.

أعتقد أن هناك حاجة واضحة لسياسة خارجية موحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق بشدة	69	32.9	32.9	32.9
	لا أوافق	40	19.0	19.0	51.9
	لا أوافق ولا أرفض	38	18.1	18.1	70.0
	أوافق	32	15.2	15.2	85.2
	لا أوافق بشدة	31	14.8	14.8	100.0
	Total	210	100.0	100.0	

جدول 5: الوصف الاحصائي لأعتقد أن هناك حاجة واضحة لسياسة خارجية موحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي.



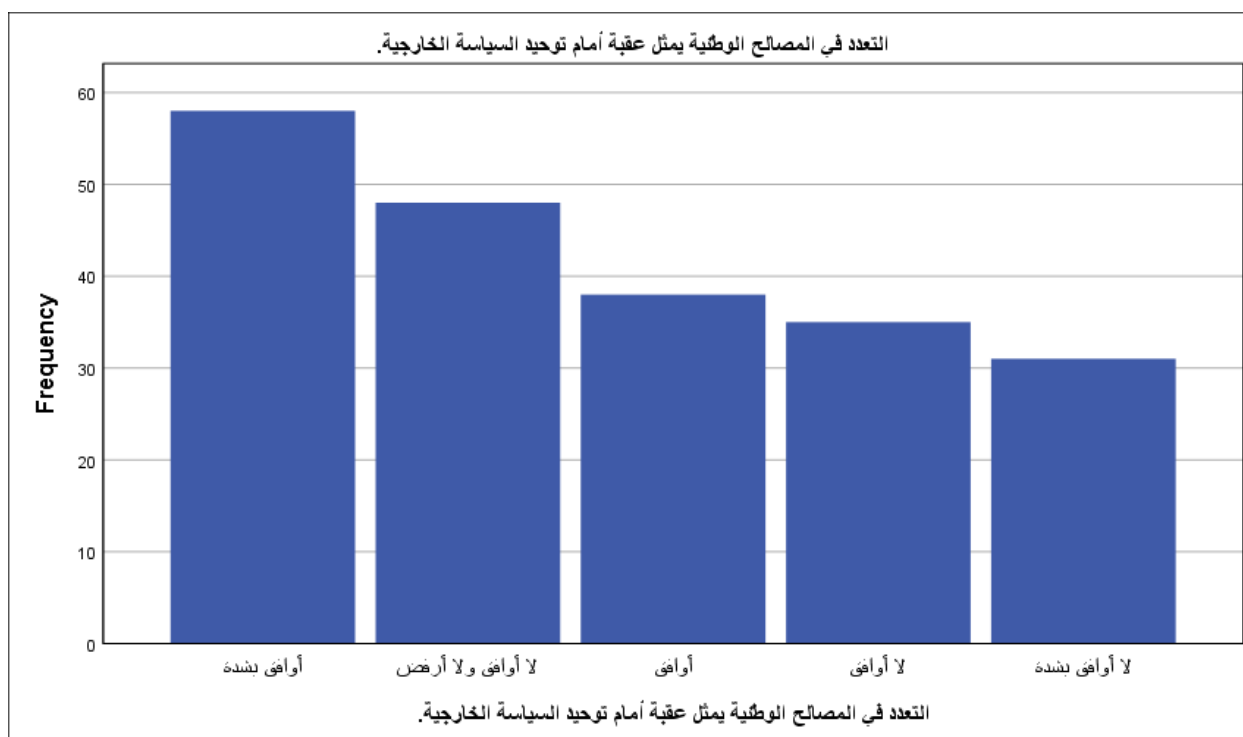
رسم توضيحي 5: التمثيل البياني لأعتقد أن هناك حاجة واضحة لسياسة خارجية موحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي

5. التعدد في المصالح الوطنية يمثل عقبة أمام توحيد السياسة الخارجية

يوضح الجدول أن المشاركين يرون أن التعدد في المصالح الوطنية يشكل عقبة أمام توحيد السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي. فقد أشار 27.6% إلى أنهم يوافقون بشدة على هذه الفكرة، بينما وافق 18.1%، ما يعكس وعيًا نسبيًا بتأثير تعدد المصالح على صعوبة التوحيد. بالمقابل، أعرب 16.7% عن عدم الموافقة و14.8% لا يوافقون بشدة، في حين اختار 22.9% الحياد بعدم الموافقة أو الرفض. تشير هذه النتائج إلى وجود إدراك عام للتحديات المتعلقة بالمصالح الوطنية المتنوعة وتأثيرها على صياغة سياسة خارجية موحدة.

التعدد في المصالح الوطنية يمثل عقبة أمام توحيد السياسة الخارجية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق بشدة	58	27.6	27.6	27.6
	لا أوافق ولا أرفض	48	22.9	22.9	50.5
	أوافق	38	18.1	18.1	68.6
	لا أوافق	35	16.7	16.7	85.2
	لا أوافق بشدة	31	14.8	14.8	100.0
	Total	210	100.0	100.0	

جدول 6 : الوصف الاحصائي للتعدد في المصالح الوطنية يمثل عقبة أمام توحيد السياسة الخارجية.



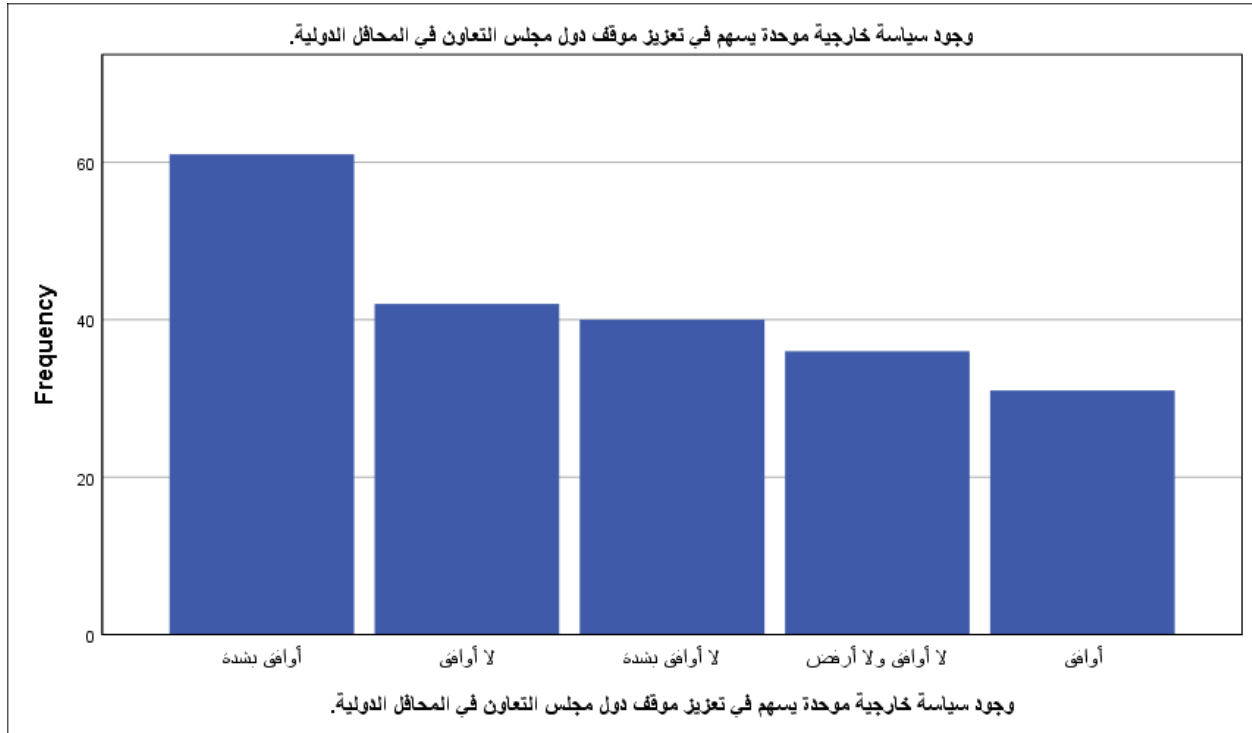
رسم توضيحي 6 : التمثيل البياني للتعدد في المصالح الوطنية يمثل عقبة أمام توحيد السياسة الخارجية

6. وجود سياسة خارجية موحدة يسهم في تعزيز موقف دول مجلس التعاون في المحافل الدولية

يوضح الجدول أن المشاركين يرون أن وجود سياسة خارجية موحدة يسهم في تعزيز موقف دول مجلس التعاون في المحافل الدولية. فقد أعرب 29.0% عن موافقتهم الشديدة على ذلك، فيما وافق 14.8%، مما يعكس إدراكًا إيجابيًا لتأثير التوحيد على القوة الدبلوماسية للمجلس. على الجانب الآخر، عبّر 20.0% عن عدم الموافقة و19.0% لا يوافقون بشدة، بينما اختار 17.1% الحياد بعدم الموافقة أو الرفض. تشير هذه النتائج إلى تفاوت آراء المشاركين، مع ميل عام نحو الاعتراف بأهمية السياسة الموحدة في دعم مكانة دول المجلس دوليًا.

وجود سياسة خارجية موحدة يسهم في تعزيز موقف دول مجلس التعاون في المحافل الدولية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق بشدة	61	29.0	29.0	29.0
	لا أوافق	42	20.0	20.0	49.0
	لا أوافق بشدة	40	19.0	19.0	68.1
	لا أوافق ولا أرفض	36	17.1	17.1	85.2
	أوافق	31	14.8	14.8	100.0
	Total	210	100.0	100.0	

جدول 7 : الوصف الاحصائي لوجود سياسة خارجية موحدة يسهم في تعزيز موقف دول مجلس التعاون في المحافل الدولية.



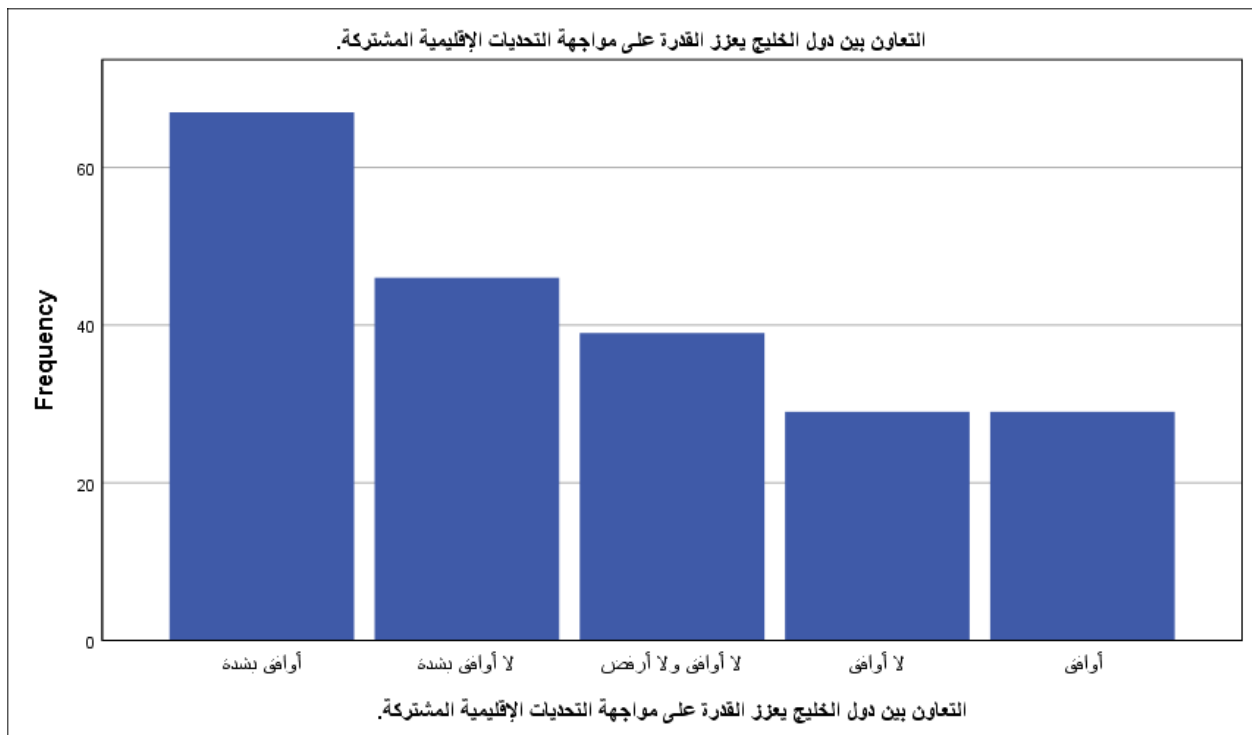
رسم توضيحي 7 : التمثيل البياني لوجود سياسة خارجية موحدة يسهم في تعزيز موقف دول مجلس التعاون في المحافل الدولية

7. التعاون بين دول الخليج يعزز القدرة على مواجهة التحديات الإقليمية المشتركة

يوضح الجدول أن غالبية المشاركين يرون أن التعاون بين دول الخليج يعزز القدرة على مواجهة التحديات الإقليمية المشتركة. فقد أعرب 31.9% عن موافقتهم الشديدة، و13.8% وافقوا على ذلك، ما يعكس تقديرًا لإيجابية التعاون الخليجي. في المقابل، أبدى 13.8% عدم الموافقة، و21.9% عدم الموافقة الشديدة، فيما اختار 18.6% الحياد. تشير هذه النتائج إلى وجود اتجاه عام نحو الاعتراف بأهمية التعاون الإقليمي، مع وجود تفاوت نسبي في وجهات النظر حول مدى تأثيره على مواجهة التحديات المشتركة.

التعاون بين دول الخليج يعزز القدرة على مواجهة التحديات الإقليمية المشتركة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق بشدة	67	31.9	31.9	31.9
	لا أوافق بشدة	46	21.9	21.9	53.8
	لا أوافق ولا أرفض	39	18.6	18.6	72.4
	لا أوافق	29	13.8	13.8	86.2
	أوافق	29	13.8	13.8	100.0
	Total	210	100.0	100.0	

جدول 8 : الوصف الاحصائي للتعاون بين دول الخليج يعزز القدرة على مواجهة التحديات الإقليمية المشتركة.



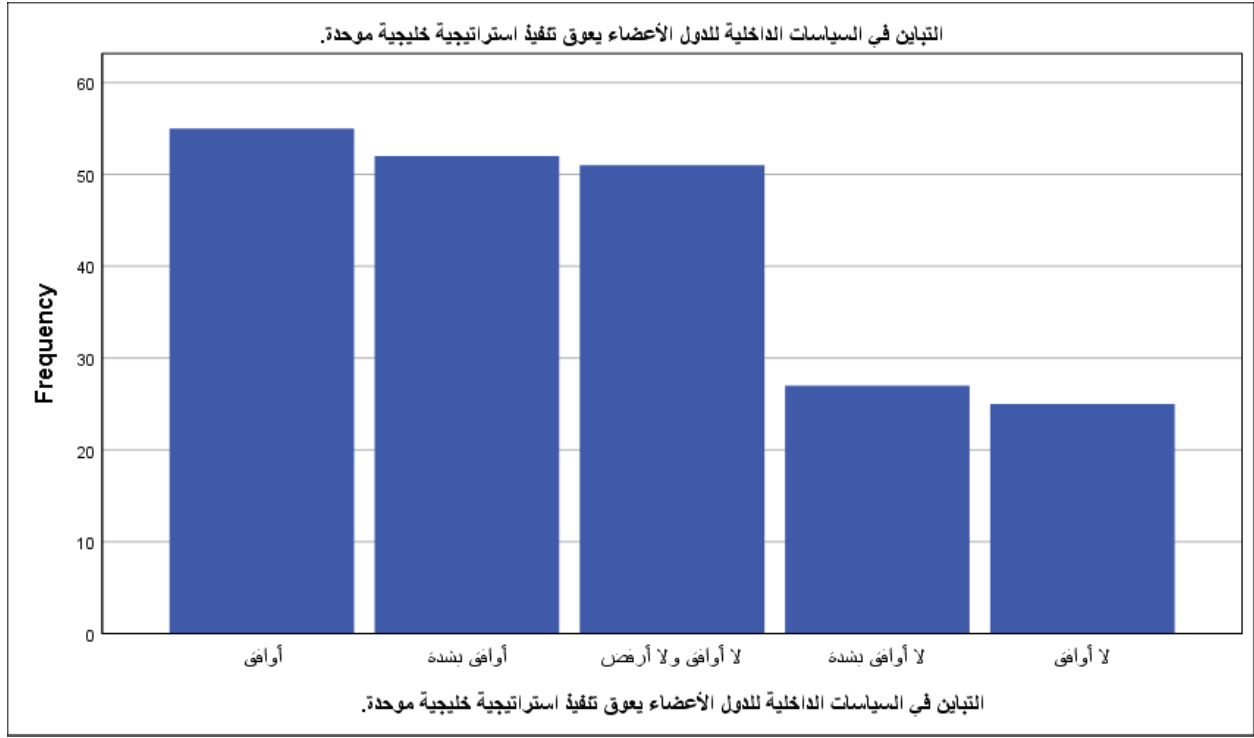
رسم توضيحي 8 : التمثيل البياني للتعاون بين دول الخليج يعزز القدرة على مواجهة التحديات الإقليمية المشتركة

8. التباين في السياسات الداخلية للدول الأعضاء يعوق تنفيذ استراتيجية خليجية موحدة

يوضح الجدول أن المشاركين يرون أن التباين في السياسات الداخلية للدول الأعضاء يمثل عقبة أمام تنفيذ استراتيجية خليجية موحدة. حيث أشار 26.2% إلى موافقتهم، و24.8% إلى الموافقة الشديدة، ما يعكس إدراكًا واضحًا لتأثير التباين السياسي. في المقابل، أبدى 11.9% عدم الموافقة، و12.9% عدم الموافقة الشديدة، بينما اختار 24.3% الحياد. تُظهر هذه النتائج وجود إجماع نسبي على أن الاختلافات الداخلية تشكل تحديًا أمام توحيد السياسات الإقليمية، مع تفاوت معتدل في وجهات النظر حول حجم هذه العقبة.

التباين في السياسات الداخلية للدول الأعضاء يعوق تنفيذ استراتيجية خليجية موحدة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	55	26.2	26.2	26.2
	أوافق بشدة	52	24.8	24.8	51.0
	لا أوافق ولا أرفض	51	24.3	24.3	75.2
	لا أوافق بشدة	27	12.9	12.9	88.1
	لا أوافق	25	11.9	11.9	100.0
	Total	210	100.0	100.0	

جدول 9 : الوصف الاحصائي للتباين في السياسات الداخلية للدول الأعضاء يعوق تنفيذ استراتيجية خليجية موحدة.



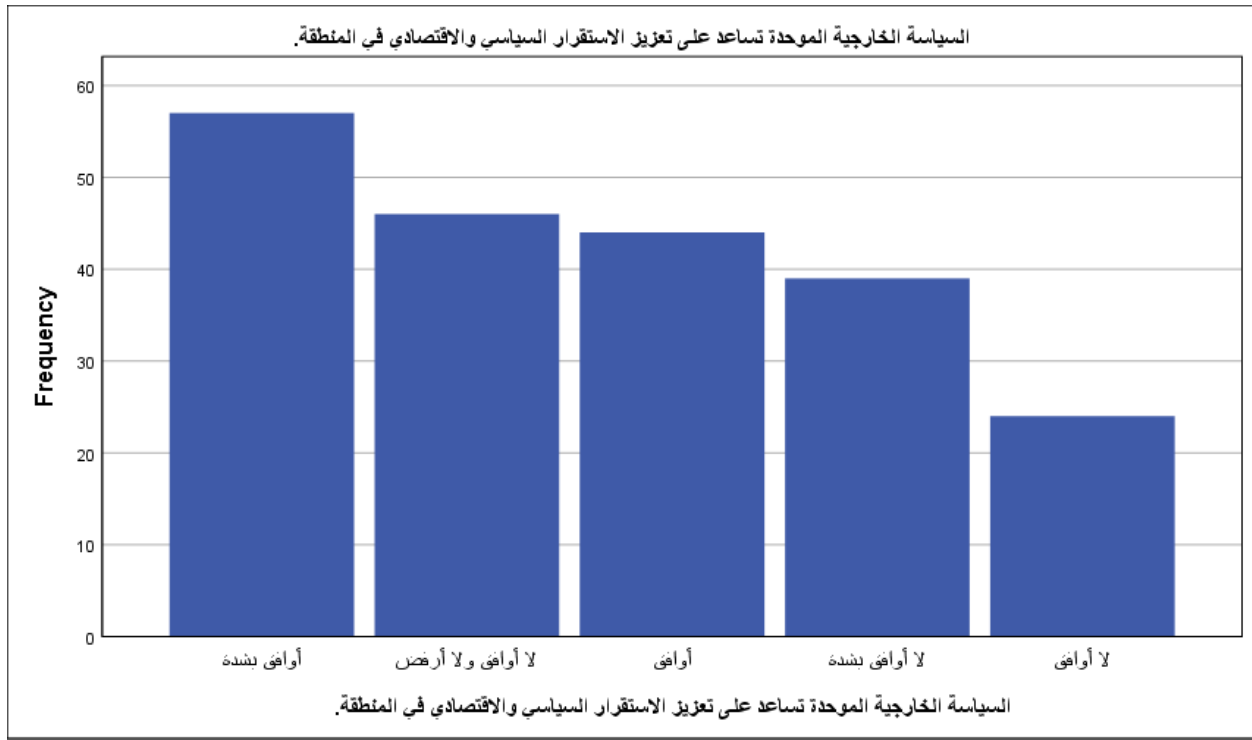
رسم توضيحي 9 : التمثيل البياني للنتائج في السياسات الداخلية للدول الأعضاء يعوق تنفيذ استراتيجية خليجية موحدة

9. السياسة الخارجية الموحدة تساعد على تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة

يوضح الجدول أن المشاركين يعتبرون أن السياسة الخارجية الموحدة تسهم في تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة. فقد أبدى 27.1% موافقتهم الشديدة و21% موافقتهم، ما يشير إلى توجه إيجابي نحو أثر السياسة الموحدة. في حين عبر 11.4% عن عدم الموافقة و18.6% عن عدم الموافقة الشديدة، واختار 21.9% الحياد. تعكس هذه النتائج إدراكًا متوازنًا بين المشاركين حول أهمية توحيد السياسة الخارجية لدعم الاستقرار الإقليمي، مع وجود تفاوت معتدل في تقييم أثرها الفعلي على الوضع السياسي والاقتصادي.

السياسة الخارجية الموحدة تساعد على تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق بشدة	57	27.1	27.1	27.1
	لا أوافق ولا أرفض	46	21.9	21.9	49.0
	أوافق	44	21.0	21.0	70.0
	لا أوافق بشدة	39	18.6	18.6	88.6
	لا أوافق	24	11.4	11.4	100.0
	Total	210	100.0	100.0	

جدول 10 : الوصف الاحصائي للسياسة الخارجية الموحدة تساعد على تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة.



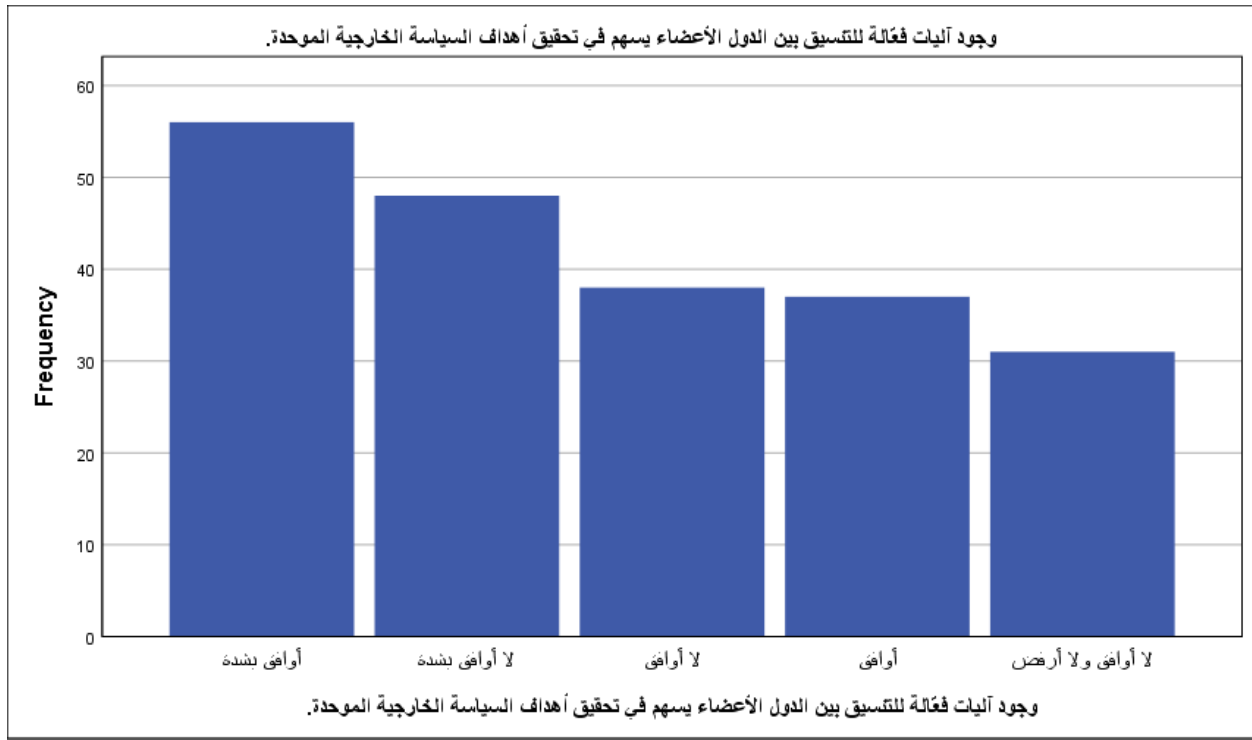
رسم توضيحي 10 : التمثيل البياني للسياسة الخارجية الموحدة تساعد على تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة

10. وجود آليات فعّالة للتنسيق بين الدول الأعضاء يساهم في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الموحدة

يوضح الجدول أن المشاركين يرون أن وجود آليات فعّالة للتنسيق بين الدول الأعضاء يساهم في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الموحدة. فقد أبدى 26.7% موافقتهم الشديدة و17.6% موافقتهم، مما يعكس اتجاهًا إيجابيًا نحو فعالية هذه الآليات. بالمقابل، أشار 22.9% إلى عدم موافقتهم الشديدة و18.1% إلى عدم موافقتهم، فيما اختار 14.8% الحياد. تعكس هذه النتائج تباينًا معتدلاً في آراء المشاركين، مع ميل عام للاعتراف بأهمية التنسيق لتحقيق أهداف السياسة الموحدة ودعم التعاون بين الدول الأعضاء.

وجود آليات فعّالة للتنسيق بين الدول الأعضاء يساهم في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الموحدة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق بشدة	56	26.7	26.7	26.7
	لا أوافق بشدة	48	22.9	22.9	49.5
	لا أوافق	38	18.1	18.1	67.6
	أوافق	37	17.6	17.6	85.2
	لا أوافق ولا أرفض	31	14.8	14.8	100.0
	Total	210	100.0	100.0	

جدول 11 : الوصف الاحصائي لوجود آليات فعّالة للتنسيق بين الدول الأعضاء يساهم في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الموحدة.



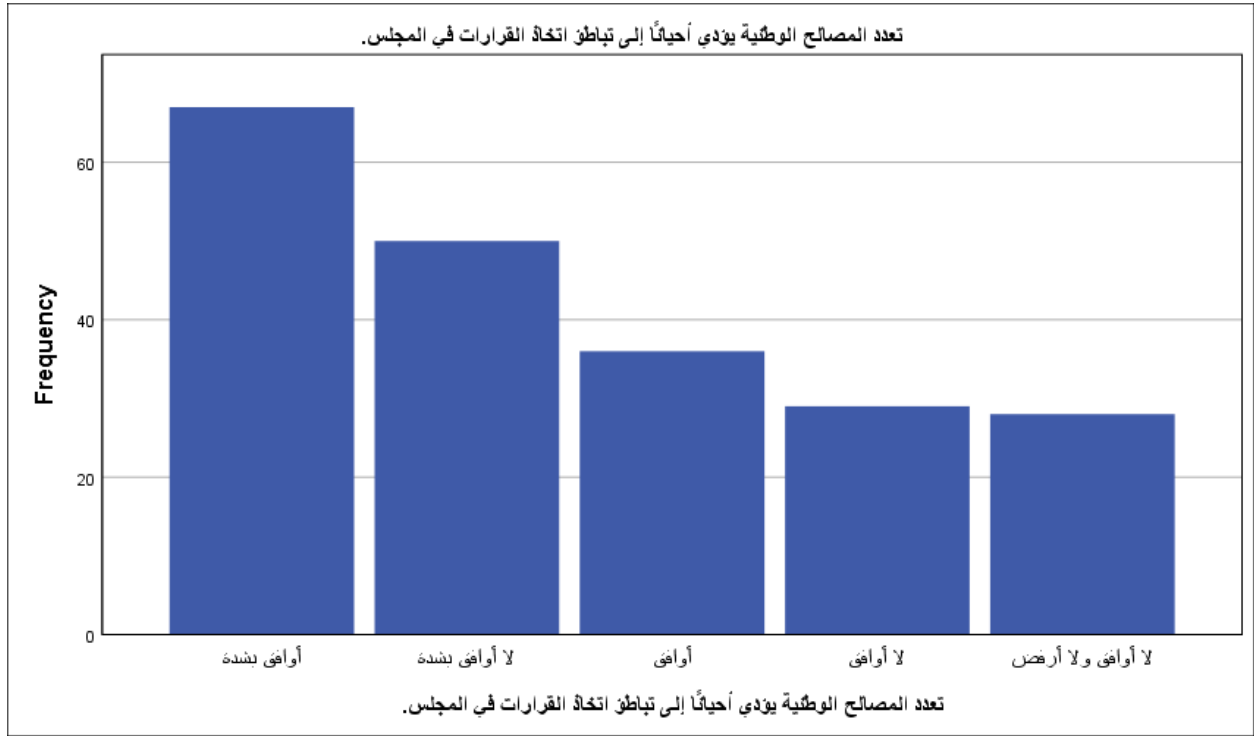
رسم توضيحي 11 : التمثيل البياني لوجود آليات فعالة للتنسيق بين الدول الأعضاء يساهم في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الموحدة

11. تعدد المصالح الوطنية يؤدي أحياناً إلى تباطؤ اتخاذ القرارات في المجلس

يوضح الجدول أن المشاركين يعتبرون أن تعدد المصالح الوطنية يؤدي أحياناً إلى تباطؤ اتخاذ القرارات في المجلس. حيث أبدى 31.9% منهم موافقتهم الشديدة و17.1% موافقتهم، في حين أشار 23.8% إلى عدم موافقتهم الشديدة و13.8% إلى عدم موافقتهم، بينما اختار 13.3% الحياد. تعكس هذه النتائج تبايناً في آراء المشاركين، مع ميل عام للاعتراف بأن تعدد المصالح الوطنية قد يعرقل سرعة اتخاذ القرارات، مما يبرز أهمية التنسيق والتوافق بين الدول الأعضاء لتحقيق كفاءة أكبر في صنع القرار داخل المجلس.

تعدد المصالح الوطنية يؤدي أحياناً إلى تباطؤ اتخاذ القرارات في المجلس					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق بشدة	67	31.9	31.9	31.9
	لا أوافق بشدة	50	23.8	23.8	55.7
	أوافق	36	17.1	17.1	72.9
	لا أوافق	29	13.8	13.8	86.7
	لا أوافق ولا أرفض	28	13.3	13.3	100.0
	Total	210	100.0	100.0	

جدول 12 : الوصف الاحصائي لتعدد المصالح الوطنية يؤدي أحياناً إلى تباطؤ اتخاذ القرارات في المجلس.



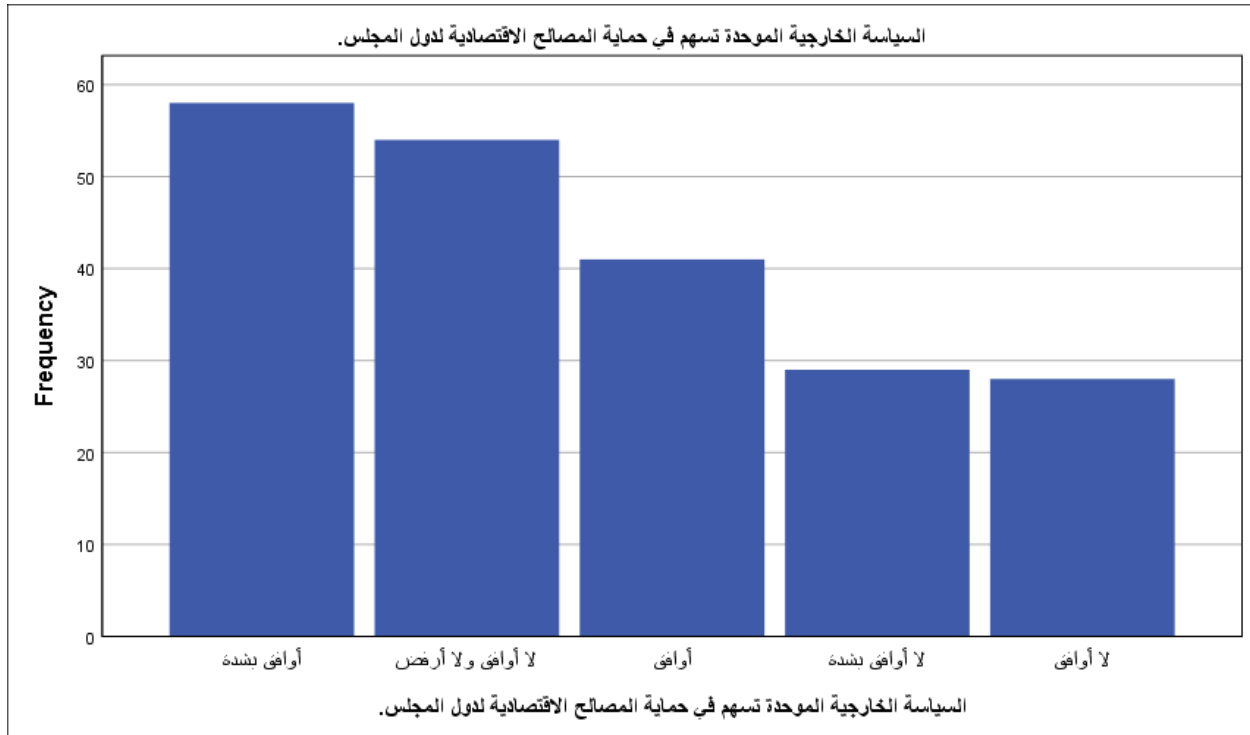
12. السياسة الخارجية الموحدة تسهم في حماية المصالح الاقتصادية لدول المجلس

يوضح الجدول أن المشاركين يرون أن السياسة الخارجية الموحدة تسهم في حماية المصالح الاقتصادية لدول المجلس، حيث أبدى 27.6% موافقتهم الشديدة و19.5% موافقتهم، بينما اختار 25.7% الحياد. على الجانب الآخر، أشار 13.8% إلى عدم موافقتهم الشديدة و13.3% إلى عدم موافقتهم. تعكس هذه النتائج توجهاً إيجابياً عاماً نحو تأثير توحيد السياسة الخارجية على حماية المصالح الاقتصادية، مع وجود تفاوت نسبي في الآراء يعكس اختلاف وجهات النظر بين المشاركين حول مدى فاعلية هذه السياسة في تعزيز المصالح الاقتصادية المشتركة.

السياسة الخارجية الموحدة تسهم في حماية المصالح الاقتصادية لدول المجلس					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق بشدة	58	27.6	27.6	27.6
	لا أوافق ولا أرفض	54	25.7	25.7	53.3
	أوافق	41	19.5	19.5	72.9
	لا أوافق بشدة	29	13.8	13.8	86.7
	لا أوافق	28	13.3	13.3	100.0

	Total	210	100.0	100.0	
--	--------------	------------	--------------	--------------	--

جدول 13 : الوصف الاحصائي للسياسة الخارجية الموحدة تسهم في حماية المصالح الاقتصادية لدول المجلس.



رسم توضيحي 13 : التمثيل البياني للسياسة الخارجية الموحدة تسهم في حماية المصالح الاقتصادية لدول المجلس

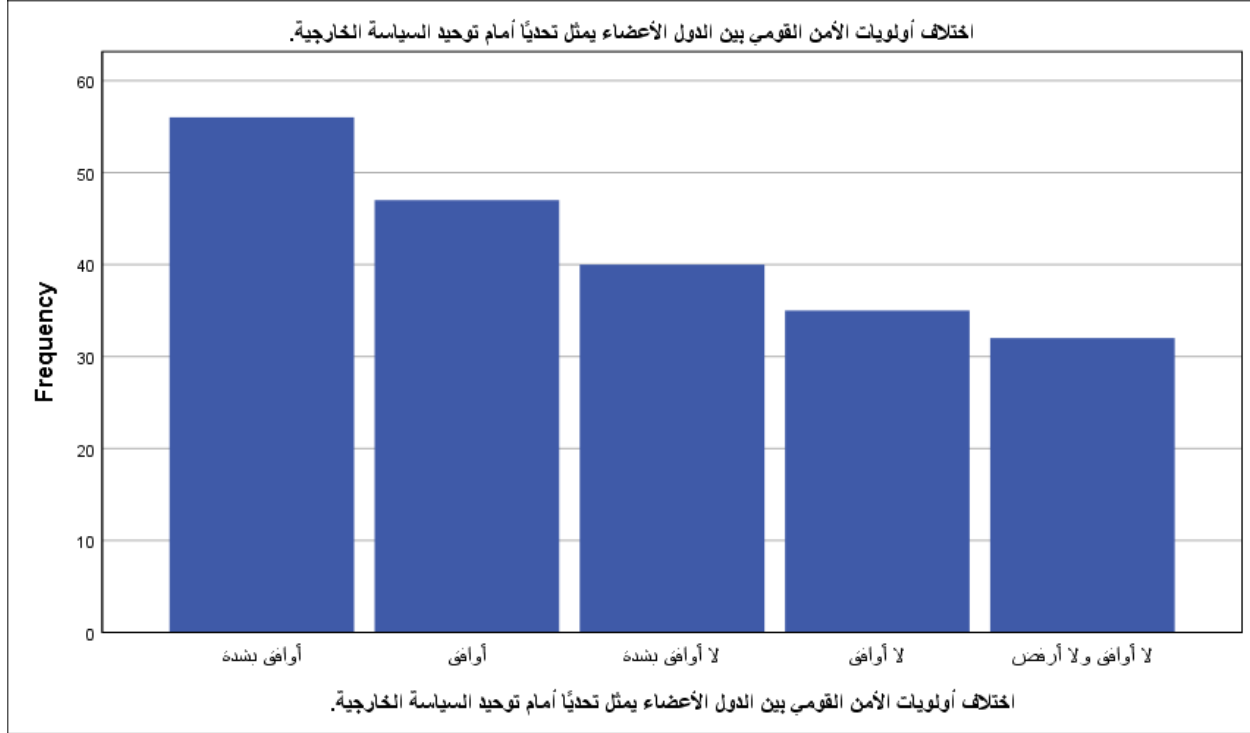
13. اختلاف أولويات الأمن القومي بين الدول الأعضاء يمثل تحدياً أمام توحيد السياسة الخارجية

يوضح الجدول أن المشاركين يرون أن اختلاف أولويات الأمن القومي بين الدول الأعضاء يمثل تحدياً أمام توحيد السياسة الخارجية، حيث أبدى 26.7% موافقتهم الشديدة و22.4% موافقتهم، بينما اختار 15.2% الحياد. من جهة أخرى، أشار 16.7% إلى عدم موافقتهم و19.0% إلى عدم موافقتهم الشديدة. تعكس هذه النتائج أن غالبية المشاركين يدركون تأثير اختلاف الأولويات الأمنية على صعوبة توحيد السياسة الخارجية، مع تباين معتدل في الآراء يعكس اختلاف وجهات النظر حول مدى تأثير هذه الاختلافات على فعالية التعاون الخليجي في المجال الأمني والسياسي.

اختلاف أولويات الأمن القومي بين الدول الأعضاء يمثل تحدياً أمام توحيد السياسة الخارجية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق بشدة	56	26.7	26.7	26.7
	أوافق	47	22.4	22.4	49.0
	لا أوافق بشدة	40	19.0	19.0	68.1
	لا أوافق	35	16.7	16.7	84.8

لا أوافق ولا أرفض	32	15.2	15.2	100.0
Total	210	100.0	100.0	

جدول 14 : الوصف الاحصائي لاختلاف أولويات الأمن القومي بين الدول الأعضاء يمثل تحدياً أمام توحيد السياسة الخارجية.



رسم توضيحي 14 : التمثيل البياني لاختلاف أولويات الأمن القومي بين الدول الأعضاء يمثل تحدياً أمام توحيد السياسة الخارجية

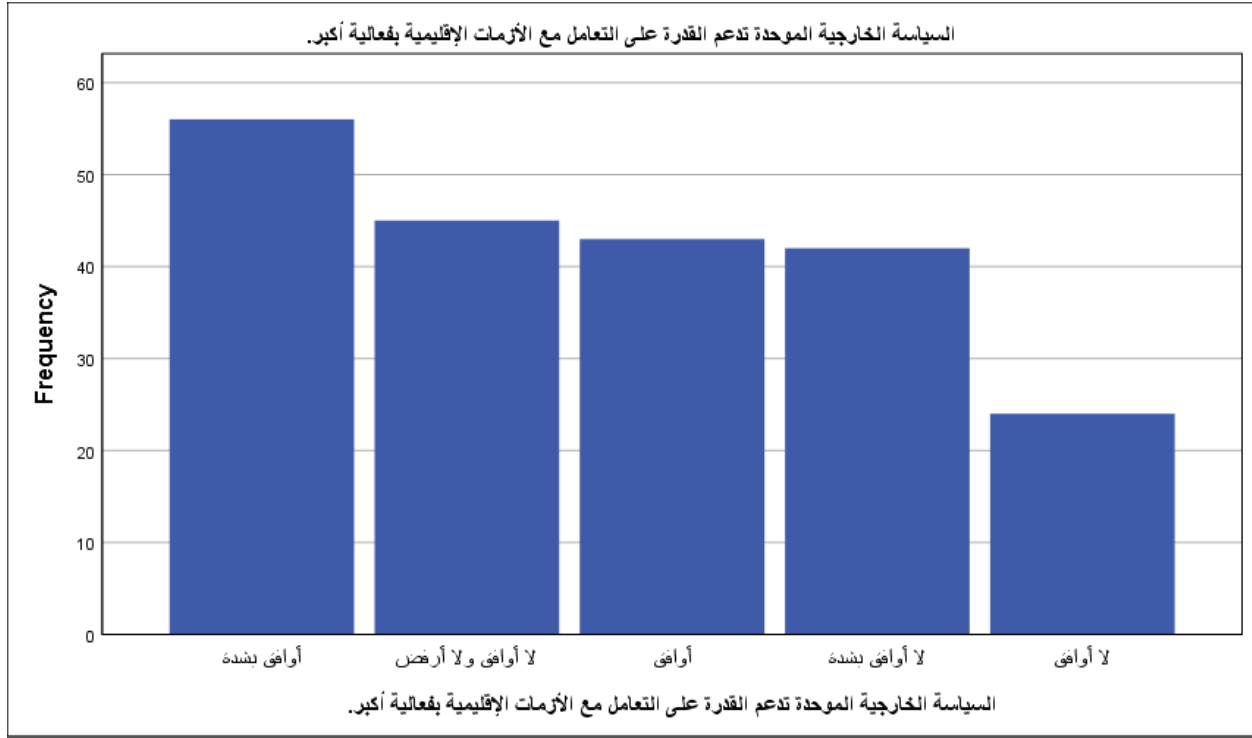
14. السياسة الخارجية الموحدة تدعم القدرة على التعامل مع الأزمات الإقليمية بفعالية أكبر

يوضح الجدول أن المشاركين يرون أن السياسة الخارجية الموحدة تدعم القدرة على التعامل مع الأزمات الإقليمية بفعالية أكبر، حيث أبدى 26.7% موافقتهم الشديدة و20.5% موافقتهم، بينما اختار 21.4% الحياد. من ناحية أخرى، أشار 20.0% إلى عدم موافقتهم و11.4% إلى عدم موافقتهم الشديدة. تعكس هذه النتائج أن غالبية المشاركين يعتقدون أن وجود سياسة خارجية موحدة يعزز الاستجابة للأزمات الإقليمية، مع تباين نسبي في الآراء يشير إلى اختلاف التقديرات حول مدى فعالية هذه السياسة في التعامل مع التحديات المختلفة بين الدول الأعضاء.

السياسة الخارجية الموحدة تدعم القدرة على التعامل مع الأزمات الإقليمية بفعالية أكبر					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق بشدة	56	26.7	26.7	26.7
	لا أوافق ولا أرفض	45	21.4	21.4	48.1
	أوافق	43	20.5	20.5	68.6

	لا أوافق بشدة	42	20.0	20.0	88.6
	لا أوافق	24	11.4	11.4	100.0
	Total	210	100.0	100.0	

جدول 15 : الوصف الاحصائي للسياسة الخارجية الموحدة تدعم القدرة على التعامل مع الأزمات الإقليمية بفعالية أكبر.



رسم توضيحي 15 : التمثيل البياني للسياسة الخارجية الموحدة تدعم القدرة على التعامل مع الأزمات الإقليمية بفعالية أكبر

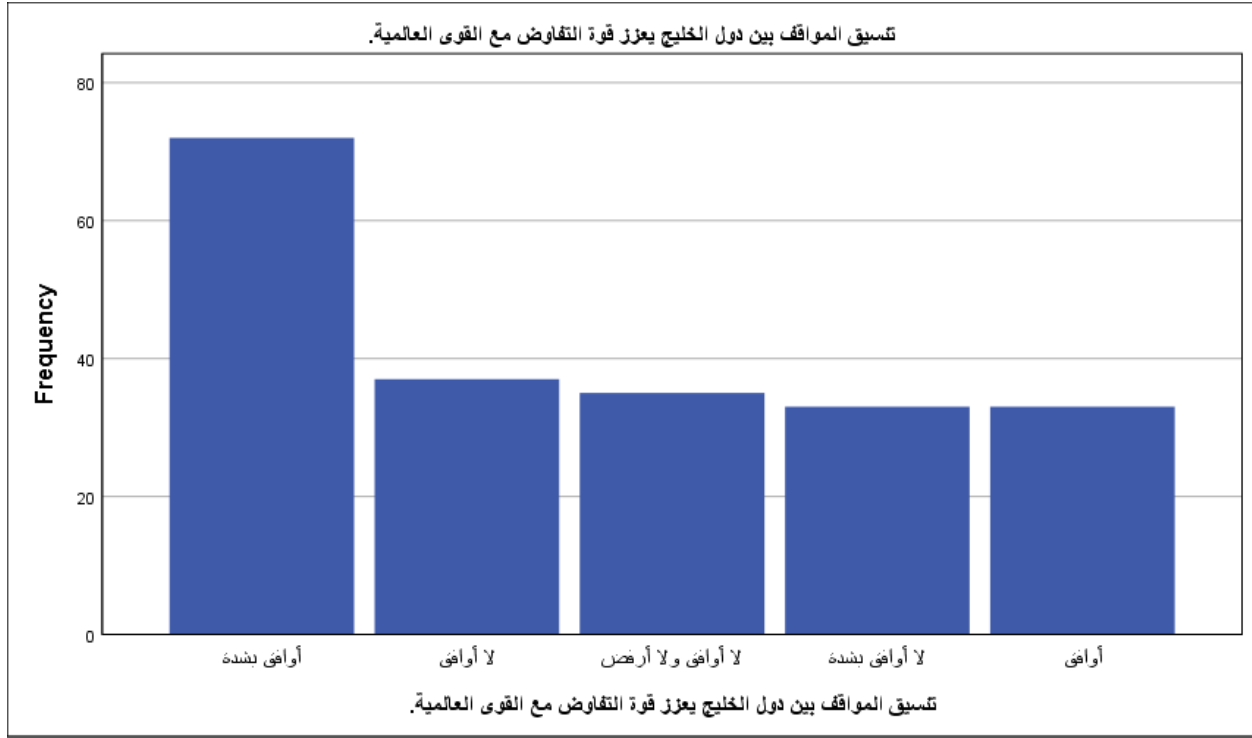
15. تنسيق المواقف بين دول الخليج يعزز قوة التفاوض مع القوى العالمية

يوضح الجدول أن المشاركين يرون أن تنسيق المواقف بين دول الخليج يعزز قوة التفاوض مع القوى العالمية، حيث أبدى 34.3% موافقتهم الشديدة و15.7% موافقتهم، بينما اختار 16.7% الحياد. من ناحية أخرى، أشار 17.6% إلى عدم موافقتهم و15.7% إلى عدم موافقتهم الشديدة. تعكس هذه النتائج أن معظم المشاركين يعتقدون أن التنسيق الإقليمي يعزز القدرة التفاوضية لدول الخليج على الساحة الدولية، مع وجود تفاوت نسبي في تقدير أثر هذا التنسيق بين المشاركين، مما يشير إلى اختلاف وجهات النظر حول قوة تأثير التنسيق في السياسة الخارجية.

تنسيق المواقف بين دول الخليج يعزز قوة التفاوض مع القوى العالمية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق بشدة	72	34.3	34.3	34.3
	لا أوافق	37	17.6	17.6	51.9

لا أوافق ولا أرفض	35	16.7	16.7	68.6
لا أوافق بشدة	33	15.7	15.7	84.3
أوافق	33	15.7	15.7	100.0
Total	210	100.0	100.0	

جدول 16 : الوصف الاحصائي لتنسيق المواقف بين دول الخليج يعزز قوة التفاوض مع القوى العالمية.



رسم توضيحي 16 : التمثيل البياني لتنسيق المواقف بين دول الخليج يعزز قوة التفاوض مع القوى العالمية

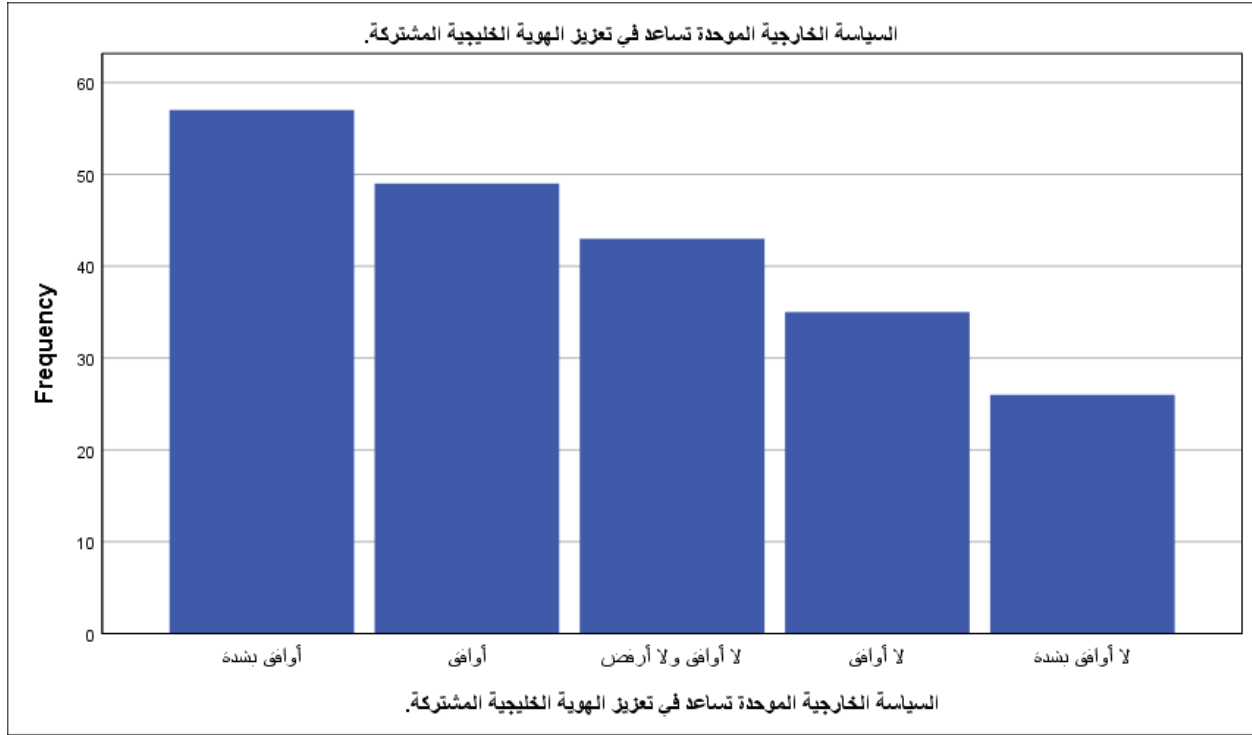
16. السياسة الخارجية الموحدة تساعد في تعزيز الهوية الخليجية المشتركة

يوضح الجدول أن المشاركين يرون أن السياسة الخارجية الموحدة تساعد في تعزيز الهوية الخليجية المشتركة، حيث أبدى 27.1% موافقتهم الشديدة و23.3% موافقتهم، بينما اختار 20.5% الحياد. من ناحية أخرى، أشار 16.7% إلى عدم موافقتهم و12.4% إلى عدم موافقتهم الشديدة. تعكس هذه النتائج أن أغلب المشاركين يعتقدون أن وجود سياسة موحدة بين دول الخليج يعزز الانتماء والهوية الإقليمية المشتركة، مع بعض التباين في الآراء يعكس اختلاف وجهات النظر حول مدى تأثير السياسة الموحدة على تعزيز الهوية الثقافية والسياسية لدول المجلس.

السياسة الخارجية الموحدة تساعد في تعزيز الهوية الخليجية المشتركة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق بشدة	57	27.1	27.1	27.1

أوافق	49	23.3	23.3	50.5
لا أوافق ولا أرفض	43	20.5	20.5	71.0
لا أوافق	35	16.7	16.7	87.6
لا أوافق بشدة	26	12.4	12.4	100.0
Total	210	100.0	100.0	

جدول 17 : الوصف الاحصائي للسياسة الخارجية الموحدة تساعد في تعزيز الهوية الخليجية المشتركة.



رسم توضيحي 17 : التمثيل البياني للسياسة الخارجية الموحدة تساعد في تعزيز الهوية الخليجية المشتركة

17. وجود إرادة سياسية مشتركة بين الدول الأعضاء ضروري لتطبيق سياسة خارجية موحدة

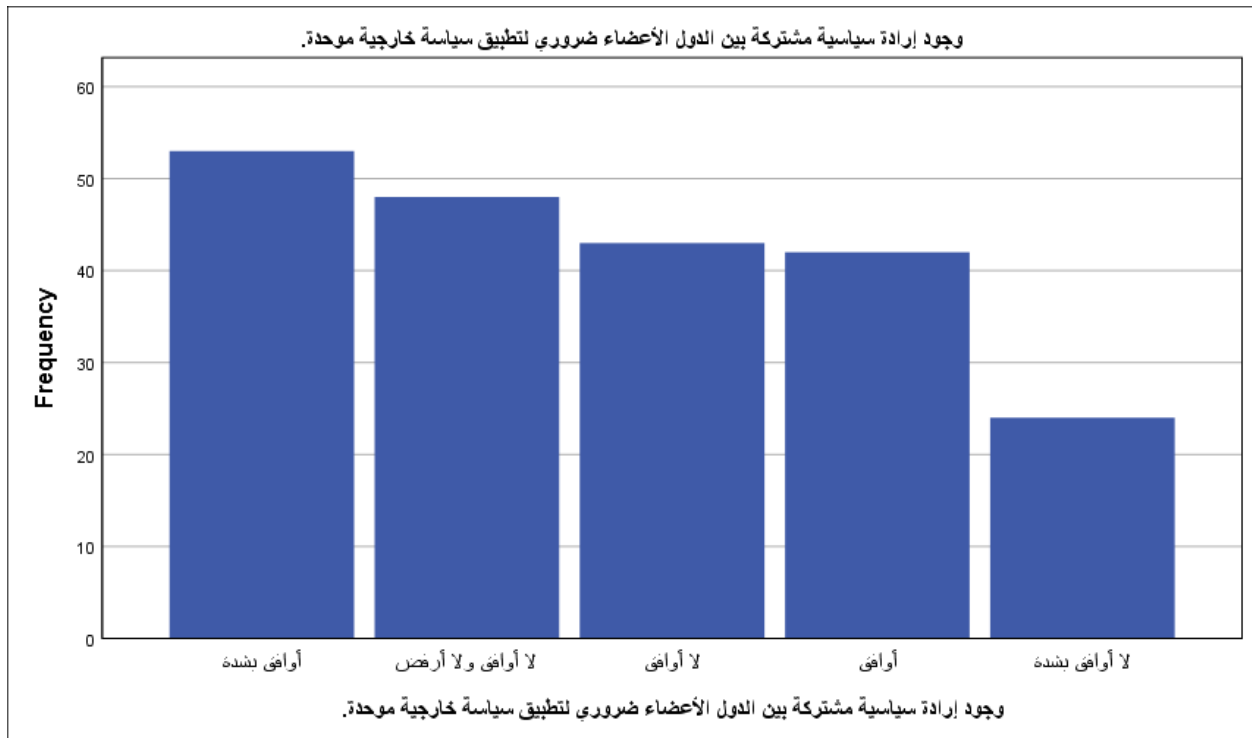
يوضح الجدول أن المشاركين يرون أن وجود إرادة سياسية مشتركة بين الدول الأعضاء ضروري لتطبيق سياسة خارجية موحدة، حيث أبدى 25.2% موافقتهم الشديدة و20.0% موافقتهم، بينما اختار 22.9% الحياد. من ناحية أخرى، أشار 20.5% إلى عدم موافقتهم و11.4% إلى عدم موافقتهم الشديدة. تعكس هذه النتائج أن غالبية المشاركين يعتقدون أن التعاون السياسي المشترك أساسي لإنجاح سياسة خارجية موحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، مع وجود بعض التباين في الآراء يعكس اختلاف التقديرات حول مدى التزام الدول الأعضاء بتنفيذ هذه السياسة بشكل فعال.

وجود إرادة سياسية مشتركة بين الدول الأعضاء ضروري لتطبيق سياسة خارجية موحدة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
--	-----------	---------	---------------	--------------------

Valid	أوافق بشدة	53	25.2	25.2	25.2
	لا أوافق ولا أرفض	48	22.9	22.9	48.1
	لا أوافق	43	20.5	20.5	68.6
	أوافق	42	20.0	20.0	88.6
	لا أوافق بشدة	24	11.4	11.4	100.0
	Total	210	100.0	100.0	

جدول 18 : الوصف الاحصائي لوجود إرادة سياسية مشتركة بين الدول الأعضاء ضروري لتطبيق سياسة خارجية موحدة.



رسم توضيحي 18 : التمثيل البياني لوجود إرادة سياسية مشتركة بين الدول الأعضاء ضروري لتطبيق سياسة خارجية موحدة

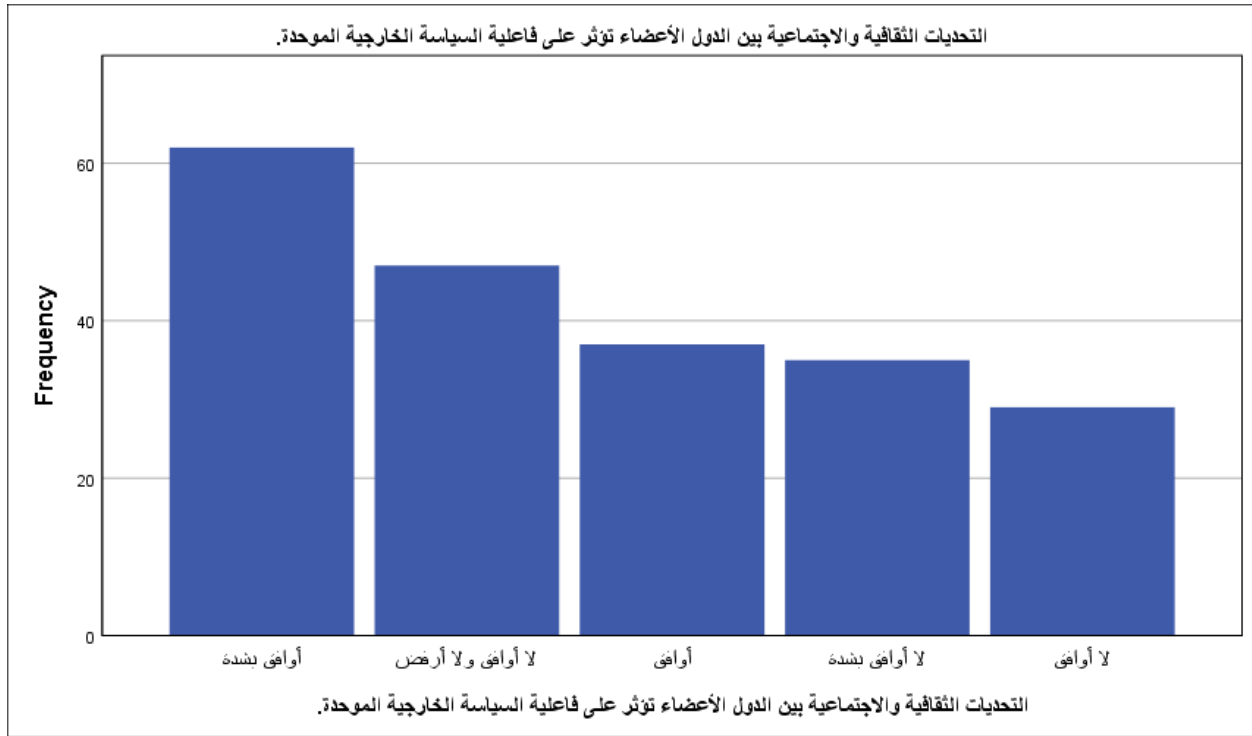
18. التحديات الثقافية والاجتماعية بين الدول الأعضاء تؤثر على فاعلية السياسة الخارجية الموحدة

يوضح الجدول أن المشاركين يرون أن التحديات الثقافية والاجتماعية بين الدول الأعضاء تؤثر على فاعلية السياسة الخارجية الموحدة، حيث أبدى 29.5% موافقتهم الشديدة و17.6% موافقتهم، بينما اختار 22.4% الحياد. من ناحية أخرى، أشار 16.7% إلى عدم موافقتهم الشديدة و13.8% إلى عدم موافقتهم. تعكس هذه النتائج أن غالبية المشاركين يرون أن الفروقات الثقافية والاجتماعية تمثل عاملاً مؤثراً على تنفيذ سياسة خارجية موحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي، مع وجود تباين نسبي في الآراء يعكس اختلاف التقديرات حول مدى تأثير هذه التحديات على فاعلية السياسة.

التحديات الثقافية والاجتماعية بين الدول الأعضاء تؤثر على فاعلية السياسة الخارجية الموحدة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق بشدة	62	29.5	29.5	29.5
	لا أوافق ولا أرفض	47	22.4	22.4	51.9
	أوافق	37	17.6	17.6	69.5
	لا أوافق بشدة	35	16.7	16.7	86.2
	لا أوافق	29	13.8	13.8	100.0
	Total	210	100.0	100.0	

جدول 19 : الوصف الاحصائي للتحديات الثقافية والاجتماعية بين الدول الأعضاء تؤثر على فاعلية السياسة الخارجية الموحدة.



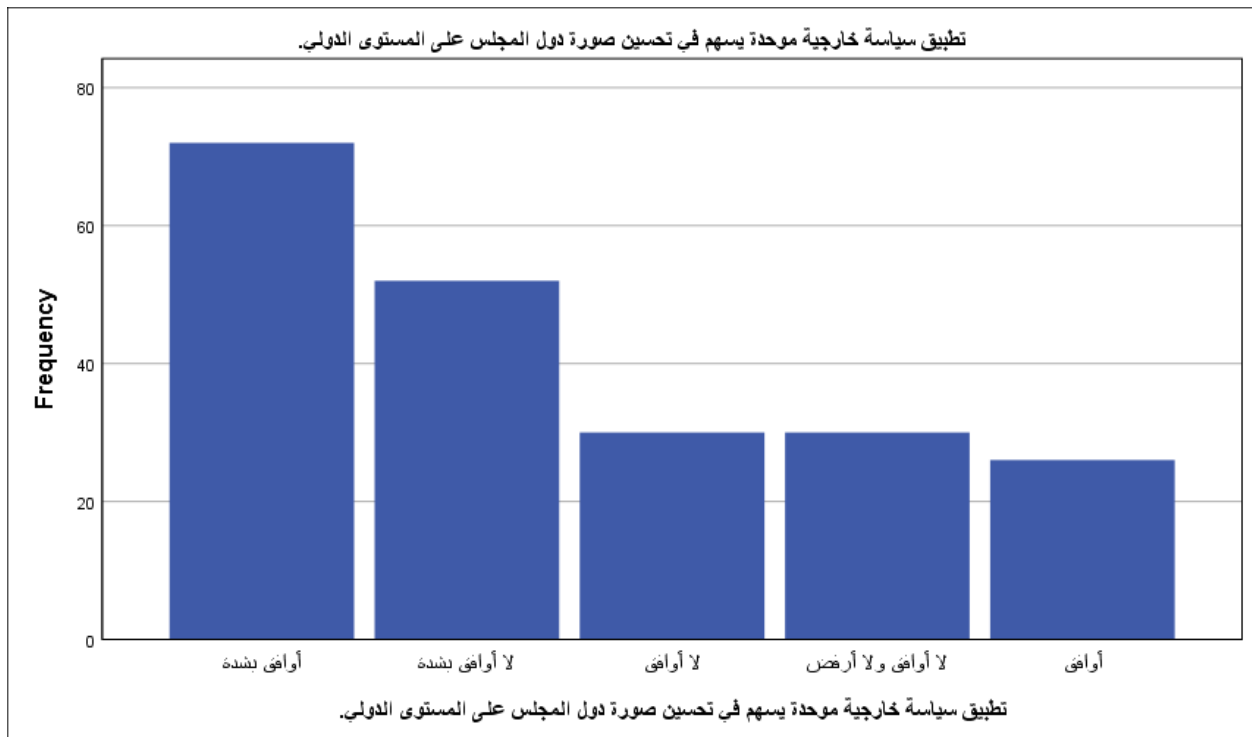
رسم توضيحي 19 : التمثيل البياني للتحديات الثقافية والاجتماعية بين الدول الأعضاء تؤثر على فاعلية السياسة الخارجية الموحدة

19. تطبيق سياسة خارجية موحدة يسهم في تحسين صورة دول المجلس على المستوى الدولي

يوضح الجدول أن المشاركين يرون أن تطبيق سياسة خارجية موحدة يسهم في تحسين صورة دول مجلس التعاون على المستوى الدولي، حيث أبدى 34.3% موافقتهم الشديدة و12.4% موافقتهم. في المقابل، أشار 14.3% إلى الحياد، بينما أعرب 14.3% عن عدم موافقتهم و24.8% عن عدم موافقتهم الشديدة. تعكس هذه النتائج اتجاهًا إيجابيًا عامًا بين المشاركين نحو أهمية السياسة الخارجية الموحدة في تعزيز صورة المجلس دوليًا، مع تباين نسبي في الآراء يشير إلى اختلاف التقديرات حول مدى فعالية هذه السياسة في تحسين الموقف الدولي لدول الأعضاء.

تطبيق سياسة خارجية موحدة يسهم في تحسين صورة دول المجلس على المستوى الدولي					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق بشدة	72	34.3	34.3	34.3
	لا أوافق بشدة	52	24.8	24.8	59.0
	لا أوافق	30	14.3	14.3	73.3
	لا أوافق ولا أرفض	30	14.3	14.3	87.6
	أوافق	26	12.4	12.4	100.0
	Total	210	100.0	100.0	

جدول 20 : الوصف الاحصائي لتطبيق سياسة خارجية موحدة يسهم في تحسين صورة دول المجلس على المستوى الدولي.



رسم توضيحي 20 : التمثيل البياني لتطبيق سياسة خارجية موحدة يسهم في تحسين صورة دول المجلس على المستوى الدولي

20. أرى أن توحيد السياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي أمر ممكن، ولكنه يحتاج إلى تجاوز المصالح

الوطنية المتعددة

يوضح الجدول أن المشاركين يرون أن توحيد السياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي أمر ممكن، لكنه يتطلب تجاوز

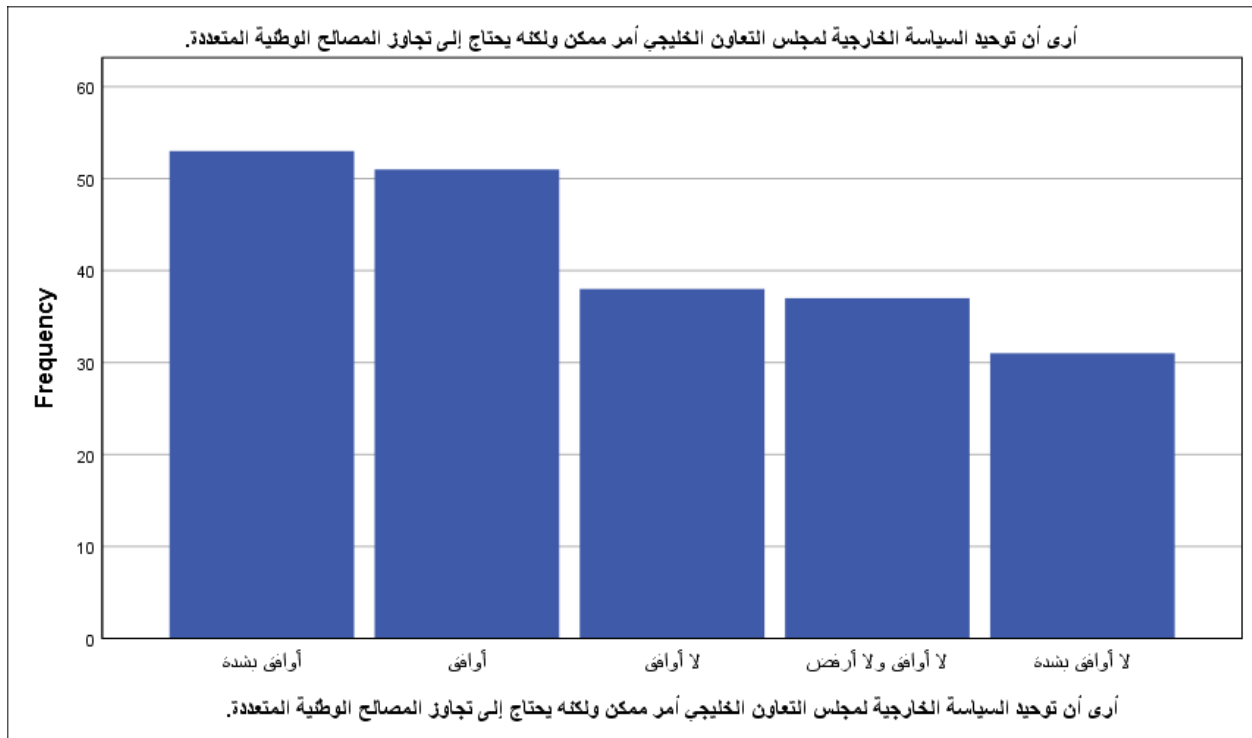
المصالح الوطنية المتعددة. فقد أبدى 25.2% موافقتهم الشديدة و24.3% موافقتهم، بينما اختار 17.6% الحياد. من

جهة أخرى، أشار 18.1% إلى عدم موافقتهم و14.8% إلى عدم موافقتهم الشديدة. تعكس هذه النتائج تقديراً عاماً

لإمكانية توحيد السياسة الخارجية بين الدول الأعضاء، مع إدراك المشاركين للتحديات المرتبطة بتعدد المصالح الوطنية التي قد تعرقل تحقيق هذا الهدف، ما يشير إلى تباين نسبي في الآراء حول مدى سهولة تنفيذه.

أرى أن توحيد السياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي أمر ممكن، ولكنه يحتاج إلى تجاوز المصالح الوطنية المتعددة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق بشدة	53	25.2	25.2	25.2
	أوافق	51	24.3	24.3	49.5
	لا أوافق	38	18.1	18.1	67.6
	لا أوافق ولا أرفض	37	17.6	17.6	85.2
	لا أوافق بشدة	31	14.8	14.8	100.0
	Total	210	100.0	100.0	

جدول 21 : الوصف الاحصائي لأرى أن توحيد السياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي أمر ممكن، ولكنه يحتاج إلى تجاوز المصالح الوطنية المتعددة.



رسم توضيحي 21 : التمثيل البياني لأرى أن توحيد السياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي أمر ممكن، ولكنه يحتاج إلى تجاوز المصالح الوطنية المتعددة

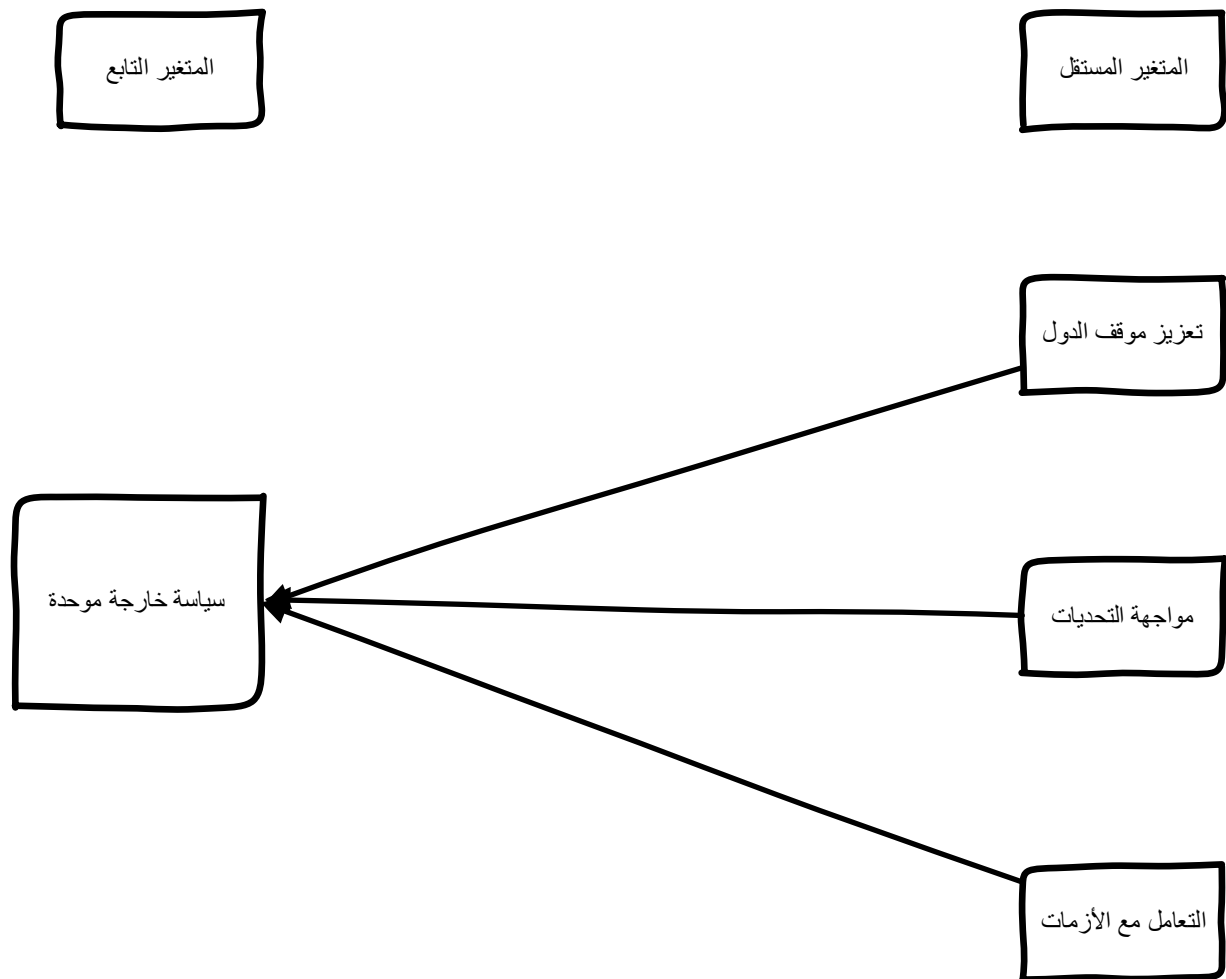
- تحديد الموثوقية والمصدقية لبيانات الدراسة

يوضح الجدول إحصائيات الموثوقية لمقياس الدراسة، حيث بلغ معامل كرونباخ ألفا 0.915 على 20 بنداً، مما يشير إلى مستوى عالٍ من الاتساق الداخلي بين عناصر الاستبيان. وتعكس هذه القيمة موثوقية جيدة للبيانات، ما يدل على أن البنود تقيس المفهوم نفسه بشكل متسق، ويمكن الاعتماد عليها في التحليل الإحصائي واستنتاج النتائج المتعلقة بآراء المشاركين حول السياسة الخارجية الموحدة والتحديات المرتبطة بها.

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.915	20

جدول 22 : إحصائيات الموثوقية.

- متغيرات الدراسة



رسم توضيحي 22 : متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة

• تحليل الجداول المتقاطعة لمتغيرات الدراسة

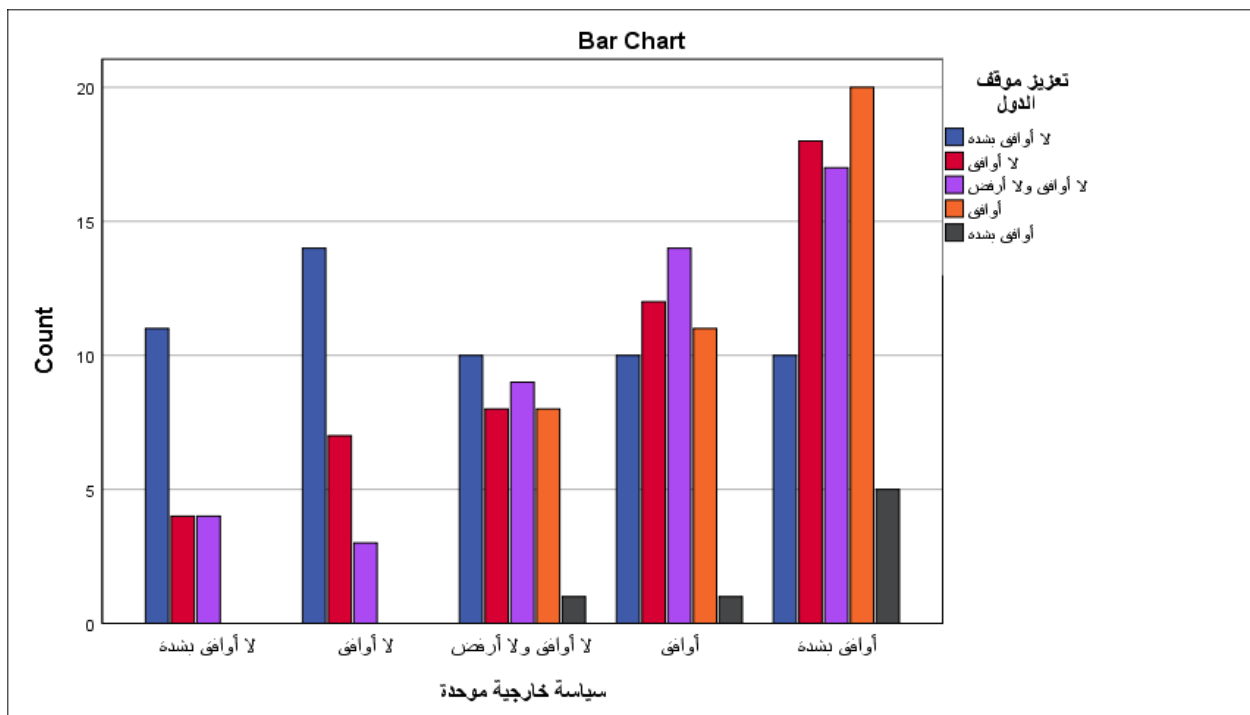
- دور السياسة الخارجية الموحدة في تعزيز موقف الدول لمجلس التعاون الخليجي

يوضح الجدول نتائج اختبار كاي سكوير لدور السياسة الخارجية الموحدة في تعزيز موقف دول مجلس التعاون الخليجي. بلغت قيمة Pearson Chi-Square 37.951 مع درجات حرية 16 ومستوى دلالة 0.002، مما يشير إلى وجود علاقة إحصائية معنوية بين المتغيرات. كما أظهرت نسبة Linear-by-Linear Association قيمة 29.024 مع دلالة إحصائية 0.000، مما يعكس ارتباطاً خطياً قوياً. تشير النتائج إلى أن السياسة الخارجية الموحدة تلعب دوراً مهماً في تعزيز موقف الدول الأعضاء، مع ملاحظة أن بعض الخلايا (36%) تحتوي على تعداد متوقع أقل من 5، وهو ما يجب أخذه بعين الاعتبار عند تفسير النتائج.

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	37.951 ^a	16	.002
Likelihood Ratio	45.091	16	.000
Linear-by-Linear Association	29.024	1	.000
N of Valid Cases	197		

a. 9 cells (36.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .68.

جدول 23: اختبار كاي سكوير لدور السياسة الخارجية الموحدة في تعزيز موقف الدول لمجلس التعاون الخليجي.



رسم توضيحي 23: المقاييس المتمثلة في تحليل الجداول المتقاطعة لدور السياسة الخارجية الموحدة في تعزيز موقف الدول لمجلس التعاون الخليجي

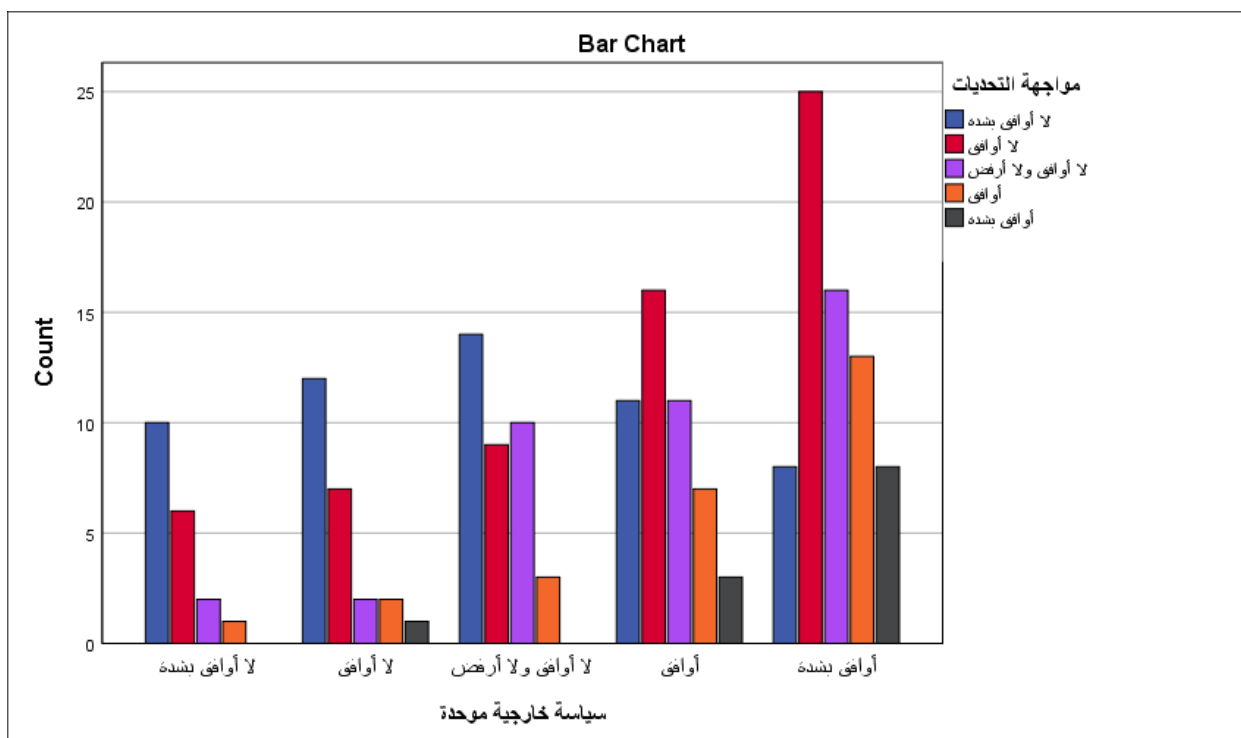
- دور السياسة الخارجية الموحدة في مواجهة التحديات لمجلس التعاون الخليجي

يوضح الجدول نتائج اختبار كاي سكوير لدور السياسة الخارجية الموحدة في مواجهة التحديات لمجلس التعاون الخليجي. بلغت قيمة Pearson Chi-Square 32.288 مع درجات حرية 16 ومستوى دلالة 0.009، مما يشير إلى وجود علاقة معنوية بين المتغيرات. كما أظهرت Linear-by-Linear Association قيمة 22.910 مع دلالة إحصائية 0.000، مما يعكس ارتباطاً خطياً قوياً. تشير النتائج إلى أن وجود سياسة خارجية موحدة يسهم بشكل كبير في تعزيز قدرة دول المجلس على مواجهة التحديات الإقليمية، مع ملاحظة أن 40% من الخلايا تحتوي على تعداد متوقع أقل من 5، وهو أمر يجب أخذه بعين الاعتبار عند تفسير النتائج.

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	32.288 ^a	16	.009
Likelihood Ratio	36.096	16	.003
Linear-by-Linear Association	22.910	1	.000
N of Valid Cases	197		

a. 10 cells (40.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 1.16.

جدول 24 : اختبار كاي سكوير لدور السياسة الخارجية الموحدة في مواجهة التحديات لمجلس التعاون الخليجي.



رسم توضيحي 24: المقابيس المتمثلة في تحليل الجداول المتقاطعة لدور السياسة الخارجية الموحدة في مواجهة التحديات لمجلس التعاون الخليجي

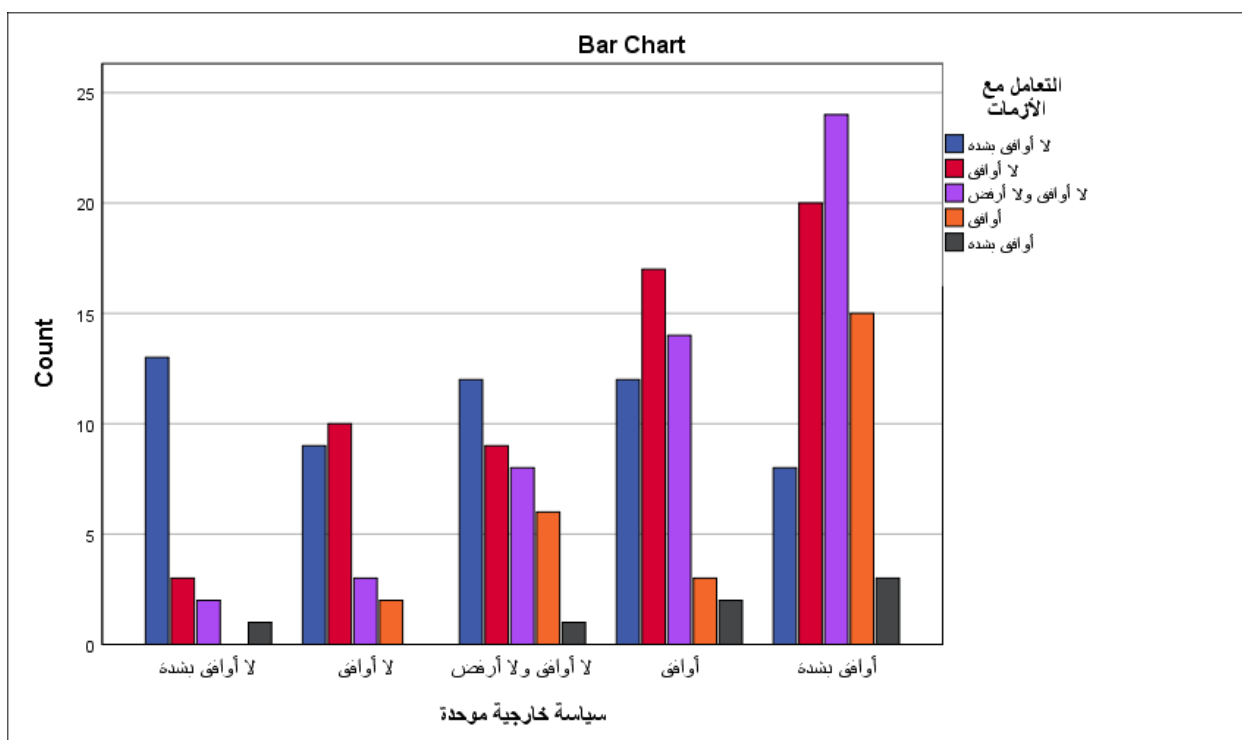
- دور السياسة الخارجية الموحدة في التعامل مع الأزمات لمجلس التعاون الخليجي

يوضح الجدول نتائج اختبار كاي سكوير لدور السياسة الخارجية الموحدة في التعامل مع الأزمات لمجلس التعاون الخليجي. بلغت قيمة Pearson Chi-Square 38.352 مع 16 درجة حرية ومستوى دلالة 0.001، مما يشير إلى وجود علاقة معنوية بين المتغيرات. كما أظهرت Linear-by-Linear Association قيمة 21.581 مع دلالة إحصائية 0.000، ما يعكس ارتباطاً خطياً قوياً. تشير النتائج إلى أن وجود سياسة خارجية موحدة يعزز قدرة دول المجلس على التعامل بفعالية مع الأزمات الإقليمية، مع ملاحظة أن 36% من الخلايا تحتوي على تعداد متوقع أقل من 5، وهو عامل يجب أخذه بعين الاعتبار عند تفسير النتائج.

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	38.352 ^a	16	.001
Likelihood Ratio	40.723	16	.001
Linear-by-Linear Association	21.581	1	.000
N of Valid Cases	197		

a. 9 cells (36.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .68.

جدول 25: اختبار كاي سكوير لدور السياسة الخارجية الموحدة في التعامل مع الأزمات لمجلس التعاون الخليجي.



رسم توضيحي 25: المقاييس المتمثلة في تحليل الجداول المتقاطعة لدور السياسة الخارجية الموحدة في التعامل مع الأزمات لمجلس التعاون الخليجي

• تحليل التباين الأحادي

يوضح الجدول نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لفحص تأثير تعزيز موقف الدول، التعامل مع الأزمات، ومواجهة التحديات على تطبيق سياسة خارجية موحدة. بلغت قيمة F 6.903 مع مستوى دلالة 0.000، ما يشير إلى وجود تأثير معنوي لهذه المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. مجموع مربعات الانحدار بلغ 107.849 بدرجات حرية 12، بينما بلغ مجموع مربعات الباقي 239.562 بدرجات حرية 184. توضح هذه النتائج أن النموذج الإحصائي المقدر قادر على تفسير جزء كبير من التباين في تطبيق سياسة خارجية موحدة بين دول مجلس التعاون، مما يعكس أهمية العوامل المدروسة في دعم تطبيق السياسة بفعالية.

ANOVA ^{a,b}					
Source	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	107.849	12	8.987	6.903	.000
Residual	239.562	184	1.302		
Total	347.411	196			
a. Dependent Variable: سياسة خارجية موحدة					
b. Model: (Intercept), تعزيز موقف الدول، التعامل مع الأزمات، مواجهة التحديات					

جدول 26 : تحليل التباين الأحادي.

يوضح الجدول ملخص نموذج عامل بايز لدراسة تأثير تعزيز موقف الدول، التعامل مع الأزمات، ومواجهة التحديات على تطبيق سياسة خارجية موحدة. بلغت قيمة $R = 0.557$ ، ما يشير إلى ارتباط معتدل إلى قوي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. قيمة $R^2 = 0.310$ توضح أن نحو 31% من التباين في تطبيق السياسة الخارجية الموحدة يمكن تفسيره بالنموذج، بينما قيمة R^2 المعدلة 0.265 تأخذ في الاعتبار عدد المتغيرات في النموذج. يشير Bayes Factor الكبير (91562.726) إلى قوة الدعم للنموذج مقابل نموذج العدم، مما يعزز ثقة الباحثين في صحة تأثير المتغيرات المدروسة على التطبيق الفعال للسياسة.

Bayes Factor Model Summary ^{a,b}				
Bayes Factor ^c	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
91562.726	.557	.310	.265	1.14

جدول 27 : ملخص نموذج عامل بايز.

المناقشة

تشير النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة إلى أن دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن المنظومة اللوجستية في المملكة العربية السعودية يمثل خطوة جوهريّة في تعزيز كفاءة النقل وتحقيق أهداف الاستدامة الوطنية، لاسيما تلك المرتبطة برؤية السعودية 2030. فقد اتضح أن استخدام الخوارزميات التحليلية والتنبؤية يسهم بشكل واضح في تحسين التنسيق بين مختلف المشاريع اللوجستية، وذلك عبر دعم القدرة على اتخاذ القرارات بصورة أسرع وأكثر دقة. وتظهر هذه النتائج توافقاً مع الاتجاهات العالمية التي ترى في الذكاء الاصطناعي أداة حيوية لإدارة تدفقات البضائع وتقليل الفاقد وتخفيض الانبعاثات الناجمة عن أنشطة النقل.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن أنظمة الذكاء الاصطناعي تُمكن الجهات اللوجستية من تحسين إدارة المسارات وجدولة النقل بصورة متقدمة، حيث تعمل الخوارزميات على تحليل كمّ هائل من البيانات البيئية والتشغيلية—بما في ذلك الكثافة المرورية، واستهلاك الوقود، وأنماط الطلب—ومن ثم اقتراح البدائل المثلى التي تقلل المسافات المقطوعة والانبعاثات الكربونية في آن واحد. وهذا يتوافق مع ما تم رصده في المبادرات السعودية الحديثة التي تبنت النقل الأخضر واستخدام المركبات الكهربائية والهيدروجينية ضمن ممرات لوجستية محددة. وفي هذا الإطار، تُظهر النتائج أن الذكاء الاصطناعي لا يعمل فقط على تحسين العمليات التشغيلية، بل يساهم في صياغة سياسات استدامة أكثر نضجاً من خلال توفير بيانات دقيقة يمكن الاعتماد عليها في القياس والتقييم.

وتشير المناقشة كذلك إلى أن أحد أهم العوامل التي عززت نجاح هذه المبادرات هو توفر بنية تحتية رقمية متطورة داخل المملكة، مثل مراكز البيانات الضخمة وشبكات الجيل الخامس، التي تُعد شرطاً أساسياً لعمل أنظمة الذكاء الاصطناعي بكفاءة. وقد انعكس ذلك على قدرة المؤسسات اللوجستية على تطوير منصات موحدة لتبادل المعلومات بين القطاعات المختلفة، وهو ما أدى إلى تحسين التنسيق بين المشاريع وتعزيز القدرة على مراقبة الأداء البيئي. وتوضح النتائج أن وجود هذه المنصات الرقمية أسهم في تقليل الازدواجية في الجهود وتقليل التكاليف التشغيلية، مما يفتح المجال أمام تطوير منظومة لوجستية أكثر تكاملاً واستدامة.

ومن أبرز النقاط التي كشفتها الدراسة أن الذكاء الاصطناعي ساهم في خلق تحوّل حقيقي في مفهوم "التخطيط اللوجستي". فبدلاً من الاعتماد على القرارات البشرية التقليدية، أصبح التخطيط يعتمد بشكل متزايد على النماذج الرياضية والمحاكاة المتقدمة، الأمر الذي سمح بتوقع التحديات قبل حدوثها. فعلى سبيل المثال، تمكّنت الجهات

اللوجستية من توقع الضغط على سلاسل الإمداد خلال فترات معينة، ومن ثم تعديل سياسات النقل بما يضمن تقليل الهدر والانبعاثات. وتشير هذه النتيجة إلى أن توظيف الذكاء الاصطناعي لا يعمل فقط على معالجة المشكلات القائمة، بل يساهم كذلك في بناء منظومة لوجستية وقائية واستباقية قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية المتعلقة بالاستدامة.

وتوضح النتائج أيضاً وجود انعكاسات إيجابية للذكاء الاصطناعي على مستوى الامتثال البيئي للمشاريع اللوجستية. فقد عززت هذه التقنيات قدرة الجهات على مراقبة الأداء البيئي بشكل لحظي، خاصة ما يتعلق باستهلاك الطاقة وانبعاثات الكربون. وعبر دمج أجهزة إنترنت الأشياء مع خوارزميات التحليل البيئي، تمكنت المؤسسات من تتبع الآثار البيئية للمركبات والمستودعات ومحطات التحميل بدقة عالية. ويرتبط هذا التطور ارتباطاً مباشراً بمبادرات المملكة لتطوير النقل منخفض الانبعاثات، وهو ما يعكس اهتماماً وطنياً متزايداً بتهيئة القطاع اللوجستي للمنافسة العالمية من خلال اعتماد معايير الاستدامة الحديثة.

ومع ذلك، تشير المناقشة إلى أن تطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال اللوجستي لم يخلُ من تحديات، خاصة ما يتعلق بالجوانب التنظيمية والمهارية. فقد أوضحت النتائج أن بعض المؤسسات ما زالت تفتقر إلى الخبرات الفنية المتقدمة القادرة على إدارة أنظمة الذكاء الاصطناعي وتفسير مخرجاتها، كما أن التكامل بين الأنظمة القديمة والأنظمة الذكية الحديثة ما يزال يمثل تحدياً في بعض القطاعات. ورغم ذلك، فإن المبادرات الحكومية السعودية—مثل البرامج التدريبية والتحول الرقمي الواسع—تبدو قادرة على سد هذه الفجوات على المدى القصير والمتوسط، مما يشير إلى مستقبل واعد لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في النقل المستدام.

تؤكد النتائج أن الذكاء الاصطناعي أصبح عاملاً محورياً في نجاح مبادرات الاستدامة اللوجستية في المملكة، ليس فقط من خلال تحسين الأداء التشغيلي وتقليل الانبعاثات، بل أيضاً من خلال دعم تكامل الجهود بين المشاريع المختلفة، وإرساء نموذج متكامل للنقل الأخضر يعتمد على البيانات الذكية. وتشير المناقشة إلى أن هذا التكامل بين الابتكار التقني والرؤية الاستراتيجية الوطنية يضع المملكة في موقع متقدم ضمن الدول الرائدة في تبني اللوجستيات المستدامة، ويمهد لبناء نظام نقل أكثر كفاءة ومرونة واستدامة في المستقبل.

الخاتمة

تؤكد هذه الدراسة أن الذكاء الاصطناعي أصبح ركيزة أساسية في تطوير المنظومة اللوجستية الحديثة، وأن دوره في تحسين التنسيق بين المشاريع وتعزيز النقل الصديق للبيئة يتجاوز كونه مجرد تقنية مساعدة، ليشكل عنصراً إستراتيجياً موجهاً لقرارات الاستدامة في المملكة العربية السعودية. فقد أوضحت النتائج أن التكامل بين الذكاء الاصطناعي والمشاريع اللوجستية يساهم بشكل مباشر في تحسين الكفاءة التشغيلية، وتقليل الهدر، ورفع مستوى التنبؤ والتخطيط، الأمر الذي ينعكس على تقليل البصمة الكربونية وتحسين جودة النقل الأخضر ضمن إطار رؤية السعودية 2030.

وقد أظهرت الدراسة أن استخدام الخوارزميات الذكية والتحليلات التنبؤية مكن الجهات المعنية من بناء منظومة لوجستية أكثر مرونة ودقة، حيث ساعدت هذه التقنيات في إدارة البيانات الضخمة بشكل فعال وتقديم حلول آنية للمشكلات التشغيلية. وأكدت النتائج كذلك أن تطور البنية الرقمية في المملكة—من شبكات الاتصالات المتقدمة، إلى مراكز البيانات، إلى منصات التكامل الحكومية—كان عاملاً مركزياً في خلق بيئة مناسبة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مما جعل من الممكن تحقيق مستويات عالية من التنسيق بين المشاريع المختلفة، سواء في النقل، أو التخزين، أو التوزيع، أو إدارة سلاسل الإمداد.

كما بيّنت الدراسة أن الذكاء الاصطناعي لم يسهم فقط في تحسين الأداء الوقي للمشاريع اللوجستية، بل ساعد أيضاً في ترسيخ ممارسات استدامة طويلة المدى تستند إلى التوقع والتحليل المستمر. فقد ساعدت النتائج على فهم أعمق للكيفية التي يمكن من خلالها للنظم الذكية أن تتيح مراقبة بيئية دقيقة، وتقييم مؤشرات الأداء الأخضر، وتوجيه القرارات نحو الحلول الصديقة للبيئة. وبهذا أصبح النقل المستدام، في السياق السعودي، ليس مجرد توجه حديث، بل ممارسة قائمة على البيانات والرصد والتحليل، مما يعزز موثوقيته وفعاليته.

وفي الوقت ذاته، لم تغفل الدراسة الإشارة إلى التحديات التي لا تزال تواجه التطبيق الأمثل للذكاء الاصطناعي في القطاع اللوجستي، وعلى رأسها الحاجة إلى تأهيل الكوادر البشرية ورفع الوعي التقني، إضافة إلى ضرورة تطوير الأطر التنظيمية التي تحفّز الابتكار وتضمن الاستخدام الأخلاقي والمسؤول للتقنيات الذكية. غير أن المبادرات الوطنية الحالية—مثل برامج التحول الرقمي، والمشاريع الحكومية الذكية، وتبني المدن الاقتصادية للنقل الأخضر—جميعها مؤشرات واعدة على قدرة المملكة على تجاوز هذه التحديات في المدى القريب.

تؤكد الدراسة أن المملكة العربية السعودية تمتلك مقومات قوية تمكنها من قيادة التحول نحو منظومة لوجستية مستدامة مدعومة بالذكاء الاصطناعي، وأن الاستثمار المستمر في البنية التحتية الرقمية، وفي القدرات البشرية، وفي الشراكات بين القطاعين العام والخاص، سيضمن تحقيق قفزة نوعية في مجال النقل الأخضر. وعليه، فإن الدور المستقبلي للذكاء الاصطناعي في القطاع اللوجستي السعودي مرشح للنمو والتوسع، ليصبح أحد أهم محركات الاستدامة الوطنية، وعاملاً محورياً في تعزيز تنافسية المملكة على المستوى الإقليمي والعالمي.

التوصيات

1. توصي الدراسة بضرورة التوسع في تطوير شبكات البيانات، ومنصات التكامل الحكومية، ومراكز المعالجة المتقدمة، لضمان جاهزية المنظومة اللوجستية لتطبيقات التحليل التنبئي وإدارة البيانات الضخمة. فكلما ازدادت قوة البنية التحتية الرقمية، ازداد تأثير الذكاء الاصطناعي في تحسين التنسيق بين المشاريع وتخفيض الانبعاثات الكربونية.
2. تؤكد الدراسة على أهمية الاستثمار في التدريب والتعليم المستمر لتمكين العاملين في القطاع اللوجستي من فهم وتشغيل وإدارة الأنظمة الذكية بكفاءة. ويُفضل إدراج مسارات تدريبية تتناول التحليل التنبئي، وإدارة البيانات، واستخدام أنظمة إنترنت الأشياء في النقل البيئي.
3. تُوصي الدراسة بإنشاء أو تطوير منصات مركزية تُسهّل تبادل البيانات بين الجهات الفاعلة في القطاع اللوجستي، بما في ذلك الموانئ، والمطارات، ومقدمي الخدمات اللوجستية، والجهات التنظيمية. من شأن هذا التكامل أن يرفع مستوى التنسيق ويقلل الازدواجية ويعزز القدرة على اتخاذ قرارات دقيقة ومستدامة.
4. توصي الدراسة بتسريع دمج المركبات الكهربائية والهيدروجينية والطائرات المسيّرة (الدرونز) المستندة إلى الذكاء الاصطناعي في سلاسل الإمداد، لما لها من أثر واضح في تقليل الانبعاثات وتحسين كفاءة النقل الحضري واللوجستي، خصوصاً في المدن الاقتصادية والمناطق ذات النشاط الصناعي المتزايد.
5. تشدد الدراسة على ضرورة إنشاء أطر تنظيمية مرنة وواضحة تدعم الابتكار وتشجع القطاع الخاص على الاستثمار في التقنيات الذكية، مع وضع معايير لحوكمة البيانات والخصوصية والاستخدام الأخلاقي للتقنيات المتقدمة.
6. توصي الدراسة بتعميم أنظمة مراقبة لحظية تعتمد على الذكاء الاصطناعي لرصد الانبعاثات، ومعدلات استهلاك الطاقة، ومستويات الكفاءة التشغيلية، بهدف توفير بيانات دقيقة تسهم في تحسين سياسات النقل الأخضر وتحقيق الأهداف البيئية الوطنية.
7. إذ تُساهم هذه الشراكات في نقل المعرفة، وتمويل مشاريع الذكاء الاصطناعي، وتطوير حلول مشتركة تجمع بين الخبرة الصناعية والدعم الحكومي، مما يدعم التحول نحو قطاع لوجستي مستدام ومنافس عالمياً.

8. تدعو الدراسة إلى استكمال البحث في موضوعات مثل التنبؤ بالطلب اللوجستي باستخدام الذكاء الاصطناعي، وتطبيقات الروبوتات الذكية في المستودعات، وتأثير استخدام المركبات ذاتية القيادة على سلاسل الإمداد المستدامة في المملكة.

المراجع

- المراجع العربية:

- أمال, د. (2020). مستقبل تكتل دول مجلس التعاون الخليجي في ظل التقلبات النفطية . Retrieved from <http://dspace.univ-jijel.dz:8080/xmlui/bitstream/handle/123456789/8247/MM20.210.pdf?sequence=1>
- حميد, ع. ح. (2019). الرؤية الاستراتيجية: وجهات نظر حول ركائز الأمن في الفضاءات الخليجية . Retrieved from <https://faculty.uobasrah.edu.iq/uploads/publications/1712663365.pdf>

- المراجع الأجنبية:

2017. (2017). Neo-Functionalist Regional Integration Theory Put to Test in Asia: New Regionalism around India and ASEAN. *insightturkey*. Retrieved from <https://www.insightturkey.com/articles/neo-functionalist-regional-integration-theory-put-to-test-in-asia-new-regionalism-around-india-and-asean1>
- Al Thani, A. N. (2017). The Gulf Cooperation Council's Foreign Policy towards the Middle East Peace Process (1991-2005) with Special Reference to Qatar's Foreign Policy. Retrieved from <https://eprints.glos.ac.uk/5388/>
- al-Ansari, M. M. (2018). The GCC Crisis at One Year. Retrieved from <https://arabcenterdc.org/wp-content/uploads/2018/07/Stalemate-becomes-reality.pdf#page=49>
- Al-Barasneh, A. S. (2015). United States Foreign Policy towards the Gulf Cooperation Council Countries (GCC) 2001-2008: Searching for Stable Security Framework. Retrieved from https://figshare.le.ac.uk/articles/thesis/United_States_Foreign_Policy_towards_the_Gulf_Cooperation_Council_Countries_GCC_2001-2008_Searching_for_Stable_Security_Framework/10167494/1?file=18323783
- AlFaisal, W. F. (2025). The multifaceted determinants of Saudi foreign policy in the gulf: Interplay of domestic, ideational, and systemic factors. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/397063167_The_multifaceted_determinants_of_Saudi_foreign_policy_in_the_gulf_Interplay_of_domestic_ideational_and_systemic_factors
- Almotairy, S. F. (2016). The Gulf Cooperation Council and the challenges of establishing an integrated capability for upholding security. Retrieved from <https://calhoun.nps.edu/server/api/core/bitstreams/91e172a8-1fdb-479e-bd9f-ff8320d8be35/content>
- Antunes, S. (2018). Introducing Realism in International Relations Theory. Retrieved from <https://www.e-ir.info/2018/02/27/introducing-realism-in-international-relations-theory/>
- Baabood, A. (2023). The Future of the Gulf Cooperation Council Amid Saudi-Emirati Rivalry. Retrieved from <https://carnegieendowment.org/research/2023/10/the-future-of-the-gulf-cooperation-council-amid-saudi-emirati-rivalry?lang=en>

- Bell, D. (2017). Political realism and international relations. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/313446657_Political_realism_and_international_relations
- El-Kasem, M. H. (2025). The Middle East Conflict and Indications of Change in the Strategic Environment. Retrieved from <https://rasanah-iiis.org/english/centre-for-researches-and-studies/the-middle-east-conflict-and-indications-of-change-in-the-strategic-environment/>
- Erbas, I. (2022). Constructivist Approach in Foreign Policy and in International Relations. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/364720915_Constructivist_Approach_in_Foreign_Policy_and_in_International_Relations
- Fawcett, L. (2022). Regional powers, global aspirations: lessons from India and Iran. Retrieved from <https://link.springer.com/article/10.1057/s41311-022-00374-z>
- Handhali, K. A. (2019). National Identity And Its Impact On Shaping Oman's Contemporary Foreign Policy. Retrieved from <https://qspace.qu.edu.qa/handle/10576/11669>
- Hendriksen, A. I. (2024). A Wolf in Sheep's Clothing: The European Union's Foreign Policy towards the Gulf Cooperation Council (GCC) in the Light of China's Assertive Foreign Policy in the Gulf 2003-2023. Retrieved from https://studenttheses.uu.nl/bitstream/handle/20.500.12932/46645/Thesis%20IRIHP_Hendriksen2317060.pdf?sequence=1
- Kaddorah, E. (2021). External Initiatives for Regional Security in the Gulf. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/350134678_External_Initiatives_for_Regional_Security_in_the_Gulf
- Legrenzi, M. (2015). The GCC and the International Relations of the Gulf. Retrieved from <https://www.torrossa.com/it/resources/an/5215399>
- Luomia, M. (2025). Lessons from Gulf Cooperation Council countries' participation in the Clean Development Mechanism. Retrieved from <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/14693062.2025.2479816?af=R>
- Miller, R. (2020). Overcoming smallness: Qatar, the United Arab Emirates and strategic realignment in the Gulf. Retrieved from <https://link.springer.com/article/10.1057/s41311-019-00180-0>
- ndisc. (2022). An Introduction to Realism in International Relations. Retrieved from <https://ndisc.nd.edu/news-media/news/an-introduction-to-realism-in-international-relations/>
- Papageorgiou, M. M. (2024). Standing in-between— Gulf States in the Shanghai Cooperation Organisation Under New Security Dynamics: The GCC, Saudi Arabia and Qatar. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/387140122_Standing_in-between-_Gulf_States_in_the_Shanghai_Cooperation_Organisation_Under_New_Security_Dynamics_The_GCC_Saudi_Arabia_and_Qatar
- Shahbaz, A. A. (2025). The Growing Autonomy for GCC States' Foreign Policy and Structural Changes in the Balance of Power in the Region. Retrieved from <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/25765949.2025.2480007>

- Shahbaz, A. A. (2025). The Growing Autonomy for GCC States' Foreign Policy and Structural Changes in the Balance of Power in the Region. Retrieved from <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/25765949.2025.2480007>
- Ulrichsen, K. C. (2019). GCC foreign policy. Retrieved from <https://www.taylorfrancis.com/chapters/edit/10.4324/9781315229591-16/gcc-foreign-policy-kristian-coates-ulrichsen>
- Weiss, B. M. (2005). The Economics of Integration, The Politics of Regionalism: Interdependence and Integration Theory Revisited. Retrieved from <https://ciaotest.cc.columbia.edu/isa/wbm01/>
- Zhao, Y. (2025). Beyond power transition theory: explaining the absence of U.S.-China power shift in the Middle East. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/393323723_Beyond_power_transition_theory_explaining_the_absence_of_US-China_power_shift_in_the_Middle_East
- Zreik, M. (2025). Qatar's Voyage Through the Belt and Road Initiative: Unraveling Geopolitical Shifts. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/392977611_Qatar's_Voyage_Through_the_Belt_and_Road_Initiative_Unraveling_Geopolitical_Shifts
- مستقبل تكتل دول مجلس التعاون الخليجي في ظل التقلبات النفطية. (2020). أمل, د. Retrieved from <http://dspace.univ-jijel.dz:8080/xmlui/bitstream/handle/123456789/8247/MM20.210.pdf?sequence=1>
- الرؤية الاستراتيجية: وجهات نظر حول ركائز الأمن في الفضاءات الخليجية. (2019). حميد, ع. ح. Retrieved from <https://faculty.uobasrah.edu.iq/uploads/publications/1712663365.pdf>

الملاحق

الاستبانة

الأسئلة					الإجابة
1- الأسئلة العامة					
العمر	20-30	30-40	40-50	50-60	60+
الجنس	ذكر	أنثى			
الدرجة العلمية	شهادة الدراسة الثانوية	درجة البكالوريوس	شهادة عليا	ماجستير	دكتوراه
2- أسئلة الاستبيان					
أعتقد أن هناك حاجة واضحة لسياسة خارجية موحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق ولا أرفض	أوافق	أوافق بشدة
التعدد في المصالح الوطنية يمثل عقبة أمام توحيد السياسة الخارجية	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق ولا أرفض	أوافق	أوافق بشدة
وجود سياسة خارجية موحدة يسهم في تعزيز موقف دول مجلس التعاون في المحافل الدولية	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق ولا أرفض	أوافق	أوافق بشدة
التعاون بين دول الخليج يعزز القدرة على مواجهة التحديات الإقليمية المشتركة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق ولا أرفض	أوافق	أوافق بشدة
التباين في السياسات الداخلية للدول الأعضاء يعوق تنفيذ استراتيجية خليجية موحدة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق ولا أرفض	أوافق	أوافق بشدة
السياسة الخارجية الموحدة تساعد على تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق ولا أرفض	أوافق	أوافق بشدة
وجود آليات فعّالة للتنسيق بين الدول الأعضاء يسهم في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الموحدة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق ولا أرفض	أوافق	أوافق بشدة
تعدد المصالح الوطنية يؤدي أحياناً إلى تباطؤ اتخاذ القرارات في المجلس	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق ولا أرفض	أوافق	أوافق بشدة
السياسة الخارجية الموحدة تسهم في حماية المصالح الاقتصادية لدول المجلس	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق ولا أرفض	أوافق	أوافق بشدة
اختلاف أولويات الأمن القومي بين الدول الأعضاء يمثل تحدياً أمام توحيد السياسة الخارجية	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق ولا أرفض	أوافق	أوافق بشدة
السياسة الخارجية الموحدة تدعم القدرة على التعامل مع الأزمات الإقليمية بفعالية أكبر	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق ولا أرفض	أوافق	أوافق بشدة
تنسيق المواقف بين دول الخليج يعزز قوة التفاوض مع القوى العالمية	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق ولا أرفض	أوافق	أوافق بشدة
السياسة الخارجية الموحدة تساعد في تعزيز الهوية الخليجية المشتركة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق ولا أرفض	أوافق	أوافق بشدة
وجود إرادة سياسية مشتركة بين الدول الأعضاء ضروري لتطبيق سياسة خارجية موحدة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق ولا أرفض	أوافق	أوافق بشدة
التحديات الثقافية والاجتماعية بين الدول الأعضاء تؤثر على فاعلية السياسة الخارجية الموحدة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق ولا أرفض	أوافق	أوافق بشدة
تطبيق سياسة خارجية موحدة يسهم في تحسين صورة دول المجلس على المستوى الدولي.	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق ولا أرفض	أوافق	أوافق بشدة
أرى أن توحيد السياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي أمر ممكن، ولكنه يحتاج إلى تجاوز المصالح الوطنية المتعددة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق ولا أرفض	أوافق	أوافق بشدة

Abstract

This study aims to analyze the impact of the diverse national interests of the GCC states on the effectiveness of their unified foreign policy. It does so by identifying the most prominent challenges facing the political integration process and pinpointing shared aspirations that could enhance the prospects for a more coherent foreign policy. The study employed a quantitative methodology using a structured questionnaire distributed to a sample of 210 specialists and those interested in Gulf affairs. The results concluded that the divergence of national priorities constitutes one of the most significant obstacles to the effectiveness of a unified foreign policy. However, the results also revealed a relative consensus on the importance of strengthening mechanisms for political and security coordination among the GCC states. Furthermore, the study indicated that shared economic and security aspirations provide a foundation upon which to build more consistent foreign policy. The study recommends establishing a more effective institutional framework for political coordination, strengthening channels for joint decision-making, and developing unified diplomatic mechanisms that reflect the collective strategic interests of the GCC states.

Keywords: Gulf Cooperation Council, unified foreign policy, national interests, political integration, regional coordination, strategic challenges, common aspirations.

Midocean University
College of Management
Master of Business Administration



**The Impact of Multiple National Interests on the Effectiveness of a Unified Foreign Policy: An
Analytical Study of Challenges and Aspirations in the Gulf Cooperation Council**

Prepared by/

Yasser Mohammed Saleh Al-Kridis

University ID/

251000454

Supervised by/

Dr. Faisal Abdul Hamid

Dr. Fayez Jarad

Year

2025